موسوعة
تاريخ مصر
N
نوبليس

الدكتورة لطيفة محمد سالم

موسوعة

التاريخ المصري

المجلّد التاسع والثلاثون

الحكم المصري في الشام - ٢ -

دار نوبليس

اسم الموسوعة: موسوعة التاريخ المصري

اسم الكتاب: الحكم المصري في الشام - ٢ -

اسم المؤلف: الدكتورة لطيفة محمد سالم

قياس الكتاب: ١٧ × ٢٤

عدد الصفحات: ١٦٠

عدد صفحات الموسوعة: ٨٨٤٠

مكان النشر: بيروت

دار النشر والتوزيع: دار نوبليس

تلفاكس: ٧٥ ٣٤ ٥٨ (١) ٩٦١

هاتف: ٢١ ١١ ٥٨ (١) ٩٦١ - ٢١ ١١ ٥٨ (٣) ٩٦١

صندوق بريد: ٧٠ ٦٩ ١٦ بيروت لبنان

بريد إلكتروني: info@nobilis-int.com

الطبعة الأولى: ٢٠١٢

EAN 9786144031339

ISBN 978-614-403-133-9

الإحتكار والتجارة

تمشياً مع نظرية حاكم مصر بالنهوض باقتصاد الدولة ، ومن منطلق تحقيق تخطيطه في الشام ، كان طبيعياً أن ينقل لها نظام الإحتكار من مصر ، فهو مؤسسه ومنفذه ، خاصة بعد أن أدرك تماماً كيف قدم له هذا النظام الخدمات التي تبنت مصالحه ، ولم يضع في اعتباره المساوىء المترتبة عليه . واستتبع ذلك وضع قواعد للتجارة الخارجية والداخلية ، ورسم سياسة خاصة تجاه العاملين فيها سواء من الأجانب أو الشوام .

● **الاحتكار :**

أراد محمد علي أن يطبق سياسته الاحتكارية المتبعة في مصر على الشام ، وذلك بأن تقوم الدولة بشراء المنتجات بالسعر الذي تحدده وتتولى تصريفها بالثمن الذي تراه ، واعتقد أن هذا النظام الاقتصادي الأمثل الذي يدفع عجلة الإنتاج حيث تتعهد الحكومة الصرف وما تربحه تسخره للرقي والتقدم ، ولكن في الحقيقة فإن هذه الوسيلة تقضي على الدوافع المحركة للإنتاج سواء التي اختصبت بالفلاحين والملاك أو التجار والوسطاء ، فيهبط النشاط من ناحية وتنعدم المكاسب من ناحية أخرى .

ولم يكن إبراهيم مؤيداً للنظام الاحتكاري ، فله من الآراء اليقظة التي تميل للتحرر مما جعله يبدي معارضته في تطبيق الاحتكار على الشام لنتائجه الاقتصادية غير الطيبة ، ولطبيعة الشام التي تختلف عن مصر[1] . وعندما وضع محمد علي نصب عينيه احتكار الحرير ، وطلب حظر بيع المحصول للأهالي

وشرائه على حساب الحكومة « حصراً وقصراً » يرد عليه إبراهيم ليبين له خطورة الأمر « تعلمون أن الحرير هو المحصول الرئيسي في البلاد ، وأن الأحزمة والأقمشة المتنوعة التي تنسج في طرابلس ودمشق وحما وحلب تتوقف على توافر الحرير لدى الصناع ، وأن معيشة السكان سواء أكانوا قرويين أم مدنيين قائمة على الحرير ، يضاف إلى ذلك أن قيمة ما تنتجه البلاد سنوياً من الصنف المذكور تبلغ ٢٥ ألف كيسة ، ولا تستطيع مصر أن تدفع هذا المبلغ نقداً على تقدير شرائه فحينئذ نحتاج إلى إخضاع منتجي الحرير لنظام الحوالة وهي المصيبة التي ابتلي بها الفلاح المصري ، فتفتر همتهم في الإنتاج كما فترت الهمة في إنتاج المحصولات المصرية » ، ويوضح أن الاحتكار مع الضرائب سوف يهوي بالبلد وأنه ليس من الحكمة الضغط على هذه الصورة ، وأخيراً يبرر آراءه « لما كانت قواعد العبودية المرعية تقضي بعدم كتمان المحاذير الملاحظة فبالضرورة بادرت إلى كتابة هذا الخطاب »[٢] .

ولكن لم يقعد حاكم مصر عن سياسته مانع ولم يقف أمامه عائق ومضى في التنفيذ ، ومثل حرير جبل لبنان أهمية لما يتمتع به من جودة ، فطلبه من الأمير بشير على أن يدفع ثمنه لأصحابه ويمنع بيعه عن التجار ، فأطلقت التنبيهات على أهل الجبل « إن كل من عنده حرير لا يبيعه إلى أن يحضر المعتمد لمشتراه من قبل محمد علي »[٣] ، وحضر المندوب لشراء ٥٠ ألف أقة « ليكفي ديوان الحرير بمصر عاماً »[٤] . وأُنزل أهل الجبل إلى بيروت للبيع وتحدد الثمن بألفي كيس ، وعليه أصبح سعر الرطل الأعلى ١٥٠ ، الأوسط ١٤٠ ، الأدنى ١٣٠ قرشاً ، وعين ناظر وكتبة وصراف وسماسرة ذوو خبرة بمعرفة الحرير[٥] . ومما يذكر أنه حدث إلتباس عند تبليغ أمر والي مصر ، فلم تحدد الكمية بل عمم الطلب لشراء جميع الحرير ، وأُشيع ذلك في الحال ، فنرى محمد علي يعنف سامي بك كبير معاوني الخديوي لخطئه في التحريرات التي يكتبها « كان يلزم أن يعرف أن أربعمائة مليون فرانسة لم تكف لشراء جميع حرير بر الشام »[٦] .

واستمر احتكار الكمية المحددة ، فمع باكورة المحصول يصدر الأمر

للشيخ حسين عبد الهادي لإعداد الحرير ويسلم السعر الذي تعين قبل ذلك ويطلب منه أن « تذاكروا مع أهل الخبرة »[7] ، ولم يكن في السعر أي غبن حيث كان ما يدفع هو السعر الجاري في السوق[8] . وأجريت عملية تنظيم لهذه المسألة بين حنا بحري والأمير بشير واتفقا على « ألا يحظر بيع الحرير فيجعل التجار والفلاحين مرتبكين كما حصل في السنة الماضية » ، وأن يتم توزيع الخمسين ألف أقة المطلوب شراءها على التجار « الذين يزاولون تجارة الحرير في مينائي بيروت وطرابلس » ويتحدد السعر بمعرفتهم « حين ظهور المحصول الجديد طبقاً للعادة المألوفة » ، ويعين في المينائين « وكيلان من التجار وكاتب وصراف ليقوموا بتسليم الحرير »[9] . ويستعجل حنا بحري إرسال المبالغ اللازمة للشراء لعدم وجودها في « خزائن الآلايات » ويبين أن موسم الحرير قد حل ، ويتوجس خيفة من شراء التجار الأوروبيين للمحصول وأنه « لا نجيز منع الفلاحين من البيع للتجار » كما يبلغ إرتفاع سعر الحرير بمعدل ٣٠ ـ ٣٥ قرشاً للرطل عن العام الذي قبله[10] .

فكانت تلك القواعد محاولة للرفق بالتجار والفلاحين ، كما أنها خففت الإجراءات التي كانوا يخضعون لها قبل الحكم المصري إذ لم يقتصر الأمر على احتكار الحرير بل ضم إليه القطن والقمح ، وكانت أوامر الولاة العثمانيين تنفذ بطرق سيئة في ظل الإدارة الفوضوية والمصلحة الشخصية ، وإن كان البعض يجد مخرجاً في وسط ذلك الاضطراب[11] . ولكن لم يكن هناك رضا عن السياسة المصرية ، فمعروف أن الحرير هو المحصول الرئيسي الذي يعتمد عليه الأهالي في معيشتهم « فإذا لم تقدم لهم السلف على محصولهم فلن يكون بوسعهم شراء القمح الضروري لغذائهم »[12] .

وخضع محصول القطن بعض الوقت لسياسة الاحتكار ، وأصبح يورد إلى خزينة الميري سنوياً ، وصدرت الأوامر المشددة بذلك[13] ، وعندما قل المحصول وندر ، أقدمت الحكومة للحصول على تعويض ، فعلى سبيل المثال ، بدلاً من المائة قنطار قطن التي كانت ترسلها يافا بُلغ الشيخ حسين عبد الهادي « بأنه بحيث بهذه السنة ما طلع قطن ، فصدر أمر سعادته بقطع سعرها

بسعر ثلاثمائة غرش للقنطار ، وأن نطلب ذلك من جنابكم ونحضره للخزينة بطرفنا »[١٤] ، ولم يستمر الاحتكار لهذا الصنف إذ سقطت عنه القيود « فللزراع الآن الحرية أن يبيعوا أقطانهم لمن يشاؤوا »[١٥] .

كذلك جرت محاولات لإحتكار الدولة للصوف ، فأرسلت مندوبها للعشائر في موسم الجز لحصر الكمية وذلك لتصنيع ملابس الجند[١٦] وحظر على التجار الأجانب مشترى وتصدير صوف الأغنام[١٧] . أيضاً أقدمت على احتكار « القلو » الذي يدخل في صناعة الصابون ، وأجبر أصحاب المصابن على شرائه من طرف الميري ، بعد أن كان يتم الشراء من عربان البلقا وبني صخر ، وذلك نظراً لبعد المسافة والمشقة وتكاليف النقل ، ولسرعة الإنتاج ، بالإضافة إلى فائدة الحكومة ، ثم عادت وسمحت بشرائه من العربان بشرط أن يدفع لها حصة في مقابل إعطائها رخصة للتجار[١٨] . ودخل قشر القنب تحت الاحتكار ومنع تصديره « حيث الاقتضى به لمصلحة البلدة ومصلحة الترسانة العامرة بالمحروسة »[١٩] . وجرت محاولات شأن احتكار البيتومين « الأسفلت » ولكنها باءت بالفشل[٢٠] ، رغم عقد النية والعمل على نجاح تلك السياسة التي خطط لها حاكم مصر .

وعلى أية حال فإن هذه الاحتكارات لم تمثل الأهمية مثل احتكار الحرير ، ولو أنها أعطت المخاوف لإمكانية دخول المزيد من المنتجات وفقاً لهذا النظام ، وقد تسبب عن ذلك قلق الأهالي إذ ساد التوقع بين لحظة وأخرى عن إدراج أصناف جديدة في قائمة الاحتكار .

وأقدم الأجانب على حمل لواء المعارضة بعد أن صوب إليهم الضرر في مصالحهم ، ومثل القناصل جبهة الرفض القوية لما لهم من مصالح قبل أن تكون لدولهم . ومما لا شك فيه أن ما أتبع في هذا الشأن كان ضربة للإمتيازات الأجنبية التي تمتع بها الأجانب وخاصة العاملين منهم في التجارة ، فأعلن التجار البريطانيون احتجاجاتهم ورفعوا شكواهم إلى قنصلهم في حلب لينقلها لممثل الحكومة البريطانية بالإسكندرية ، وبينوا أن مشترى وتصدير صوف

الأغنام وحرير بيروت قد أجري الحظر عليها ومنع أن تمد أيديهم لها ، وأن اتجاه الحكومة هو احتكار جميع منتجات البلاد ما لم يقدم على منعها بتدخلات رسمية ، وأن الاحتكار حتى ولو لمادة واحدة فإنه يشكل ظلماً وأذى « ونحن لنا الحق في شكوانا من هذا النظام الضار »[٢١] .

وتولت بريطانيا ضرب سياسة الاحتكار ، خاصة عندما غمرها الإحساس بأن محمد علي يقدم على تلك الإجراءات من أجل الوقوف أمام مصالحها سواء بتوحيد ممتلكاته سياسياً أو اقتصادياً ، ولهذا السبب بذلت المجهودات المكثفة لكسر سياسته ، فكان الضغط من القنصل البريطاني العام في مصر عقب تلك الإتصالات التي أجريت بين القناصل الإنجليز في الشام وبينه والتي انتقلَ على أثرها إلى بعض مدن الشام . وعقب عودته دارت المفاوضات بينه وبين عاهل مصر بشأن وقف احتكار الحرير وجعل تداوله حراً ، ولإحساس محمد علي بالقوى المتكاتفة ضده لم يبد معارضته فاعتبر القنصل هذا موافقة منه[٢٢] ، لكن لم يلبث أن حذر على التجار الفرنسيين شراء وتصدير الحرير فيما يجاور بيروت . وهنا وجه القنصل نداءه إلى حكومته لسرعة التحرك مصوراً لها خطورة الموقف « يجب أن تلاحظ حكومة جلالة الملك أن هذه هي المرة الثالثة التي يحاول فيها باشا مصر إنتهاز الفرص ، وهو الآن لا ينوي احتكار الحرير فقط بل إنه أعطى نفسه حق التدخل في الشؤون التجارية للرعايا البريطانيين الذين تحميهم الإمتيازات الممنوحة من الباب العالي لبريطانيا العظمى »[٢٣] .

وازداد نشاط بونسنبي السفير البريطاني في الآستانة بالإتحاد مع وزير الخارجية البريطانية ومارسا طرقهما لدى الباب العالي ، والنتيجة النجاح ، وقد ساعد عليه العداء الذي يربط السلطان ومحمد علي وصدر فرمان ديسمبر ١٨٣٥ بإلغاء الاحتكار بالشام ، وكان واضحاً من الفرمان أنه جاء بناء على التقرير الذي قدمه بونسنبي وبين فيه كيف تقام العوائق أمام التجارة البريطانية وذلك بأن موظفي جمرك بيروت منعوا التجار الإنجليز من شحن الحرير إلى أوروبا وهذا يخالف مما حصل عليه الإنجليز من إمتيازات ، وكرر نفس التقرير ، وطلب إصدار فرمان يلغي الرسوم المستحدثة التي فرضت على التجار الإنجليز ،

وانصـاع السلطان لـذلـك وأعـطى أمـراً لمحـ... ي « عـدم مـداخلتـك في المعاملات التجارية التي يقوم بها رعية إنجلترا في جميع الولايات المفوضة إليك »[٢٤] .

هذا في الوقت الذي كثفت فيه المجهودات لتطبيق الفرمان حيث كانت بريطانيا تعلم مدى عناد حاكم مصر فيكتب بونسنبي من الآستانة يقول « لقد وضع هذا الفرمان الباشا في مأزق حرج فإن لم يقم بتنفيذه وأصبح السلطان عاجزاً عن فرضه عليه فيجب على حكومة صاحب الجلالة أن تجبر هذا الثائر على الخضوع لتنتقم للشرف البريطاني »[٢٥] . لذا سعى كامبل للحصول على اعتراف كتابي من محمد علي بالقبول فوافق[٢٦] . وهكذا انهارت السياسة الاحتكارية في الشام ، وواصلت بريطانيا مجهودها حتى تمكنت من إلغائها في جميع ممتلكات مصر .

● **التجارة :**

بحكم طبيعة الموقع الجغرافي للشام جعلها مركزاً تجارياً منذ القدم إذ كانت أداة اتصال بين الشرق والغرب ، فمنتجات آسيا تصل عن طريق القوافل إلى مدن وموانىء الشام ومنها تنقل إلى دول أوروبا ، لذا تأصلت روح التجارة بين أهل الشام بجميع طبقاتهم ، وعليه فقد امتهنت التجارة وصحبت بالمهارة والنشاط وأصبحت سمة مميزة لهذا المجتمع .

وبخضوع الشام للدولة العثمانية تأثرت التجارة بالظروف التي مرت بها البلاد أثناء ذلك العصر ، حقيقة لقد استمرت الحركة التجارية تعمل ولكن كانت هناك المعوقات التي أصابتها فقللت من نشاطها وحيويتها خاصة مع فقدان الأمان والإستقرار اللذان تحتاج لهما التجارة ، والنظام الذي يعطيها الحماية . ومع الحكم المصري ووفقاً للسياسة الاقتصادية التي خططت كان توجيه العناية بالتجارة لأنها ارتبطت بالاهتمام بالزراعة ، فالطريق يكاد يكون واحداً لذا فالتلازم وثيقاً وواضحاً .

ومن المعروف أن النشاط التجاري لم يقتصر على الأهالي حيث تحكمت

التجارة الأجنبية وفرضت وجودها منذ فترة مبكرة ، ولاقى قدوم الأجانب وممارستهم للعمل التجاري القبول ، فغمرت مصالحهم الشام في ظل الإمتيازات الأجنبية التي منحتهم إياها الدولة العثمانية . ووجد القناصل الأجانب في الميدان التجاري ضالتهم المنشودة ، فنزلوا إليه وعملوا فيه وفق هواهم ، وفتحوا صدورهم لإسباغ الحماية على من يطلب الدخول في كنفهم حتى يحصل على إمتيازاتهم بعد أن يدفع لهم المقابل ، ووضح ذلك جلياً قبل العهد المصري ، وحينما كان الباشوات يقفون أمام رغباتهم « بتحد جميع القناصل وبالرشاوى للباب العالي يتمكنون من عزل الباشا غير المرغوب فيه أو الذي يكرهونه »(٢٧) .

وعليه أصبحت التجارة في يد الأوروبيين خاصة عندما ألزم التجار الوطنيون بدفع من ١٨ ـ ٢١٪ رسوماً جمركية ، فكانوا يتحايلون بالطرق التي خدمت المصالح الأوروبية فيدفعون للتجار الأجانب من ٣,٥ ـ ٤٪ مقابل أن تدخل تلك التجارة تحت أسماء الأجانب الذين عليهم تسديد من $\frac{١}{٢}$ – ١٪ على البضائع المسعرة وهي الفرع الأساسي في التجارة ومما تشمله السكر وخشب الصباغة والنسيج والأقمشة الهندية ، ٣٪ على البضائع غير المسعرة(٢٨) .

وجاءت الإدارة المصرية ، وبدىء النظر في امتيازات التجار الأجانب محاولة وجود الحدود ووضع المعايير ، وكان لذلك نتائجه عليهم ، فيقول كامبل لحكومته « وحرم القناصل الذين مارسوا هذا العمل لسنين طويلة من هذه الإمتيازات التي كانوا يزاولونها رسمياً وأصبحوا يمقتون الحكومة الحالية »(٢٩) . هذا في نفس الوقت الذي كثفت فيه المجهودات من أجل زيادة حجم التجارة الخارجية ، وبعد أن كان النشاط التجاري للأجانب مقصوراً على المواني سمح بامتداده للداخل وفتحت دمشق للمعاملات التجارية للجميع ، وأصبحت التجارة مباشرة بينها وبين أوروبا بدلاً من طريق أزمير والآستانة(٣٠) . ولكن وضعت القيود لحماية الإنتاج المحلي ففي مكاتبة من قنصل بيروت يشكو فيها

من أن أحد التجار من رعاياه عند إدخاله للجمرك أربعة قناطير قطن مستوردة طلب منه خلاف الرسوم المقررة « مائة وخمسين قرشاً بدعة على القنطار » ويطلب إلغاءها ، ولكن رفض طلبه « لأجل منع وارد الصنف المذكور ورواج القطن فلا تبطل »[٣١] . كما فرضت رسوم إضافية على بعض المنتجات مثل نبات الصباغة وجلود الأرانب البرية[٣٢] .

وتدخلت الإدارة المصرية في المعاملات التجارية ، فقللت من الضغط المتزايد على الأهالي من التجار الأجانب وذلك بإطالتها الفترة الزمنية التي يحل فيها إستحقاق البيع النهائي ، وكما وضَّح التجار أنفسهم بأن ذلك « تعاطفاً لجانب المدينين »[٣٣] ، وحينما تم تعويم العملة خسر التجار الأجانب وبعد إعادة تثبيتها بنسبة جديدة ، طالب التجار مدينيهم بالسعر الجديد ورفعوا الأمر للحكومة ولكنها لم تتدخل ولم تقدم المساعدة في هذا الشأن[٣٤] . هذا بالإضافة إلى ما أقدمت عليه السلطات من الإستيلاء على وسائل النقل « الجمال والبغال والمراكب » وهي من مستلزمات شحن التجارة ونقلها سواء من الموانى للداخل أو بين الموانى وبعضها ، مع جمع العمال ، فلم يعد هناك الحمالون الذين ينقلون البضائع من الجمارك للمخازن والعكس[٣٥] . وأخيراً المضار التي فرضتها سياسة الاحتكار فأفضت تلك الصعوبات إلى عدم رضا التجار عن السياسة الاقتصادية المفروضة .

وجاء فرمان ديسمبر ١٨٣٥ ليقف بجوار التجار الأجانب ، وعندما تأخر تبليغه للشام مورست القوة ، فقد أرسل قنصل بريطانيا في بيروت مندوبه وترجمانه وقواسته للجمرك لشحن بالات الحرير للتجار الإنجليز علناً وفي وضح النهار ، وتبعه قنصل فرنسا في هذا الأمر[٣٦] ، وسرعان ما نفذت الحالة الراهنة وطبق الفرمان . وتبع ذلك أن بلغ شريف الأوامر إلى رجال الجمارك ومحصلو تذاكر المرور في جميع الموانى بعدم تحصيل رسوم من التجار البريطانيين سواء على الحرير أو غيره من الإنتاج المصدر عدا ما نص عليه في الإتفاق بين بريطانيا والدولة العثمانية ، وعلى الفور طالب القنصل النمساوي بنفس الإمتيازات والحقوق للرعايا النمساويين خاصة والأوروبيين عامة[٣٧] .

وسافر القنصل البريطاني من مصر إلى مدن الشام لقياس الأمور ورؤية الفرمان على الطبيعة ، فكتب لحكومته يقول « لقد زرت مدن سوريا وخاصة الموانى ثم دمشق وحلب ووجدت فرمان السلطان والخاص بتجارتنا محترماً تنفيذه ، وليست هناك عقبات الآن تعوق من حرية تجارتنا في روح وكنف إمتيازاتنا مع الباب العالي »[٣٨] . وكانت فرنسا تواقة للحصول على الإمتيازات التجارية التي حصلت بريطانيا عليها خاصة وهي على تلك العلاقة الطيبة بحاكم مصر ، فوصل مبعوث فرنسي من الإسكندرية إلى إبراهيم مزوداً بالتعليمات من محمد علي بأن تسير التجارة الفرنسية وفقاً لمسيرة التجارة البريطانية[٣٩] . وما لبث الأمر أن صدر فرمان ١٨٣٦ وبه حصلت روسيا على تلك الإمتيازات التجارية[٤٠] .

وأصبحت الأجواء مناسبة للتجار الأجانب وخاصة البريطانيون بعد تلك الحرية التي تمتعت بها تجارتهم ، فيقول كامبل « إن بعض الرعايا البريطانيين بدمشق وباقي أنحاء سوريا إستفادوا من الفرمان واستغلوا ما حصلوا عليه وقاموا بتصدير كميات كبيرة من الحرير والقطن » ويصف فارن كيف أن هذا الفرمان عمل على تحسين وتنشيط التجارة[٤١] . ولم يمض إلا وقت قصير حتى أصبح الحرير الذي يصدره جميع التجار الأوروبيون إلى أوروبا لا تستوفى عليه أية رسوم[٤٢] . وتوالت المكاتبات على وزارة الخارجية البريطانية تشيد بإبراهيم وسياسته التجارية التي تتمتع بالحرية وتبين أن حسن إدارة الحكومة المصرية في الشام إنعكست نتائجها الطيبة على التجارة[٤٣] ، وجاء هذا بعد ما تمكنت بريطانيا من الإنتصار .

واتسعت التجارة بين أوروبا والشام بنوعيها سواء الإستيراد أو التصدير وبصفة خاصة مع بريطانيا ، ويسجل فارن « لم يحدث تدخل في البضائع التي نستوردها من سوريا ، كما أنه ليست هناك قيود بالنسبة لتصدير بضائعنا إليها »[٤٤] . ورغم ما أعطي للتجار البريطانيين من امتيازات وفقاً للفرمان السابق ، إلا أنهم تهاونوا بل وتهربوا من دفع الرسوم البسيطة المقررة عليهم

طبقاً لما جاء به ، فنرى كامبل يرسل إلى مور يعلمه بوصول البواخر البريطانية المحملة بالبضائع ويطلب منه العمل على ضرورة قيام التجار إما بدفع رسومهم تمشياً مع العدالة أو عدم تفريغ بضائعهم في الميناء ، وأنه إذا رأت الحكومة البريطانية الدفع ثم التحصيل من التجار فربما يكون ذلك حلاً مناسباً(٤٥) .

واستمر تمنع هؤلاء التجار حتى على البضائع الواردة من الداخل والتي سيتولون تصديرها ، وخضع القطن لذلك ، وعندما اشتكى متسلم بيروت إلى فارن أجابه بلسان ترجمانه بأن التجار الإنجليز لا يدفعون شيئاً عن القطن ، وعليه صدرت مكاتبة من شريف للقنصل « يقتضي التبصر من حضرتكم بهذه القضية والتنبيه على التجار الإنكليز في بيروت أن يدفعوا الحسبة المرتبة على صنف المحلوج »(٤٦) ، وذلك لأن التجار الأجانب يتواطئون مع التجار الوطنيين ويصدرون لهم أقطانهم بدون رسوم(٤٧) ، وفي هذا خسارة على الحكومة واستفادة للتجار .

وكتب بوغوص للقناصل والوكلاء الممثلين في الشام ليبلغهم بضرورة الإلتزام بالرسوم وخاصة على الحرير ، وأن « يضعوا في ميزانياتهم الرسوم المستحقة ثم يقومون بتحصيلها »(٤٨) ، هذا ويجب أن نضع في الإعتبار أن هؤلاء ونوابهم كانوا من التجار ، وعملوا من أجل بلادهم ولخدمة رعاياهم ، ففي رسالة من وري إلى كامبل ينقل له الحزن والأسى لوفاة نائب قنصل ويبين الدور الذي لعبه لحماية المصالح التجارية البريطانية بطريقته وأسلوبه(٤٩) . وتراكمت الأموال المتأخرة على التجار أصحاب الحماية البريطانية في جمرك بيروت ، وتعددت الكتابات بشأن ذلك لقناصلهم(٥٠) ، ولكن لم يتغير في الأمر شيء .

وجرت بعض المحاولات من الإدارة المصرية للتحكم في بعض مواد الإنتاج واحتكارها ، فحدث أن أبلغ شريف المواني بمنع تصدير البيتومين وحظر التجارة فيه ، فاستاء المسؤولون البريطانيون وكتب كامبل لوزير خارجيته يطلب التدخل في الوقت الذي أجرى فيه الاتصالات مع الشام ومسؤول الخارجية في مصر ، وأبان أن هذا الإجراء يتعارض مع ما منح لبريطانيا من امتيازات ، ونتيجة

لتلك المساعي أوقف ما أقدم عليه وأنهى محمد علي إلى شريف ما للأجانب من امتيازات خاصة في المسائل التجارية(٥١) ، وعلى الفور وافق شريف على تصديره إلى بريطانيا مع دفع رسوم لا تتعدى ٣٪ وهي الرسوم المعتادة(٥٢) . كما توضح له أن تلك النسبة لا يتم تحصيلها على جميع البضائع وإنما هي خاصة على مواد تشملها التعريفة ، والخارجة عنها لا تسري عليها النسبة(٥٣) . وأعفى التجار البريطانيون من رسوم « الترانزيت » على البضائع التي تنقل داخلياً بين المدن والمواني ، وأصبح يكتفى بالرسوم التي دفعت في مكان الإستيراد(٥٤) ، إذا تصادف وسددت .

وعندما رأت السلطات المصرية فرض رسوم على التبغ الفارسي الوارد إلى دمشق من بغداد عن طريق القوافل والذي يمتلكه تجار بريطانيا ، أثيرت المشاكل وأعلنت الاعتراضات والإحتجاجات تستنكر كيف يتم تحصيل رسوم على السلعة في دمشق بينما دفع عنها في بغداد ، وأنها ليست من المنتجات الأوروبية وينطبق عليها صفة التجارة الداخلية ، وهي من غير إنتاج بريطانيا ولا مستعمراتها ، وتخضع للمعاهدة التجارية بين فارس والدولة العثمانية ، ومما يذكر أن هؤلاء التجار لم يكونوا من الإنجليز وإنما مما أسبغت الحماية عليهم ، هذا بالرغم من النص الصريح الذي يحرم اختيار ترجمان أو أي مستخدم من القنصلية من العاملين في التجارة(٥٥) .

وداوم التجار أصحاب الحمايات على رفض الخضوع لأية رسوم على السلع الواردة من ممتلكات الدولة العثمانية، فحينما فتح مزاد مقاطعة « خان العفص » تقرر بمجلس شورى حلب أنه على جميع التجار دفع ٢٤ قرشاً على كل قنطار عفص ، ولما رفض التجار أصحاب الجنسية الأجنبية طلب المسؤولون من القناصل ضرورة « دفع الكمرك على الأرزاق الداخلة » وذكر بأن هذا الصنف « ما عمال يورد إلا باسم الحمايات ، ومن ذلك يحصل تعطيل لجميع مال المقاطعة »(٥٦) .

وعلى هذا شكل الداخلون تحت الحماية خسارة واضحة للميزانية

العامة ، وعندما صدر الأمر بأن يدفع التجار الأجانب الذين يعملون بالتجارة الداخلية رسوماً مثل التجار الوطنيين ، لم يعبأوا به وزاولوا التجارة بكل جرأة حتى أننا نرى شريف يشكو الحال للمعية ويرجو « أن يكتب من قبل حضرات القناصل العامة المقيمين بالإسكندرية إلى قناصلهم ووكلائهم في بر الشام بأن لا يخالفوا مضمون الإرادة »(٥٧) . وانجلى دور القناصل في التدخل لرفع أية أعباء مالية على تجارتهم ، فيطلب كتافاكو ولصالح القصابين من رعاياه إلغاء « ثقلة تكاليف خام عنهم » ويتحرر لمتسلم صفد لتنفيذ رغبة القنصل(٥٨) .

وضيق على التجار الأجانب الذين يعملون لحساب الأهالي باستجلابهم البضائع بأسمائهم ، وذلك بعد أن خفضت الرسوم على التجار الوطنيين لتشجيع حرية التجارة ، ولإقفال باب الإستغلال ، وللمساواة بين الطرفين ، وقد أعطى هذا الإرتياح والرضا للتجار الوطنيين وقضى على عدم الأمانة التي سادت لفترة طويلة في هذا المجال(٥٩) ، خاصة بعد أن مُنح التجار الوطنيون المزايا التي للأجانب في مزاولة التصدير من الموانى(٦٠) .

ومن منطلق النشاط المكثف لتحقيق الهدف ، واصلت الإدارة المصرية سعيها ومجهودها لتحد من سلطان التجار الأجانب وأن تحول دون تحقيق كامل مطامعهم ، ورغم أنهم كانوا حريصين على الإستمرار تساندهم دولهم في ذلك ونجاحهم في أغلب الأحيان ، إلا أنه لم تترك لهم الحرية الكاملة إذ كانت العيون ترقبهم وتفضح تصرفاتهم .

وبالنسبة للإستيراد ، فقد اعتمدت التجارة الخارجية على الواردات التي ازدادت بحركة التوسع في التجارة من ناحية ، واحتياجات المجتمع من ناحية أخرى ، خاصة مع وجود قوات الجيش وضرورة إمداداته ، وتعددت الواردات في أنواعها ، وبطبيعة الحال كان على مصر أن تغطي متطلبات الشام من مواردها ، فأرسلت إليها العدس والفول والغلال والأرز والملح والسكر والبلح والسمسم والنيلة وقش الحصر والأسماك المملحة والمحار وماء الورد والملبوسات القطنية والصوفية والطرابيش(٦١) ، كما أمدتها بأنواع الزجاج

المختلفة[٦٢] ، وكان العبيد من بين السلع التي وردت للشام إذ يشحنون إلى الإسكندرية من أعالي النيل[٦٣] ، وقدر ما استوعبته الشام من المنتجات المصرية بثلاثة ملايين فرنكاً عام ١٨٣٣[٦٤] .

ومثلت الواردات الأوروبية للشام ، أهمية في الحركة التجارية خاصة وأنه في هذه الفترة كانت الرأسمالية الأوروبية تعمل جاهدة على الغزو بل والتوطن في الشرق عامة نظراً لاحتياج أوروبا للمواد الخام والأسواق ، وقد اعتمدت على التجارة في الشام ، هذا بالإضافة إلى الحاجة للسلع الأجنبية ، لا سيما وأن الصناعة لم تصل إلى الدرجة المتقنة حيث يمكنها تغطية الإكتفاء الذاتي كلية ، ثم تلك الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية وكان لها أثرها في التجارة ، وأخيراً ما قدمه الحكم المصري من سياسة جديدة عملت على الإنتعاش التجاري .

وجاهدت بريطانيا وفقاً لسياستها المعهودة بإغراق الأسواق بمنتجاتها ، تلك التي لاقت رواجاً لما هو معروف عنها من دقة وإتقان وخاصة الصناعية منها ، فكانت توردها بأقل الأسعار حتى تمتص التنافس وتزيد من البضائع المصدرة للشام . وتحكمت بريطانيا في تجارة مستعمراتها ، وبالتالي فهي صاحبة التصرف فيها ، وعليه كانت منتجاتها تقف جنباً إلى جنب مع المنتجات البريطانية في الميدان التجاري ، واتسعت البيوت التجارية البريطانية وازداد الطلب على بضائعها ، ففي عام ١٨٣٦ صدر إلى حلب ٢٠ ألف ثوب من الأقمشة ، وتضاعفت الكمية في العام التالي ، وفي دمشق كان الإستهلاك أكبر وبالتالي فالإستيراد أكثر ، وبذلك توافدت المنسوجات بأنواعها والملابس الصوفية والمصنوعات الحريرية والطرابيش والأدوات الزجاجية والحديد والقصدير وصفائحه والسكر والتوابل والبهار[٦٥] وارتفعت أسهم التجارة البريطانية ، ففي عام ١٨٣١ وصلت إلى المياه الشامية باخرة واحدة ، وفي عام ١٨٣٣ تسعة بواخر ، وفي عام ١٨٣٤ إحدى عشرة باخرة[٦٦] ، والنتيجة ازدياد النشاط والإستهلاك .

وارتبطت فرنسا تجارياً بالشام نظراً للعلاقات القديمة ، ففي نهاية القرن الثامن كان لها عشرون بيتاً تجارياً في مدن الشام المختلفة ، ووكيلاً في دمشق يقدم خدماته للأوروبيين(٦٧) ، وبناء على ذلك تحكمت فرنسا في هذا الميدان وكادت تصبح تجارة الشام بين يديها(٦٨) . ولكن مع الغزو التجاري البريطاني وملاحقته ومزاحمته لها أوجد شريكاً يفوقها ، فنرى مبعوث فرنسا لدى محمد علي يوصي وينصح حكومته بمزيد من الاهتمام لرعاية المصالح التجارية الفرنسية في دمشق(٦٩) .

ووردت فرنسا للشام الكثير من المنتجات ، وشاركت توسكانيا وتركيا وتريستا وجنوة وإيطاليا وألمانيا والنمسا واليونان وسردنيا في الواردات بنسب مختلفة ، وازدادت الواردات عما هي عليه قبل الحكم المصري وفي بدايته ، فبعد أن كانت ١٩,٢٠٠,٠٠٠ قرش عام ١٨٣٣ إرتفعت إلى ٤٨,٢١٠,٦٠٠ قرش عام ١٨٣٥(٧٠) . وشملت البضائع الواردة بصفة عامة ، المنسوجات الصناعية من أقطان وكتان وحرير وشيلان ، والأدوات المنزلية ، والحديد الفولاذي ، والقيشاني ، والزجاج ، والجلود ، والورق ، والسلع الإستهلاكية من بن وسكر وبقول وتوابل ، ودود القز ، والنيلة ، وخامات الذهب والفضة ، ثم الحبوب من أرز وقمح وشعير وفول ، أيضاً وصل إلى الشام العاج والمطاط من أفريقيا(٧١) .

أما عن التصدير فقد اشتهرت الشام بإنتاجها الذي اعتمدت على تصديره ، وكانت مصر في حاجة إليه فأعطي لها ، ومثل الحرير الأهمية ، وذلك قبل تطبيق سياسة الاحتكار عليه ، فنرى محمد علي يطلب من ناظر الحرير أن يبذل جهده في جلب الحرير من الشام « بالإتفاق مع تلك الديار »(٧٢) ، وصُدر الحرير بأنواعه إلى مصر ، حرير بيروت الخام ، والحرير الحلبي الموشى بالخيوط الذهبية ، كما استوردت الأخشاب(٧٣) ، أيضاً وردت الشام لها الصوف وذلك بعد اكتفائها الذاتي « وإن كان ما هو لازم يقدم الأغراض لأجل يصدر الأمر بإرساله إلى مصر »(٧٤) ، وبالفعل تم شراء الصوف « لتشغيل الحرامات قبل الشتاء »(٧٥) وأمدت المدن الشامية مصر بالزيتون وزيته والصابون والقطن

وبذرته وأجريت تجارب زراعته في الأرض المصرية ولكنها فشلت[٧٦] . كذلك وصلت لمصر بذور الأذرة الكندر والقنب والفصة والنيلة[٧٧] ، وكان للدخان الشامي جودته وحميته ، فورِّد بعد أن عمل إبراهيم على زيادة إنتاجه لكثرة استعماله ، وتقرر أنه « بدلاً من استيراده من البلاد الأخرى يستورد من الشام ، فيبقى المال في داخل بلاده »[٧٨] ، وتم تصدير القطران « لشأن شغل الأحبال »[٧٩] ، والزفت والبراميل ، كذلك طلبت مصر البغال فأعطيت لها والحطب فنقل لها ، هذا بالإضافة إلى الفواكه الجافة وشمع العسل والجلود ومواد الصباغة والخيول وبعض منتجات آسيا[٨٠] ، وبذلك مثلت مصر ثقلاً في ميدان التصدير وأصبحت المواني الشامية لا تخلو من السفن المصرية[٨١] . وعلى هذا تمكنت الشام من إمداد مصر بكثير من الأساسيات التي كانت لازمة لنجاح سياسة محمد علي الاحتكارية في مصر .

أما عن تصدير الشام لأوروبا فاشتمل على المنسوجات الحريرية ، الحرير ، القطن ونسيجه ، المشغولات الذهبية والفضية ، العفص ، صوف الأغنام ، زيت الزيتون ، السمسم ، الطباق ، الصمغ المستخرج من الوشق وهو مضاد للتشنج والأمراض الصدرية ، المواد الطبية ، نبات المحمودية ، جلود الأرانب والثعالب ، الفواكه الجافة وأهمها الجوز ، الزعفران ، الصابون ، الصودا وتستخرج من نبتة عشبية برية ، الشمع ، الإسفنج ، النيلة ، الكتان ، والمنتجات الواردة عن طريق الشرق[٨٢] .

وتم التصدير لفرنسا وتركيا وتوسكانيا والنمسا وبريطانيا واليونان في عام ١٨٣٥ بما قيمته ٢٠١ , ٢٧٠ , ٢٩ قرش[٨٣] ، وأيضاً لإيطاليا وألمانيا وتريستا ، وارتفع مؤشر التصدير عما كان عليه عام ١٨٣٣ إلى ما يقرب من ٢٥٠٪ ، ولم يكن الميزان التجاري في صالح الشام ، بالإضافة إلى أن سد العجز كان بالعملة الصعبة[٨٤] . هذا رغم إرتفاع الأسعار ، فعلى سبيل المثال بينما كان معدل سعر أقة القطن من ٩٥ ـ ١٠٥ قرشاً ، إرتفع إلى ١٢٠ ـ ١٤٠ قرشاً ، وقنطار الصوف بعد بيعه بـ ١٦٠ قرشاً وصل إلى ٧٠٠ قرش في عام ١٩٣٨ ثم إلى ٨٠٠ قرش عام ١٨٣٩[٨٥] .

ونـالت الموانى الأهميـة الكبرى ، وقسمت وفقـاً لتخصصها ، فـأصبـح للعاصمة دمشق ولها المكانة الاقتصادية ميناءان على البحر المتوسط هما بيروت وصيدا ، واستقبل مينـاء بيروت سفن البضـائع التي تضـاعف ورودها منـذ عام ١٨٣٣ ، ومثل ميناء صيدا أهمية استراتيجية كما كانت لمياهه وعمقـه الأثر في نشاطه ، واهتمت به الإدارة المصرية حيث ربطت أرضه بجزيرة قريبة ، وأنشئت ميناء لاستيعاب رسو السفن ، وأقيمت فيه المباني لخدمة التجارة[٨٦] . أما عن مينائي اللاذقية والإسكندرونة فقد خصصا لحلب ، وتضاعف الحجم التجاري لهما في عهد الحكم المصري ، وكان الميزان التجاري في صالحهما، والأولى أصبحت مستودعاً لتجارة الطبـاق ، واشتهرت بـالتخصص التجاري في القـطن وزيت الزيتون وزيت السمسم والحرير ، أما الإسكندرونة فهي الميناء الـوحيد في الشام الصالـح لرسـو السفن الحربيـة والتجاريـةبحمولاتهـا الكبيرة ، ولكن هيمن عليها الإهمال التركي إذ استولى أصحـاب النفوذ على الأمـاكن المحيطة بالميناء وحولوها إلى حظائر للحيوانـات فأبعـدت عنها الأوروبيين ، ولكن مـع الحكم المصري تم إزالة المساويء وطهر الساحل وأعـد الميناء[٨٧] . وخـدم ميناء طرابلس مدينتي حماه وحمص ، وتخصص في تجارة الزيـوت والصابـون والأحـزمة الحـريـريـة والإسفنـج والصـودا والمـوالـح ولكنـه لم يكن بـأهميـة سابقيه[٨٨] . وعن ميناء حيفا فقد ازداد نشاطه بعد أن تحـولت تجارة عكـا إليه وقصـدته السفن الفـرنسية والنمسـاوية والسـردينية حيث شحن منه قـطن عكـا ونابلس[٨٩] .

ولمـزيد من تشجيـع الإدارة المصريـة للحـركـة التجـاريـة أقـدمت على تخفيض أجـور الشحن[٩٠] ، وعملت على تحسين وتسهيل طـرقه بـاستجلاب معداته من مصر ، فيقول إبراهيم « ولما وصلت إلى طرابلس رأيت أنهم بسبب عدم معرفتهم تعبئة القطن تظهر سفينة من السفن كأنها مشحونة حمولة كبيرة مع أن شحنها كمية قليلة » ويطلب إرسال مكابس إلى جميع الموانى ومعها فنيـوها « إذ لا يـوجد هنـا أشخاص يعـرفون »[٩١] . وبـذلك نمت التجـارة الخارجيـة وازدادت حركتها وإن كانت السياسة المصرية لم تجد الطريق أمامهـا ممهداً إذ

فرضت الدول تحكماتها ووقفت عائقاً أمام تحقيق رغبتها .

وكـان لزيـادة النشاط التجـاري الخارجي أثـره على التجارة الـداخلية ، ومعروف أن الشام هي المعبر للتجارة بين الشرق والغرب ، وكونت مدنها مراكز تجـارية ، فـدمشق أصبحت أغنى دولة في آسيـا ، جمعت تجارة العـراق ومـا وراءها فتأتيهـا القوافـل محملة بمنتجات الشـرق ـ المواد الـطبية ، المـطاط ، الشيـلان ، الـلآلىء ، الأحجـار الكـريمـة ، العـطور ـ لتعـود بـالمصنـوعـات الأوروبيـة ، ففي مايـو ١٨٣٦ وصل إليهـا ستة آلاف جمـل راغبة العـودة وهي محملة بـالبضائـع ، ولم يكن في الأسواق مـا يغطي أكثـر من حمـولـة $\frac{1}{4}$ هذه الجمال . وعلى ذلك ارتفعت الأسعار ووسائل المعيشة وتبعه زيادة في الـدخل وكما ينقل مسؤول بريطاني لحكومته « وازداد الرخاء وعم البلاد »[٩٢] . وأخيراً فهناك الأهمية الدينية لدمشق ، فهي مركز لتجمع حوالي ٣٠ ألف من الحجاج المسلمين الـذاهبين إلى مكة سنـوياً[٩٣] وواضـح ما في ذلـك أهميـة للتبـادل التجاري بين جميع الأطراف وأثر ذلك على الإزدهار التجاري .

وتعتبر حلب المركز التجاري الهام في شمال الشام لقربها ومعاملاتها مع أرمنيا والأناضول وبلاد الرافدين وصلاتها بالهند وشبه الجزيـرة العربيـة ، وفيها وجدت منتجات هذه البلاد ، وكانت لها السوق الرائجـة واشتملت على حريـر فارس والصباغة وشعر الماعز والبن والتوابل والأدوية[٩٤] . أما القدس فوضعها قريب الشبه بدمشق ، ففيها الوكلاء الأوروبيون ، بالإضافة إلى الوافدين لها من زائري بيت المقدس وتراوح عددهم بين ١٠ ـ ١٢ ألف حاج سنوياً وقد أثر ذلك على الناحية التجارية [٩٥] .

ولخدمة التجارة وتنميتها بذلت المجهودات لتحسين طـرق المواصـلات الداخلية وإصـلاحها سـواء البريـة منها أو النهـرية ، فـأمنت خطوط القـوافل ، وقُضي على سلطة البدو التي مارسوها في الاعتـداءات والهجوم على البضـائع وسلبها ، وتم الإستيلاء على منطقة « الدير » مركز تجمعهم ، فكان هذا ضماناً للتجارة وخاصة البريطانية بين بغداد وإيران ودمشق ، وكما يسجل تقرير بريطاني

« إنه كان يقع عليها الضرر لعدم وجود الأمان »(٩٦) ، وأتت النتيجة بازدياد الحركة التجارية . أما الطرق النهرية فعمل على إعداد الأنهار للملاحة ، واستتبع الأمر تصنيع السفن ، فأنشىء ثلاثون منها للسير في نهر الأورنت حتى أنطاكية(٩٧) . وعليه إستقرت التجارة واتسع نطاقها .

وكان لزيادة الإنتاج مع نمو الواردات والصادرات الأثر الواضح على تجارة الشام الداخلية ، إذ أصبحت البضائع الأوروبية تجد سوقاً داخلية بين أصحاب رؤوس الأموال خاصة في دمشق ، فبالإضافة إلى البيوتات الأوروبية ، هناك بيوتات خاصة بالوطنيين اشتملت على ٦٦ للتجار المسلمين ، ٢٩ للتجار المسيحيين ، ٢٤ للتجار اليهود ، أيضاً في حلب وزعت بين ٧٧ للتجار المسلمين ، ٣٠ للتجار المسيحيين ، ١٠ للتجار اليهود ، وللجميع معاملات مع أوروبا(٩٨) . وعمل إبراهيم على تشجيع الرأسمالية وإدخالها في المشروعات التجارية(٩٩) . ويذكر كامبل أن الظروف الملائمة للتجارة ، وما قدمته الإدارة المصرية لها عمل على ازدياد الثقة لغير المسلمين ولمزيد من التعامل في ظل الحكم القائم(١٠٠) .

وعلى ذلك عاش أهل الذمة في أمان واستغلوا ثرواتهم في التجارة وربحوا من وراء ذلك الكثير ، وظهرت النتيجة في بيروت التي تمتعت برخاء كبير عقب أن عاد إليها من كان قد تسحب منها إبان الحكم العثماني الذي لم يجرؤ أحد خلاله على استثمار أمواله أو مزاولة التجارة بالقدر العريض(١٠١) . وفي حقيقة الأمر فإن التجارة لم تكن في العهد المصري حكراً على الرأسماليين إذ زاولها الجميع وبكل حرية فأصبحت مباحة ومشاعة في المدن الشامية ، وينقل كامبل صورة هذا النشاط في دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية وطرابلس(١٠٢) . وقد عمل على حل المشكلات والقضايا التجارية عن طريق تلك المجالس التي كانت لها صفة المحاكم وتمكنت من إنهاء المنازعات المختلفة في إطار من العدل والمساواة .

ومن هنا يتضح أن الشام في هذه الفترة مثلت حيوية مكثفة للتجارة ،

فعلى أرضها منتجات العالم ، فقامت بدور الوسيط ، وشكلت منطقة ترانزيت ، ولكن لهذه الحيوية مضارها التي لحقت بالاقتصاد حيث فشلت الشام ـ رغم محاولات الإدارة المصرية ـ من النزول إلى ميدان المنافسة الصناعية ، فحرية التجارة وقفت مانعاً أمام ذلك ، وغمرت الأسواق بالمصنوعات الأوروبية والتي بدون شك هي الأجود .

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة المصرية تدفع عجلة الاقتصاد وتعمل على النهضة التجارية ، نراها بنفسها تضع العوائق التي حالت في بعض الأحيان من إتمام المقصود ، فبالإضافة إلى سياسة الاحتكار التي وضعت في البداية ، كان نظام التجنيد الإجباري سبباً في التراجع عن التقدم ، والرسوم التي تذبذبت بين الحين والآخر ، وما ألزم به من تقديم الدواب المستعملة في حركة النقل فارتفعت أسعار استخدامها للخدمات العامة ، والثورات ضد إجراءات الحكومة ، وأخيراً عدم أمانة بعض وكلاء إبراهيم الذين عملوا بالتجارة لتحقيق منافع لهم ، فسلكوا طرق الاستغلال فمنهم من احتكر سلعاً معينة ، ومنهم من تاجر ـ تحت إسم مستعار ـ بالرقيق(١٠٣) . ومما لا شك فيه أن هذه العقبات تركت بصماتها على التجارة ، لكن ذلك لم يقلل من تلك الخطوات الناجحة التي أقدمت عليها الإدارة المصرية .

ولم تكن هناك قاعدة ثابتة لأسعار السلع الغذائية قبل الحكم المصري ، وكان كل من يمتلك النفوذ له أن يستغل أهل البلاد بالطرق التي تحلو له ، فعلى سبيل المثال وكما يذكر شاهد عيان كان عبد الله باشا يقدم على تحديد الأسعار بالانخفاض ، فيوقف التجار الحركة الشرائية وتسوء الحالة ، وهنا تجرى المفاوضات السرية بين الطرفين ، فيدفع التجار لإرضاء الباشا في سبيل أن يبيعوا بما يشاؤون ، وعليه تتضاعف الأسعار لتعويض ما دفع(١٠٤) . أيضاً تغيرت الأوزان وفقاً للمصالح « وصار الحرير والخضار بموجب ذلك وزن واحد »(١٠٥) ، والنتيجة هي المعاناة .

ومع الحكم المصري ارتفعت الأسعار وفقاً للسياسة الجديدة التي

رسمت ، ونظراً لوجود جيش كبير في حاجة إلى إمـداداته التمـوينية ، وللنقص الذي عانت منه الأيدي العاملة في الميدان الزراعي . وحددت الحكومة أسعار احتياجات الجيش والتي كان على الأهالي أن يقدموها ، ووافق على تحديـدها مجلس شـورى دمشق ، ونقصت عن السعـر الجـاري بمعـدل ٣٠٪(١٠٦) .
وارتفعت أسعار السلع الإستهلاكية بنسب كبيرة عما كانت عليه فيما سبق ، ففي الفترة بين عام ١٨٣٣ ، عام ١٨٣٨ قفزت لمعدلات عالية ، فارتفع سعر زيت الـزيتون على وجـه التقـريب إلى ٢٣٠٪ ، والقمـح ٣٠٠٪ ، والأرز ١٠٠٪ ، والشعير ٢٥٠٪ ، والفول ١٠٠٪ ، والأغنام ٦٦٪ ، والفواكـه الجافـة ١٤٠٪ ، والخشب ٢٣٣٪ ، وخشب الحـريق ٦٣٪ ، وفحم الخشب ٣١٦٪ ، والفحم الحجري ١٨٦٪ ، والزبد ١٥٧٪ ، والجبن ٢٦٦٪ ، والملح ٢٠٠٪ ، والسكر ٨٠٪ ، وعسل النحل ١٠٠٪ ، والأسماك ٣٠٠٪ ، والدقيق ٢٠٠٪ ، والصابون ١٢٥٪ ، والشمع ١٨٠٪ ، والقطن ٤٢٪ ، والكتان ١٨٠٪(١٠٧) . كذلك ارتفع مؤشر الأسعار الخاصة بالإنتاج الصناعي والمواد الأولية اللازمـة له ، فـازدادت الأقـطان المصنعة إلى ٦٦٪ ، والآلاجـا ٣٣٪ ، والكـريشـة ٨٠٪ ، والحـريـر ٥٠٪ ، وغـزل القطن ٦٠٪ ، والنحـاس المصنـع ٩٢٪ ، والحـديـد المصنـع ٧١٪ ، وبودرة الذهب ٢٠٪ ، وأكسيـد الكلسيوم ١٦٣٪ ، والـطوب ٢٥٠٪ ، والحجر الجبلي ١٠٠٪ ، وشرانق الحرير ٣٧,٥٪(١٠٨) . وقد صاحب الغلاء القدوم المصري ، وهذا شيء طبيعي حيث للمعارك الحربية والإنتقال من حكم لآخر أثره على الأسعار وخاصة السلع الأساسية كالخبز والحنطة والشعير والأذرة واللحوم(١٠٩) .

وأسهم ذوو الجشع في هذا الأمر ، وهم من أصحاب الثروات ، وهيأت لهم الظروف ليكسبوا المزيد ، فأصحاب أراضي « الغوطة والمرجة ونواحي بلاد حـوران » تعاونـوا واتفقوا على عـدم إنزال غـلالهم للأسـواق حيث أنه إذا قـل العرض زاد الطلب وارتفع السعر ، وعند ذلك يبيعـون ويتحكمون غيـر عابئين بحالة الأهالي ، ففي مكاتبة لحنا بحري يبين فيها أنه بالـرغم من حلول موسم الغلال إلا أن الطحانة يشتكون من قلته نظراً لتلك الطريقة التي أقدم عليها هؤلاء

الملاك[110] . وعلى هذا وصل سعر أردب القمح إلى ٧٠ جنيهاً في الوقت الذي كان سعره في مصر ٣٩ جنيهاً ، فتم توريد ٣٠٠ ألف أردب عن طريق دمياط للشام ولكن لم تنخفض الأسعار[111] ، ومما يذكر أن ثمن الغلال ورد إلى خزينة الجيش[112] ، لإمكانية المساعدة في سد متطلباته .

ومحاولة لعلاج الموقف حددت الحكومة تسعيرة المواد الغذائية وخاصة عند بيعها بالتجزئة[113] ، وأقدمت على خطوة جزئية لضبط الأسعار والقضاء على التلاعب فيها ، وذلك بإيجاد رقيب له السلطة على التجار ، فأنشئت وظيفة المحتسب وحدد اختصاصها « يتعاطى أمر الأسعار وترتيب نظامها العايدة لرفاة حال الأهالي » ، وحرر لمجلس شورى دمشق فوافق وتم الإختيار « توجه قايمقام بك إلى المحكمة الغرا الشريفة وانتخبوا جميعاً مصطفى أغا بن عثمان كتخدا بوظيفة الإحتساب » ، وصدر له الأمر بأن « يسري بهذه المصلحة على سبيل الضبط والتدقيق التام من دون معارض له بذلك »[114] . وأدى المحتسب واجبه على الوجه الأكمل « يدور كل يوم في البلد ويمشي قدامه نحو عشرة أجواز ناس حاملين العصي وناس حاملين الفلق وناس حاملين الميزان والأوراق ، كل يوم على هذا الترتيب »[115] وقد أتى بالنتائج « فتواجدت الأرزاق » حتى البطيخ بيع بالسعر المحدد له « البطيخة الكبيرة سعر الرطل عشرة فضة والصغير بسعر الرطل ثمانية فضة »[116] . وصدرت الأوامر بمنع بيعه خارج « الخان » ليكون تحت الرقابة التامة ، كما هدد أصحاب العنب ، إذ أنه عندما أدخل في التسعيرة أخفوه ليبيعوه في السوق السوداء وينالوا الربح الجزيل « فالمراد كل من كان عمال ينزل قبل التنبيه ينزل الآن حسب عادته ، وإن بدا منكم بعد الآن أدنى قصور بتنزيل العنب إلى الشام فلا تقدروا على رد الجواب والحذر من الخلاف »[117] .

ومضت الرقابة الصارمة على الأسعار والأوزان في طريقها ، فعلى سبيل المثال حدث في صفد أن أحد الرعايا الفرنسيين إشترى من بقال أوقية زيت ، وعندما وجده قليلاً حدثت مشادة بين الطرفين تطاول فيها البائع على المشتري « ومعط لحيته ودغدغ عينه » ، فجاء الأمر إلى المتسلم « يلزم منكم بمعرفة الشرع أولاً تحرروا أوزان صفد بوجه الضبط والأمانة وتكون كلها عيار واحد

بمعرفتكم ومعرفة الشريعة وأرباب الخبرة » وطلب نظر القضية « وإن ظهر الحق على الضارب تقاصصوه بما يستحق » ، ونبه بالتشديد وبين « أن التسعيرة على البقالين والأصناف أمر لازم به نفع للفقراء ومنع لأرباب الطمع »(١١٨) . وخضعت جميع السلع للتعريفة المحددة « بحيث كل صنف يعلم أصل سعره ويضاف إليه فضله يومية تكفي معيشة البائع بحسب الضرورة ، ويرتبط هكذا سعر لكل صنف » ، وأن تسجل هذه البيانات في دفتر يرسل إلى إبراهيم لمطالعته ، فإذا كان ما جاء به يطابق العدل يؤشر بالعمل وفقاً له(١١٩) . وبذلك يتضح إيجابية الرقابة التي بذل الجهد فيها من أجل ضبط الأسواق .

ولكن لم يقض على الأزمات نهائياً ، إذ كان للتجار الطرق المختلفة في التحايل ، فنرى أنه عندما خفضت أسعار الصابون أخفاه التجار في الوقت الذي حاولوا فيه تصديره ، فصدرت الأوامر « لا يخرج صابون إلى خارج الشام لأجل قطع أمل أصحابه »(١٢٠) ، وطلبت الحكومة عدم التهاون والتدقيق « لكون الصابون بهذه السنة إذا أطلق تسفيره فما يعود يكفي البلد »(١٢١) ، وتم تبادله بين مدن الشام ، فأعطت دمشق لحمص ما يكفيها لعدم وجوده لديها(١٢٢) .

أما عن أسعار اللحوم ، فقامت الحكومة بوضع حد لها ، ووقفت أمام استبداد أصحابها ، وعينت لجنة وشرعت بذبح الأغنام وبيع لحمها بأسعار متهاودة(١٢٣) ، ووضعت قواعد لإجراء البيع بمقتضاها « ومن خالف القانون كانت تغرمه جزاء لاختراقه حرمة النظام »(١٢٤) واهتمت بالرقابة وفتحت أبوابها لسماع الشكاوى والتحقيق فيها والقضاء على الصعوبات التي تواجه الأهالي ، فعندما أعرض فلاحو قرية « دوما » بأن « أصحاب المجزرة » يبيعونهم اللحوم بأزيد من التسعيرة ، أرسل اليهم التنبيه والتحديد والتهديد والوعيد « أن يبيعوا لحم الغنم بغير عظم بـ ١٤ فضة وبالعظم ١٣ فضة ، وأن لا يبيعوا لحم البقر بأزود من ٧ فضة والذي يخالف لا يقدر على رد الجواب »(١٢٥) .

وتوحدت أسعار اللحوم بين المدن وفقاً لدمشق ، وحينما رفعها ملتزم القصابخانة في بيروت بدعوى الخسارة وأن القيمة من منبعها مرتفعة لورودها من

خارج بيروت ، جرت الترتيبات معه لإنزال أسعارها لتكون على نفس سعر دمشق[١٢٦] . وكان إبراهيم يتابع بنفسه حركة الأسواق فلما ذهب إلى حلب سأل متسلمها عن حالة التموين ، فعرف أن أسعار اللحوم لا يستطيع غير القادرين دفعها ، فطلب أن يشترى خروفاً ، فتم شراؤه بمبلغ ١٠٢ قرشاً ويزن ٢٣ رطلاً ، وكانت الأسعار في السوق ٨ قروش للرطل ، وأجرى إبراهيم عملية حسابية على الخروف وأضاف إليه ٨ قروش ثمن الجلد والرأس والكبد فوصل سعره إلى ١٩٢ قرشاً ، فعرف أن كل قصاب يربح على الأقل ٩٠ قرشاً في الخروف ، وعليه يبلغ ربحهم أكثر من ٥,٠٠٠ كيس في السنة « وهذا مبلغ عظيم لا يرضى المولى أن يربحه الجزارون بينما يعاني فقراء العباد الضيق والغلاء »[١٢٧] ، وطلب من مجلس شورى حلب بحث الأمر ووضع حد لهذا النهم والإتفاق على رأي وتقديمه إليه ، وانتهى الأمر بضرورة « تأديب الجزارين باستخدامهم في عملية ترميم الطرق لمدينة حلب المشرفة على الخراب حيث أن القوانين ليس فيها ما ينص على غرامات مالية »[١٢٨] . وذلك في مقابل ما قاموا به من إجراءات حطموا بها الأهالي .

وفي الوقت نفسه تم مراعاة التجار ، فلم يضغط عليهم ، وترك الأمر لهم في حالة الحصول على حقوقهم ، فعندما تدخلت التوصيات من أجل أن يمهل التجار أحد المدينين ، يرد إبراهيم « إن هذا شيء يخص التجار فيقتضي أن تجمعوا التجار أصحاب الدين وتسألوهم بذلك »[١٢٩] ، ونرى السلطات تساعدهم في استرداد مالهم ، فحينما اشتكى أحد تجار صور بأن له ٥,٠٠٠ قرش « طرف أهالي قرية النبطية وقرية زيدن من قرايا المقاطعة وكلما طلب منهم المبلغ يحاوروه ولا يدفعوه » يصدر الأمر أنه « إذا كان المبلغ طرفهم ، حصلوه وسلموه له »[١٣٠] ، وحدث أن بعض التجار ذهبوا لشراء أغنام من نواحي حمص وحماه فسطا عليهم بدو وسلبوهم ، فأمر إبراهيم بدفع ما اغتصب منهم في الوقت الذي اقتص من المعتدين[١٣١] ، هذا ولما أقدم متسلم حماه على إلزام تجار الحرير عند طرحه بإعطاء قنطارين مثلما كان يجري في بعض الأحيان قبل الحكم المصري واشتكى التجار ، تحرر للمتسلم من قائمقام بك « فأحصا

منه عن أسباب ذلك موبخاً له عن هذا التجرى مبطلاً هذه البدعة »[١٣٢] .

ويذلك يتضح أن السياسة المصرية جاهدت في رفع الغبن واتباع الحق ، ولكن مع هذا فقد صدرت منها بعض إجراءات أثرت على الأسواق ، تلك التي اختصت بالإلتزامات التي فرضت على الأهالي وما نتج عنها من ثـورات تركت البصمات السيئة على الحالة التموينية ، فحدث في أثناء عام ١٨٣٥ أن أقفلت الحْوانيت على مدى يومين ، واختفت المؤن وخاصة الخبز واللحوم[١٣٣] ، وإن كانت هذه بعض المضار التي عاكست التخطيط العام ، إلا أن الحكم المصري غطاها بمزايا متعددة وضحت من خلال جهوده في ميدان العمل الاقتصادي .

هوامش الفصل الخامس :

(١) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 31 Aoùt, 1833.

(٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٠١ ، ١١ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٣) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٢ .

(٤) معية تركي ، محفظة ٢١ ، دفتر ٤٩ ، ملخص الوثيقة التركية ٢٩١ ، ١٧ صفر ١٢٥٩ (١٨٣٣) .

(٥) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٢ ، محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٨٦ ، ٧ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣)

(٦) معية تركي ، نفس المصدر .

(٧) معية سنية عربي ، قيد الأوامر الكرام ، عرض حالات لجهات متفرقة بدون رقم ، صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) إلى ٢٢ شعبان ١٢٥٠ (١٨٣٤)

(٨) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 24 Aoùt, 1833.

(٩) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٤ ، ١٩ محرم ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٤ / ٩ ، ١٩ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٠) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٩٥ ، ١٥ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١١) Douin: op. cit.

(١٢) Ibid.

(١٣) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة التركية ١٧٥ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، كنافاكو إلى الكافاليرا شربي قنصل النمسا في الإسكندرية ، ١٤ ديسمبر ١٨٣٣ .

(١٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥ ، ٢ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٥) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، نفس الوثيقة .

(١٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، وثيقة ٣٣٢ ، سلخ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) ، Fo. 68, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٧) شكوى التجار الانجليز إلى قنصل حلب .

Ibid, Vol. 283, Aleppo, Sept. 18, 1835.

(١٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد

الثاني ، ص ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، وثيقة ١٤٦ .

(١٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام صورة الوثيقة العربية ، ٦٥ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٠) Fo. 78, Vol. 284, Campbell — Palmerston, Oct 29, 1836, No 59.

(٢١) Ibid, Vol. 283, Aleppo Sept. 18, 1835.

(٢٢) Ibid, Vol. 257, Campbell — Pelmerston, April 18, 1835.

(٢٣) Ibid, Vol. 258, Campbell — Palmerston, Oct. 5, 1835

(٢٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٦ ، أول رمضان ١٢٥١ (١٨٣٥) ، Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers

(٢٥) Sabry: op. cit , p 390.

(٢٦) Cattaui: op. cit., p. 436

(٢٧) Fo. 78, Vol. 257, Campbell — Pelmerston, April 18, 1835.

(٢٨) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Perrier: op cit., pp 86, 87

(٢٩) Ibid, Vol 257, Campbell — Palmerston, April 18, 1835.

(٣٠) Douin· op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 1ere Sept. 1833

(٣١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة الوثيقة ٤ ، ٢ رمضان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٣٢) شكوى التجار الانجليز إلى قنصل حلب

Fo. 75, Vol. 283, Aleppo, Sept. 18, 1835.

(٣٣) Ibid.

(٣٤) Ibid.

(٣٥) Ibid.

(٣٦) Cattaui: op. cit., pp. 7, 8.

(٣٧) Fo. 78, Vol. Campbell — Palmerston, March, 19, 1836, June, 3, 1836

(٣٨) Ibid, Campbell — Palmerston, May 27, 1836.

(٣٩) Ibid.

(٤٠) Cattaui: op. cit , p. 128.

(٤١) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Notices on Farren's Answers, No. 22.

(٤٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ٢٤٠ ، ٢٠ رمضان ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(٤٣) Fo. 78, Vol. 282, Campbell — Palmerston, May 30, 1836, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 19.

(٤٤) Ibid, Mr Farren's Answers, No 20.

(٤٥) Ibid, Vol. 284, Campbell — Moore's Sept. 10, 1836, No 42.

(٤٦) الخطاب مؤرخ ٢١ شوال ١٢٥٢ (١٨٣٦) Ibid , Vol. 315.

(٤٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، وثيقة ٢١١ في ١٣ جماد الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٤٨) مكاتبة بوفوص إلى قناصل الدول العامة لبريطانيا ، فرنسا ، النمسا ، روسيا للتبليغ إلى حكوماتهم .

Fo. 78, Vol. 315, 19 Mai, 1837.

(٤٩) Ibid, Vol. 344, Werry — Campbell, Jan. 19, 1838.

(٥٠) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ص ٤١ - ٤٦ ، وثيقة ٥٠٢ ، ٤ محرم ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٥١) Fo 78, Vol. 284, Campbell — Palmerston, Oct 29, 1836, Vol. 315, op. cit.

وبه نسخة من خطاب محمد علي إلى شريف .

(٥٢) Ibid, Vol. 284, Campbell — Palmerston, Nov. 1, 1836, No 43, Dec. 3, 1836, No 51.

(٥٣) Ibid, Campbell — Palmerston, Nov. 29, 1836.

(٥٤) Ibid, Vol. 263, Farren — Thompson, June 24, 1835, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit

(٥٥) Ibid, Vol. 319, Campbell — Palmerston, June 16, 1837.

(٥٦) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٨٨ ، وثيقة ٢٤١ ، ١٦ ذو الحجة ١٢٥٣ (١٨٣٨) يستخدم العفص في المدابغ .

(٥٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٥/٦٩ ، ٩ صفر ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(٥٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٠ ، ٣٠ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥٩) Fo. 78, Vol. 315, Farren — Palmerston, March 26, 1837.

(٦٠) د. اسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٥ .

(٦١) معية تركي ، محفظة ٢٨ ، دفتر ٦٦ وثيقة ٣٣٨ ، ٢٦ ربيع الآخر ١٢٥١ (١٨٣٥) ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ملخص الوثيقة التركية ١٠٥٨ ، ٢٢ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محفظة ٣٣ ، دفتر ٧٥ ملحص الوثيقة التركية ٥٢٢ ، ٢٠ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، ملخص الوثيقة ٣٥٨ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، وثيقة ٥٧٠ ، ١٣ حماد الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) ،

Fo. 68, Vol. 380, Dr Bowrıng, op cıt., Rustum: op. cıt., P. 71.

(٦٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٨١ ، ٤ ربيع الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، معية تركي ، محفظة ٣٨ ، دفتر ٨٣ ، صورة المكاتبة رقم ١٧٧ ، ٣ محرم ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(٦٣) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Perrier. op. cıt., p. 90.

(٦٤) Douin: op. cit , Le Baron de Boislecomte au Minıstre, 1ere Sept. 1833.

(٦٥) Fo. 78, Vol. 283, Mr Werry's Answeıs, Mr Moor's Answers, Vol. 380, Dr Bowring, op cıt.

Cattaui: op cıt , p. 72, Perrıer: op cıt , p 87.

(٦٦) Ibid.

(٦٧) Douın: op. cit., pp. 262, 267.

(٦٨) Cattauı. op. cıt , p. 72.

(٦٩) Douin: op. cit.

(٧٠) Fo. 68, Vol. 283, Mr Werry's Answers, Campbell's Report, Op. cıt. vol. 380, Dr Bowrıng, op. cit.

وهي بالترتيب مصر = ١٤,٦٨٤,٠٠٠ قرش ، توسكانا = ٩,٠٢٢,٠٠٠ ، تركيا = ٨,٨٤١,٤٠٠ ، بريطانيا = ٧,٢٦١,٦٠٠ ، فرنسا = ٦,٦٨٢,٠٠٠ ، النمسا = ١,٥٨١,٥٠٠ ، اليونان = ١٢٤,٤٠٠ ، سردينا ٣,٧٠٠ قرش .

(٧١) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 1ere Sept. 1833.

(٧٢) معية تركي ، محفظة ١٦ ، دفتر ٤١ ، ملخص الوثيقة التركية ٣٣٠ ، ١٨ صفر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٧٣) محافظ الشام ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ٩٢ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، معية تركي ، محفظة ٣٨ ، صورة من ترجمة الوثيقة ١٦٥ ، ذو الحجة ١٢٥٢ (١٨٣٧) .

(٧٤) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، وثيقة ١٧٢ ، ٢٧ ربيع الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٧٥) معية تركي ، محفظة ٣١ دفتر ٧١ ، ملحص الوثيقة التركية ١٥٤ ، ٢٤ رمضان ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٧٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ٣٩ ، ٩ صفر ١٢٥٤ (١٨٣٨ ، معية تركي ، محفظة ٣٦ ، وثيقة ١٧٨ ، ١٠ رجب ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محفظة ٢١ ، ملخص الوثيقة التركية ٣٠٣ ، ٢٣ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، محفظة ٣٥ ، ملخص الوثيقة التركية ١٣٨ ، ١٧ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، ملخص الوثيقة التركية ١٨٥ ، ٢٤ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محفظة ٢٩ ، وثيقة ٤٠٤ ، ١٥ ذو القعدة ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(٧٧) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى مأمور ديوان الإسكندرية ، ١٤ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) ، معية تركي ، محفظة ٢٦ ، دفتر ٥٩ ، ملحص الوثيقة التركية ٨٠ ، ٢٢ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، رقم ٥٥٨ ، ٢٥ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) ، محفظة ٣١ ، دفتر ٧١ ، ملخص الوثيقة التركية ٩٩٧ ، ٢١ جماد الأول ١٢٥٢ (١٣٦١) .

(٧٨) محافظ الشام ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترحمة وتلحيص الوتيقة التركية ١٧٥ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣)

(٧٩) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى ديوان البحرية ، ١١ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(٨٠) معية تركي ، محفظة ٣٨ ، صورة الوثيقة ٦٨ ، ٢٥ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، الوتيقة التركية ٢٣٥ ، ٥ ذور الحجة ١٢٥١ (١٨٣٦) ، محفظة ٢٤ ، دفتر ٥٣ ، ملحص الوثيقة التركية ٦٨٢ ، ١٢ رمضان ١٢٤٩ (١٨٣٤) ، د. أحمد أحمد الحتة : المرجع السابق ، ص ٩٨ ، Rustum: op. cit., p 71.

(٨١) محافظ الأبحات ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٧١ ، ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨٢) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Cattaui: op. cit., p 72, Perrier: op. cit , p. 92, Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 1erc Sept. 1833.

(٨٣) Fo 78, vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Perrier: op. cit., P. 93. ،
استوردت فرنسا بما قيمته بالقروش ٦,٥٢٥,٠٠٠ ، تركيا = ٤,٦٧٧,٣٠٠ ، توسكانيا = ٥٢٠, ١٣٣, ٣ ، النمسا = ٩٥٧,٧٠٠ ، بريطانيا = ٥٥٠,٥٠٠ ، اليونان = ٢٤٦,٦٨٠

(٨٤) Fo. 78, Vol, 283, Campbell's Report, op. cit., Douin. op. cit., p. 264.

(٨٥) Fo 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٨٦) Douin: op. cit., p. 259.

(٨٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Douin: op cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 24 Août, 1833

(٨٨) Ibid.

(٨٩) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٥٤ ، وثيقة ٤٢ ، ٩ كانون ثاني (يناير) ١٨٣٧

(٩٠) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى خليل بك محافظ دمياط ، ٦ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥)

(٩١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٥ ، ٧ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٩٢) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٩٣) Ibid, Mr Farren's Answers, No 20, Douin: op. cit , p. 254.

(٩٤) Ibid ، د. عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ١٤٠ .

(٩٥) Douin: op. cit , p 261.

(٩٦) Fo. 78, Vol 283, Mr Farren's Answers, No 20.

(٩٧) Sabry: op. cit., p. 366.

(٩٨) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op cit.

(٩٩) Sabry: op. cit., p. 365.

(١٠٠) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report op. cit.

(١٠١) Ibid, Mr Moor's Answers, No 20, Dodwell: op. cit., p. 253.

(١٠٢) Ibid, Campbell's Notices.

(١٠٣) Ibid, Mr Farren's Answers, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Perrier: op. cit., p. 90, Farren. op. cit., pp. 447, 448, Dodwell: op cit., p. 158.

محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الرابع ، ص ٢٦٩ .

(١٠٤) كلوت بك : المرجع المذكور ، الجزء الثاني ، ص ص ٧٦٧ ، ٧٦٨ .

(١٠٥) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٢١ .

(١٠٦) Fo 78, vol. 380, Dr bowring, op. cit., vol. 283, From Campbll, No 10

القمح ٤٥ قرشاً، الشعير ٣٥ قرشاً ، العدس ٤٥ قرشاً للشنبيل ، خشب البلوط ٢٥ قرشاً ، خشب الوقود ٣٠ قرشاً للقنطار ، اللحم الضاني من ٤ ـ ١٢ قرشاً للرطل .

(١٠٧) Fo. 78, Vol. 283, Mr Werry's Answers, Farren: op. cit., p. 453.

(١٠٨) Farren: op. cit., p. 454.

(١٠٩) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٤٢ ـ ٤٧
(١١٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٥٦ ، ٧ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١١١) Perrier. op cit., p. 90.
(١١٢) معية تركي ، محفظة ١٥ ، دفتر ٤٠ ، وثيقة ٧٧٤ ، ٢٩ رجب ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١١٣) Fo 78, Vol 283, From Campbell, July, August 1836
(١١٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧ ، غرة ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١١٥) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٨٧ ، ٨٨ .
(١١٦) نفس المرجع .
(١١٧) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، وثيقة ٥١ ، ٦ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١١٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣٠ ، ٢٠ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢)
(١١٩) نفس المصدر .
(١٢٠) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، نفس الوثيقة .
(١٢١) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٥ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١٢٢) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، وثيقة ١ ، ٢ دو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .
(١٢٣) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٢٥ .
(١٢٤) نفس المرجع
(١٢٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٥ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) . الثمن للأوقية
(١٢٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥٨ ، ١٩ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١٢٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٢٠٥ ، ٩ شوال ١٢٥١ (١٨٣٦) .
(١٢٨) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.
(١٢٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٣٣ ، ٢٣ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١٣٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣١) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ١٩٦ .

(١٣٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربيـة ١٠٣ ، ١١ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٣) Dodwell· op cit , p 158.

الفصل السادس

الخدمات ومقومات الاستقرار

أدرك محمد علي بفهم واعٍ الدور الحضاري الذي يجب على مصر أن تقدمه للشام ، ومن أجل هذا كان للخدمات التي قدمها الحكم المصري للمجتمع الشامي ثقلها ، وخاصة أنه حرم من التمتع الكامل بها فيما سبق ذلك الحكم ، وحملت بين جنباتها التقدم والرقي والازدهار ، أيضاً وضع هذا الحكم مقومات الاستقرار ودعمها ، حيث سعى لإقامة الأسس والقواعد الصحيحة ليهنأ المحكومون بحياة آمنة مطمئنة .

● **الخدمات :**

يحتل التعليم موقعاً على خريطة الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع ، ولم يكن هناك أي نشاط علمي ملحوظ قبل الحكم المصري ، إذ أن الظروف التي مر بها الشام أثرت في هذا المجال بالرغم من أن الشام له تاريخه في النهضة العلمية ، ولكن مع الإدارة العثمانية التي صاحبها التأخر انعكس الأمر على التعليم ، فخرجت المدارس القديمة وتداعت المساجد والجوامع[١] ، ولم تبق إلا شذرات بسيطة من الغيورين على الإسلام الذين عملوا على تحفيظ القرآن الكريم ، لذا فقد ساد الجهل وخيم حتى أنه لم يعد في الشام « واحد من مائة يحسن مبادىء القراءة »[٢] .

وتغيرت الحالة التعليمية والثقافية مع قدوم الحكم المصري حيث جاء حاملاً الأفكار التقدمية والنهضة الكبيرة التي أوجدها في مصر لينقلها للشام في إطار البرنامج الجديد الذي أعده وشمل جميع أوجه ومظاهر المدنية ، وعلى

ذلك اتجه النشاط إلى مجال التعليم ، وإن كان أقل حظاً من باقي المجالات ، إلا أنه اعتبر ركيزة قوية اعتمدت عليها الشام في نهضتها العلمية الحديثة .

وبدأت دورة الحياة التعليمية بالمدارس الأولية ـ الكتاتيب ـ لتعليم الأطفال المسلمين ذكوراً وإناثاً القراءة والكتابة والقرآن الكريم ، وانتشرت في الأخطاط والمساجد والزوايا ، وقام الأئمة بالتدريس فيها[٣] .

ومنذ عام ١٨٣٥ وضعت خطة خاصة بإنشاء مدارس حكومية في المدن الرئيسية وفقاً للنظام المتبع في مصر ، وانتدب « الميرالاي مختار بك ناظر المحاسبة لفتح المدارس في الشام »[٤] ، وهدفت الإدارة المصرية إعداد الشباب للأغراض الحربية وفقاً لنظام مدارس الليسيه النابليونية ، ولكنها وجدت في بعض الأحيان العوائق ، إذ رأى فيها الأهالي السبيل لإلحاق أولادهم بالسلك العسكري ، ولخوفهم من التجنيد الإجباري حاولوا إخفاء أولادهم عن عيون الحكومة[٥] . لكن ذلك لم يمنع أن أثبتت تلك المدارس نجاحاً ملحوظاً .

وأنشئت مدرسة نظامية ـ كلية حكومية ـ في دمشق ، احتوت على ٦٠٠ طالب مسلم يتعلمون فيها اللغة التركية ، ويتدربون عسكرياً ، بالإضافة إلى تمرينهم على بعض الحرف التي تخدم الميدان الحربي[٦] ، ويصرف لهم الزي الرسمي ومكافأة شهرية تقدر بـ ١٥ قرشاً ووجبات يومية ، ومعظم الطلبة من المدن ومنهم القادمون من القرى المجاورة ، وقليل منهم من العائلات الغنية والأكثرية من الفقراء ومتوسطي الحال[٧] ، وازداد الإقبال على تلك المدرسة وتوافدت الطلبات بشأن الإلتحاق بها ، وأعلنت الرغبة « أن يتعلموا ويدرسوا الفنون الحربية »[٨] .

أما مدرسة حلب النظامية فضمت بين ٤٠٠ ـ ٤٥٠ طالباً من المدينة وما يجاورها ، وجمعت بين النظامين الخارجي والداخلي ، ويتلقى فيها الطلبة اللغات العربية والتركية والفارسية وآدابها ، والرياضيات والتاريخ بالإضافة للتدريبات العسكرية ، ويعطى للطالب لقب « أفندي » ومكافأة تراوحت بين ١٥ ـ ٧٠ قرشاً شهرياً ، والزي الرسمي ، وهناك مشرف للمدرسة للإشراف على

الطلبة ، وللمدرسة ١٨ مدرساً تصل مرتباتهم بين ٢٥٠ ـ ٣٥٠ قرشاً شهرياً ، ويرأس إدارة المدرسة ناظر عليه مراعاة أخلاق الطلبة ويتقاضى ٦٥٠ قرشاً مرتباً شهرياً ، وعلى نفس النظام كانت مدرسة أنطاكية(٩) . ومما يذكر أن لحلب نشاطها في الميدان التعليمي ، فقد أسس إسماعيل بك حاكمها مدرسة عام ١٨٣٩ سميت « الإسماعيلية » وأوقف عليها الأموال وجعل فيها مكتبة ، كما أضاف إلى جامع « القرناصية » مدرسة(١٠) ، واختصت بالعلوم الفقهية ، وأرسل إبراهيم يطلب من مصر المدرسين وأصحاب الدراية والكفاءة خاصة في « علم الحساب والنحو »(١١) . وفي دائرة البرنامج أعدت دورات تعليمية لفرق الجيش لتعليم القوات القراءة والكتابة إلزامياً(١٢) .

أما عن الكتب ، فلم يكن في الشام مكتبات عامة ، فاعتمد في وجودها على جلبها من مصر ، وفي البداية استحسن مجلس شورى حلب أن ترسل لمدينته « مطبعة بأجهزتها وأدواتها لتطبع بها الكتب المحتاج إليها »(١٣) . لكن اتفق رأي المسؤولين على تحديد نوع الكتب المطلوبة وعددها « لتطبع بالمطبعة العامرة بمصر »(١٤) ، وذلك لعدم وجود العمال المهنيين في هذا المحال ، واقتصار أمر الطباعة على المطبعة الرسمية المصاحبة لإبراهيم والتي تطبع فيها أخبار اليوم(١٥) . وعليه وردت من حلب ودمشق واللاذقية وطرابلس ويافا وغزة قوائم الكتب لإصدار الأمر لديوان المدارس بالقاهرة لإرسالها إلى المدن المذكورة لتوزيعها ، وشملت مختلف فروع العلوم والآداب ، الطب البشري والبيطري ، الرياضيات ، الطبيعة ، الفسيولوجيا ، الباتالوجيا ، الأقربازين ، الهندسة ، الزراعة ، الصناعة ، القواميس ، الأديان ، العلوم الفقهية ، الفلسفة ،، المنطق ، التاريخ(١٦) ، ووجه الاهتمام بمقدمة ابن خلدون وعمل على نسخها من نسخ المغرب ونقلها للتركية(١٧) ، هذا في نفس الوقت الذي عني فيه بنشر الكتب العربية . ولكن هذه الكتب لم تلق مجالاً للإنتشار سوى في المدارس ولدى بعض العائلات البورجوازية(١٨) ، فلم يصل عامة الناس إلى الدرجة التي تدفعهم لاقتناء الكتب .

ووضعت الأسس لإرسال البعثات التعليمية للقاهرة ، وطلب الأمير بشير

س كلوت بك مفتش صحة الجيش أن يستأذن محمد علي في مسألة الابتعاث لدراسة الطب ، فوافق وأعطى المجانية ، فكان الوفد الأول مؤلفاً من أربعة رابعهم مملوك الأمير(١٩) .

وبذلك نهضت الحركة التعلمية ، وأثبت المناخ الثقافي وجوده ، ومما ساعد على اكتمال النهضة النشاط الذي مارسه الأجانب في التعليم وخاصة أصحاب التبشير ، فأسسوا المدارس ونعموا بالامتيازات في ظل سياسة التسامح المصرية ، وبطبيعة الحال فهناك أهداف غير الدينية والتعليمية وراء هذا الإقدام . ومارست مدارس الطوائف مهمتها بحرية لتشجيع الإدارة المصرية لها ، فوجدت في دمشق مدرسة أولية للأرثوذكس اليونانيين ألحقت بالكنيسة وضمت ١٣٠ تلميذاً ، ولها طابعها الديني ، والدراسة فيها تشمل القواعد الأولية والتاريخ الخاص باليونان قديماً وحديثاً ، وعلى شاكلتها مدرسة في بيروت وأخرى في القدس ، ووجدت المدارس الكاثوليكية وبصمات فرنسا واضحة عليها ، وتوسعت مساعي الفرنسسكان في هذا النطاق ، ودُرِّس فيها اللغات الفرنسية والإيطالية والعربية والجغرافيا والتاريخ ، كما وجدت مدارس للموارنة تعلم فيها التلاميذ اللغة العربية(٢٠) .

وفي بيروت أسست المدارس الأمريكية ، ومثلت كلية الأمريكان أهمية ، ودرس الطلبة فيها اللغتين العربية والإنجليزية والرياضيات والجغرافيا والفلك والكيمياء ، وأصبحت بيروت أعلى مستوى ثقافي من أية مدينة أخرى بالشام حيث وجدت فيها المطابع التي اختصت بالأجانب وطبعت الكتب التعليمية الأولية ، كما كانت هناك مطبعة في لبنان يديرها الكاثوليك واقتصرت طباعتها على الكتب الدينية(٢١) .

وكان لليهود عشر مدارس صغيرة في دمشق ، ضمت الواحدة من ٢٥ ـ ٦٠ تلميذاً ، يتلقون فيها اللغة العبرية ، وتقتصر على الذكور من سن ٣ ـ ١٣ سنة ومصاريفها من ٣ ـ ٥ قروش أسبوعياً ، وتعد لممارسة الأعمال التجارية ، وتتكرر الصورة في باقي المدن التي يسكنها اليهود(٢٢) .

ورغم أن هذه المدارس اقتصرت على أبناء الطوائف ، إلا أنها أعطت للمظهر العام تقدماً في محيط التعليم بعد أن هيأ لها الحكم المصري التسهيلات ، كما أنه لم يُقدم على جعل التعليم إلزامياً حتى لا يجبر غير المسلمين على دخول مدارس الحكومة التي يدرس فيها الدين الإسلامي . وأخيراً لنا أن نذكر أنه لو لم تواجه الإدارة المصرية تلك الصعوبات الداخلية والخارجية في الشام لكانت خطواتها على هذا الطريق أسرع وأعم .

ومن منطلق الحرص على كيان الأفراد ، دخل الإهتمام بالصحة نطاق الخدمات التي قدمها الحكم المصري ، وكان التركيز ظاهراً على المستشفيات نظراً لمتطلبات الجيش وللمعارك التي يقودها ، فمن أجل القوات أنشئت في معظم مدن الشام ، وتوسع فيما كان قائماً[٢٣] ، كذلك فتحت أبوابها لاستقبال عامة المرضى وعين مسؤول لها « ناظر عموم الاسبتاليات » وله السلطة عليها ، يقوم بتفتيشها ، ويحضر ما يلزمها ، وإذا تعذر وجود المطلوب في الشام يستجلب من مصر[٢٤] .

وتبع رعاية المستشفيات العناية بالصيدليات لتجهيز الأدوية ، وأصبحت « جميع الأعمال المتعلقة بدار الطب تقضى بمعرفة مستخدمي الأجزخانة »[٢٥] . ومضى العمل في تركيب الأدوية ، فشرع في استخراج أرواح من أوراق النباتات والأعشاب حيث وفرتها ، واستقطار ماء الزهر ، وطلب كبير صيادلة عكا إنشاء معمل كيمائي لتصنيع الأدوية بدلاً من استيرادها[٢٦] .

وهاجمت الأوبئة الشام نتيجة للحروب ، فالكوليرا انتشرت في المدن الرئيسية[٢٧] ، كذلك الطاعون ، واتخذت الترتيبات والاحتياطات « لتجنب من هذا المرض وقطع أسباب الامتداد والعدوى »[٢٨] ، وبالنسبة للحمى ، فطلب إرسال الحنا من مصر لعلاجها[٢٩] . وبناء على هذا الوضع ، رتب الحجر الصحي لحصر تلك الأمراض ، وأقيمت « الكارنتينات » تجاه الحدود الشمالية والحدود الشرقية وتعددت في مدنها[٣٠] ، وفي الموانىء التي لم يكن بها حجر صحي خصص للقادمين أماكن بعيدة عن السكان للنزول بها وقضاء فترة

الحجر ، وطبق ذلك على الأجانب وخاصة زا[illegible]س[٣١] . وصدرت الأوامر المشددة والتنبيهات بضرورة وإلزام الخضوع لهذا النظام الصحي[٣٢] ، وحددت المدة الزمنية للحجر ووصلت ١٢ يوماً ورفضت المساعي التي بذلت من التجار لخفضها إلى خمسة أيام[٣٣] .

واعتُبر محجر بيروت أهم محجر صحي ، وفرض على جميع السفن أن تقصده لتحجز فيه ، وهو تحت إشراف قناصل فرنسا والنمسا والدانمرك وأسبانيا واليونان ولكن تحكم فيه القنصل الفرنسي ، وعاد بالأرباح الطائلة على مستغليه[٣٤] ، ولم تكن الإدارة براضية عن هذا التسلط ، لذا رئي سحب سلطة القناصل وتحويلها لها ، وانتدب حنا بحري وأرسل إلى بيروت لوضع تقرير عن حالة محجرها ، وإجراء إعادة تنظيمه ، وتحويل الحسابات إلى اللغة العربية . ودرس الحالة جيداً واجتمع مع القناصل حيث اتضح عجز بالصندوق قدر بـ ٢٠,٠٠٠ قرش ، بالإضافة لقرض من متسلم بيروت بلغ ٣٠,٠٠٠ قرش ، ورأى المندوب ضرورة تبعيته للمحجر الصحي بالإسكندرية ، وطلب توفير الزائد من الموظفين ، وأن يعين كاتب يتولى عمل حساب الإيرادات والمصروفات شهرياً باللغة العربية ، ويقدمه إلى خزينة بيروت ، وأخيراً التخفيف من الضغط الأجنبي الموجودة[٣٥]، وذلك محاولة لوقف التسلط الذي جرت ممارسته . واتخذ شريف بعض الإجراءات التي ضايقت القناصل ، فلم يحسن معاملتهم بعد أن انعدمت الثقة فيهم ، وأقدم على تخفيض موظفي المحجر ، فنتج عن سوء العلاقات بين الطرفين أن استقال بعض القناصل من « مجلس الكارنتينات »[٣٦] ، وتحول إشرافه على الحاكم الإداري ، وأصبح فرعاً من مجلس الإسكندرية الذي تولى إرسال القرارات للشام[٣٧] .

كذلك وجدت لجنة صحية ، وهي تابعة للحجر الصحي ومهمتها مراقبة الحالة الصحية ، وباشرها حاكم حلب ، وضمت الأطباء الجراحين والصيادلة وضباط من الجيش وبعض أعضاء مجلس الشورى . وإن كان يعيبها تسرب الرشوة إليها في بعض الأحيان ، فيرسل إبراهيم ليسأل عن العقاب وفقاً لنظام

الحجر الصحي في أوروبا ليطبقه على أحد ضباطه الذي انتهك وتعدى على نظام المحجر ولائحته[٣٨] ، ولكن على الوجه العام جرت الأمور بطريقة مرضية ، ونفذت التعليمات وفقاً لمشورة الأطباء[٣٩] . هذا وعرف اللقاح ضد مرض الجدري وأجري العمل به[٤٠] ، لذا لم ينتشر هذا المرض ، ومن أهم الخطوات التي اتخذت قيد المواليد والوفيات[٤١] .

وروعيت القوانين الصحية الخاصة بالنظافة ، فصدرت أوامر إبراهيم إلى كل من « الميرلايين والمتسلمين بأن يوجهوا عنايتهم إلى نظافة البلاد »[٤٢] ، فردمت المستنقعات وجففت ، وكانت بؤرة الأمراض في دمشق « وفتح خليج يصرف به الأقذار »[٤٣] ، كما أنشئت مصارف للمياه الراقدة[٤٤] ، واستخدم المهندسون المتخصصون في تلك الأعمال والمنشآت ، ونظفت الأزقة والأسواق ووضع نظام في هذا الشأن ، فرتب كناسون خصوصيون لكل منطقة ، وأنيط لهم رفع النفايات صباحاً ومساءاً ونقلها للبراري في مقابل ١٠٠ قرش أجراً شهرياً ، وأخضعوا للتفتيش والمراقبة[٤٥] . وصدرت التعليمات بمنع ذبح الماشية في داخل المدن مراعاة للصحة العامة[٤٦] . ووجهت العناية إلى المياه ، فطهرت منابعها[٤٧] ، واهتم بالمياه المعدنية ، فنظم حمام طبريا المعدني ليكون على « غرار حمامات بروسة المعدنية »[٤٨] ، وذلك للاستشفاء الطبيعي . وعلى هذا أسهم الحكم المصري بتقدم ملحوظ في الشؤون الصحية للشام .

ومثلت المرافق دعامة هامة في الخدمات التي أقدمت عليها الإدارة المصرية ، وبطبيعة الحال نالت المرافق الخاصة بالجيش النصيب الأوفر ، فتم بناء الثكنات للقوات في المدن الرئيسية ، بلغ عددها اثنتي عشرة ثكنة ، وأكثرها ضخامة ما شيد في حلب إذ اتسعت لأربعة آلاف فارس ، وفي أنطاكية وحمص ودمشق وبيروت ضمت كل واحدة ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف من القوات ، وأقيمت التحصينات في الحدود الشمالية ، ورممت تحصينات عكا بعد أن تعرضت للضربات أثناء الحصار[٤٩] ، فغطت الدولة هذه الناحية على صورتها الكاملة .

أما عن المباني المدنية ، فامتدت يد الترميم إليها[٥٠] ، ومما يـذكر أنـه اجتمع الرأي على أن تكون المباني الأميرية التي سيبدأ في بنائهـا « متينة جـداً تبقى مائة سنة » ولكن محمد علي رفض « إذا كانت أمثال هذه المباني في مصر لم تبن بعد كما يليق فهل من الممكن أن تبنى في بلاد فتحت حديثاً ؟ »[٥١] ، معنى هذا أن الشام قد غمرها إحساس التعمير والبناء .

ونالت الطرق بعض الاهتمام ، ويذكر فارن أن شق الطرق وحفر القنوات وضع في نطاق المشروعات التي رئي القيام بها ولم يتم تنفيذها[٥٢] . ولكن مما لا شك فيه أنه جرت خطوات لإصلاح الطرق ، ففي حلب وكما يسجل بورنج لحكومته شُرع في تمهيد الشوارع وإصلاحها ، واستمر العمـل في الطريق بين بيروت ودمشق وتم إعداده[٥٣] ، وأنشئت الطرق في طرسوس على الساحل وفي الجبال بهدف نقل الأخشاب ، أما عن الطرق في جبل الدروز فـدعت الحاجـة لضرورة تسهيلها نظراً لوجود المعادن من ناحية ، وليسهل ارتيادها للقضاء على الحركات المضادة من ناحيـة أخرى ، فيـأمر محمـد علي بإحضـار المهندسين للكشف والمعاينة[٥٤] . وبالنسبة للقنوات ، فأصلحت العيوب الموجودة فيها ، فيعرض « باشمهندس إيالة حلب » عوائق مياه قناة حلب ، ويبين « لازم تعزيل القناة وسد العيوب وضبطها » وعليه يتم طلب « الأحجار والكلس لتوضع بجانب كل محل عيب ، ويصير تكثير الشغالة »[٥٥] . وبذلك يتضـح أن الاهتمامـات بالطرق البرية والنهرية أخذت مكانها في البرنامج المعد .

وبالنسبة للمواصلات فقد تحسن حالها ، ويرجع ذلك إلى أهميتها بالنسبة لاتصالات الجيش ، وبالتالي شكل البريد الحـربي أهمية منـذ البدايـة ، فنظم وأعد له لـوازمه ـ الكـدش والسروجيـة ـ بعد أن أمـر المتسلمون بـإحضارهـا ، ورتبت نقاطه في « غزة والسدود ويافا وأم خالد والطنطورة » وأصبح للبريد إدارة مستقلة عـرفت بـاسم « نـظارة البـوسـطة » وعين مسؤول عنهـا[٥٦] . واتسعت الخـطوط وأنشىء الجديـد منهـا بين مصـر والعـريش وعكـا وزحلة وحمص ، وكذلك بين أنطاكية وحماة وأنطاكية وحلب ، وأسست المحطات « لسرعة نقـل المخابرات بين مصـر وتلك الجهات وحلب والأوردى »[٥٧] . وفي كـل محطة

يوجد ساع ، واشترط أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة ومعه ساعة فضية « لأجل عند وصول الهجان لأي محطة تكتب الساعة التي قام فيها لمعرفة تأخره من عدمه »(٥٨) . وأصبح البريد على وجه منتظم بين تلك المسافات ، وشدد على رجاله « بأن يسيروا بالسير السريع في هذه المناطق لتوصيل البريد في الميعاد »(٥٩) ، وكانت المتابعة تأخذ مجراها ، فعندما تعدى البريد الوقت المحدد لوصوله إلى إبراهيم « وتحقق لسعادته أن خدام البوسطة غير مستقيمين بمحلاتهم دائماً » صدرت تنبيهاته « أن يستقيموا بمحلاتهم ولا يتكاسلوا بالمشي لأجل سرعة الوصول »(٦٠) وعلى هذا انتظم الأمر وأصبح البريد يستغرق يومين ما بين أنطاكية وعكا ثلاثة أيام من عكا للإسكندرية(٦١) . وفي نهايات أيام الحكم المصري تم إنشاء أبراج مراقبة بين مصر والعريش ورئي استكمالها إلى عكا(٦٢) ولكن لم تسنح الفرصة لإتمام ذلك .

وكان البريد الحكومي ينقل بين المدن الرئيسية بواسطة الأفراد وبطريقة منتظمة(٦٣) . وتبع ذلك الرغبة في إنشاء بريد عام لتأدية الخدمات العامة للوطنيين ، ولقى هذا المشروع المعارضة من القنصل الإنجليزي في دمشق خوفاً من الرقابة على البريد وخاصة أن لإبراهيم سابقة في هذا المجال بشأن مراسلات الأجانب ، كما أن القنصل ادعى أن إنشاء بريد عام يضر بالبريد الإنجليزي بين بيروت ودمشق ، ولكن لم يقعد هذا الأمر محمد علي إذ رأى العمل على تنفيذ المشروع(٦٤) . وكان في كل مدينة مسؤول عن البريد العادي ، ويتم له تأجير الخيل بواقع قرشين في الساعة ، وأثر احتياج الحكومة للدواب على حركة النقل في ذلك الشأن(٦٥) ، لكن على أية حال كان التقدم ملحوظاً في هذا الجانب .

وإذا انتقلنا إلى وسائل النقل ، نجد أن الحكومة عينت في المدن الرئيسية من أطلق عليهم اسم « كاودجى باشى » لقيادة عربات للنقل تجرها الدواب لتوصيل الأفراد والبضائع ، وسجلت المسافات وحددت أسعارها بمعرفة الحكومة على أساس المعدل قرشان في الساعة(٦٦) . وأقدم إبراهيم على محاولة لتجربة نقل جديدة ، فتم تجهيز قطار عبارة عن عربات نقل متشابكة

تجرها خيل المدفعية ، وقام برحلة من حلب ماراً بالإسكندرونة إلى كليس وحتى جبال طوروس ثم العودة إلى حلب ، ونجحت التجربة ولم تتعرض إلا لكسر محور إحدى العجلات(٦٧) ، وبجانب تلك المواصلات التي عمل على تحسينها كانت قوافل الجمال تمثل الثقل الرئيسي في النقل فاعتمد عليها في كثير من التحركات ، وأعطى هذا الوضع للبدو أهمية خاصة(٦٨) .

ومن خلال ذلك يمكن القول أن الحكم المصري طرق الأبواب من أجل الإصلاح ، وقدم المجهودات للتنفيذ ، وإن كانت الظروف الصعبة التي عاشها قد عاقت من حركته من ناحية ، وجعلته يقدم على أعمال قد تقف أحياناً أمام استمرارية مسيرته من ناحية أخرى ، لكن في النهاية ثبت أن كفة عطائه هي الراجحة .

● **مقومات الاستقرار :**

هدف الحكم المصري إلى إحداث تغيير كلي للمجتمع وخلق أنظمة جديدة بمقتضاها يتم الانتقال من القديم الذي كان يعيش فيه للحديث الذي جاء مع العهد الجديد ، وقد استنفذ ذلك طاقة كبيرة لصعوبة هذا التحويل ، ولكنه وإن واجهته العوائق ، إلا أنه نجح وسار وفقاً للطريق المرسوم .

ومن الخطوات المهمة في بداية المرحلة العمل على إقامة مجتمع يسوده الأمان والإطمئنان وله من القواعد الثابتة ما يهيىء لمعيشة مستقرة ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا عولجت قوة من قوى المجتمع شكلت أهمية وأثرت في حياة المنطقة وهي البدو .. وللسياسة المصرية اتجاهها مع هؤلاء ، إذ أرادت كبح جماحهم وتغيير مجرى حياتهم المتنقلة وعاداتهم العدوانية وتقاليدهم الصلبة سواء في مصر أو الشام .

وكان العنف والقسوة في مواجهة البدو من السمات الواضحة في هذه الفترة ، إذ أن الضعف وسوء الإدارة اللذان سادا المنطقة قبل الوجود المصري أعطى الحقوق المكتسبة والجبروت الواضح والسطوة القوية للبدو الذين لم يعتادوا على العقاب بل فرضوه بأيديهم على باقي السكان . وتدور الدوائر

ويصبحون تحت السلطة المركزية ترقبهم العيون في أية تصرفات عدوانية يقدمون عليها ، ومنذ اللحظة الأولى لوطأة الأقدام المصرية الشام تبينت تلك السياسة ، وتعددت الحوادث ، فحينما هاجم خمسون من الفرسان البدو إحدى الحدائق وضاع تحت أقدامهم أحد عشر شخصاً أجري التحقيق معهم ونفذ العقاب عليهم[٦٩] . وأعطى هذا المنهج الاطمئنان للأهالي فتركوا الخوف جانباً وأقبلوا على إبلاغ تصرفات البدو إلى المسؤولين بعد أن عرفوا أن هناك من يسترجع لهم حقوقهم بل ويحميهم من أية انتقامات كان من الممكن أن تحدث فيما سبق ، فيشكو « غزاوي نصر عمر » بأنه أثناء توجهه من يافا إلى غزة بصحبة بضاعته وأمواله « طلعوا عليه العرب ونبهوه » فيصدر الأمر لمتسلم غزة بالتحقيق وإعادة حقه إليه[٧٠] ، حتى أنه أحياناً عندما يلجأ أصحاب المشكلة إلى إبراهيم يأمر بدفع الأموال التي سرقها البدو من الخزينة ثم يتولى القصاص من المعتدين[٧١] .

وأُلزم البدو تقديم كافة ما استولوا عليه وردوه لأصحابه ، - ومنهم الفلاحون الذين قاسوا من ذلك - فحينما سطوا على قرية « سيدنا معاذ » بطبريا واستحوذوا على الغلال ، ووصل الخبر لإبراهيم أصدر مرسومه باسترداد كافة ما نهب[٧٢] ، وتكررت الأوامر بشأن « المحافظة على القرايا وغلال الرعايا »[٧٣] ، أيضاً عندما أقدموا على إتلاف الكروم ورفع الفلاحون الأمر للمسؤولين تم ترحيل عرب العقيدات الذين تسببوا في ذلك[٧٤] ، ولما أعرض فلاحو قرية « دير العصافير » من قرى دمشق عما ينالهم « العرب النازلين بنواحيهم مدشرين جمالهم على زروعات القرية ومكلفينهم عليق » يتحرر لاتخاذ الإجراءات «لأن هذا ضد الرضا الكريم حيث أن الفلاحين رعايا دولته ، وأنه بوصول هذه التذكرة يرحلوا (أي العرب) من الأرض »[٧٥] .

وفرض التشديد وأحكمت الرقابة ، حتى أنه عند تعيين المتسلمين للمدن التي على صلة بالبدو كانت أولى التعليمات المفروضة عليهم « حفظ وحماية الأهالي والطرقات من شر العربان وأذيتهم ، ومحافظة وسلوك الطريق وحفظ الزوار وأبناء السبيل »[٧٦] . هذا وتطلب الأمر وجود قوات نظامية لصد أية

اعتــداءات تقع من هؤلاء البـدو ، فرتبت « عـربان خيـالة من الـواردين صحبة الأوردو للمحافظة »[٧٧] ، ومن الملاحظ أنه للحماية من تصرفات البـدو اعتمد على نفس العنصر لدرايتهم بخططهم وحركاتهم ، ووضع ذلك أثناء القضاء على الثورات التي اشتركوا فيها . أيضاً كانت هناك قوات عسكرية لحفظ الأمن خاصة في بعض المناطق « موطن القبائل والعشائر »[٧٨] ، وقد استحضرت من مصـر لهذا الغرض واعتمدت على الفرسان[٧٩] لإلمامهم بفنون المناوشات ، ورصد الطوافة للحراسة من أجل « منع أذية العربان ودفع ثقلهم عن الرعايا »[٨٠] .

ومضت التحـريرات والتـوصيات تصـدر بشأن ردع المعتـدين وعقابهم ، وبالرغم من ذلك لم يسلم الأمر من السلوك غير المرضي لهؤلاء البدو إذ تأصلت فيهم هذه العادات ، وتسجل الأحداث الوقائع[٨١] وجربت معهم سياسة جديدة عن طريق التفاهم مع شيوخهم عند وقوع الأذى ، فعلى سبيل المثال أرسل إلى شيخ « عرب الصفور » بما قام به بعض من خيالته بالهجوم على قرية « يافات » بالناصرة واغتصاب ثمانية رؤوس بقر « فاستغربنا هذا الأمر منكم فيلزم بوصول هذه السطور إليكم ترجعوهم لأصحابهم دون عاقة »[٨٢] .

ثم تقرر أن يتحول الصد إلى هجوم وإنزال الغضب عليهم لإقعادهم عن تصرفاتهم ، وبدأت تلك الحملات ، وصـاحبها انهـزامهم ، ففي إحدى هـذه اللقاءات تمكن « قفتان أغاسى » من التقدم على أحـد معسكراتهم « وضـربهم ضرباً شديداً ، فقتل منهم ما يجاوز مائتي شقي وأغنم منهم ألفي إبـل »[٨٣] ، وتم تعيين ٩٠٠ فارس « لتأديب قبيلتي الشيخين حمد المهنا ودوحي السمير من عربان العنـزة ، فإنهمـا يعتديـان على المسافـرين والمارة بـالسلب والنهب »[٨٤] ، ووصل الأمر إلى ذبـح الكثير من البـدو بعد التـأكد من أنهم « يقـطعوا السبيـل ويشلحـوا القفول »[٨٥] ، وعـوقب منهم الذين امتـدت أيديهم لسـرقة مهمـات الجيش في غزة واستولي على غنمهم وإبلهم[٨٦] ، وأرسل إلى مصر ووضع في سجـونها بعض من البـدو الـذين قبض عليهم[٨٧] . وأحيـانـاً تهـاون بعض المتسلمين مع هؤلاء البدو مما شجعهم على المزيد من العدوان ، مثل متسلم صفد الذي ترك « عرب لعيب » يعتدون على القرى وينهبونها ، فلما وصل النبأ

للمسؤولين جاء أحدهم ، وأمره بالتوجه إليهم وإحضارهم ، فانتقل إلى مكانهم فوجد أنهم لجأوا للغابات فاستولى على إبلهم ، ولكن المسؤول رفض الغنيمة إذ يقول « فرددت عليه أنا أطلب عصاة العرب لا أموالهم ، ثم إنهم معدودون من الرعايا ولا أسمح بالإستيلاء على أموالهم بدون إذن »[٨٨] ، وعليه يتبين أنه بالرغم من إساءتهم رفض أن ترد لهم بدون أوامر عليا ، إذ أن هناك أصولاً وقواعد يجب أن تتبع .

وحرم على البدو تحصيل « الخوة » تلك الأتاوة التي فرضوها وألزموا بها العابرين على مناطقهم[٨٩] . ورغم المنع والتحذير ، إلا أن بعضهم أقدم على نوع منها فألزم بها القرى ، ففي شكوى من فلاحي قرية « العتيبة » من قرى دمشق أن « الشيخ خلف الطيار أحد مشايخ عنزة معتدى عليهم ويطلب خاوة وتكاليف » فتحرر للقرية بعدم الدفع « وأن الخاوات مرفوعة أيام سعادة أفندينا »[٩٠] ، وعلى ذلك فقد البدو مورداً استغلوه فترة طويلة .

هذا وضيق عليهم في مسألة « عوايد الحج » فعندما التمس عرب بني صخر منحهم إياها على جردة طرابلس ووافق حنا بحري ، يعترض إبراهيم « ليس هناك ما يوجب إعطاء عربان بني صخر مبلغ مائتي كيسة » لكن لم يطبق ذلك على الجميع إذ أعطت الحكومة « عربان العنزة » تلك العوائد ، وهناك من قدمت له الهدايا كعرب الجديرة[٩١] ، ولكن في إطار محدود وتحقيقاً لرغبات معينة ، وفي نفس الوقت فرضت عليهم الضرائب وعند المعارضة تستخدم القوة[٩٢] .

وكان من الصعب على الإدارة المصرية أن تسوس البدو وتخضعهم للسلطة المركزية وتطبق عليهم القانون وهم قوة ضاربة بأطرافها في أراضي الشام لا يستهان بها ، ولكن بدأ موقفهم يلين إذ كانت هذه المرة الأولى التي يرون فيها سلطة مركزية قوية يدعمها ويحميها جيش معد ومنظم تمكن من الانتصار على جيش الدولة العثمانية ، لذا لم يتصلب جمودهم وخاصة بعد أن أصبحت الشام كلها في زمام الحكم الجديد الذي بدأ وجوده يزحف على

عاصمة الخلافة ، هذا من ناحية ، وتلك الهزائم التي منوا بها وقت أن اشتركوا في الثورات التي قامت ضد الحكم المصري من ناحية أخرى ، لذلك فمن منطلق الوضع الراهن رأى البعض التقرب من القيادة ، وإبراهيم على دراية تامة ومعرفة كاملة بهم فله تجاربه مع البدو في الوقت الذي رأى الإستفادة من خلال إخضاعهم خاصة لما لهم من معرفة في الطرق ومنافذها[٩٣] ، وإمكانية وقوفهم بجانبه ضد أعدائه إذا احتاج الأمر ، فرأى كسب ودهم واستدعى شيوخهم البارزين وأمر بإلباسهم الخلع[٩٤] ، كذلك أجريت الترتيبات معهم بشأن نقل المخازن الحربية حتى يخف الضغط على دواب الفلاحين[٩٥] ، وعلى هذا كان للتعاون فوائده .

ولتحقيق السياسة التي خُطط لها ، وللعمل على نجاحها كان لا بد من تنفيذ برنامجها ، الذي اشتمل على اتخاذ الوسائل لإستقرار البدو ، وعن هذا الطريق تكون المصلحة لجميع الأطراف ، نظام الحكم وتفوقه في هيمنته على تلك المكونات العنيفة ، وتحقيق الهدف الإنتاجي ، وإقصاء الشغب واتقاء الشرور الناتجة عن الإغارات والإعتداءات ، وإعطاء الصورة الكاملة للأمان والإطمئنان ، وتغيير مسار الطبيعة البدوية والإقلاع عن تلك العادات البربرية ، والإستقرار والإرتباط بالأرض ، وأخيراً أمان وراحة الأهالي الذين يعيشون في خوف دائم ويعانون من تصرفات هؤلاء البدو .

وعلى هذا بُذلت الجهود من أجل توطين البدو ونالها التوفيق ، وأسبغت الدولة حمايتها على من دخلوا تحت هذا النظام مما شجع إقدامهم بمحض اختيارهم « الأمير حسن المحمد أمير عرب الفضل قادم من ناحية البقاع بعشيرته ومراده الإقامة بناحية القنيطرة » ، فيبلغ مسؤول المنطقة بأن « تكون لهم الحماية والصيانة »[٩٦] . واستغل إبراهيم التنافس بين زعماء البدو ومال على الجانب الأقوى ، فبعد أن احتل « الدير » اتسعت صلاته معهم وضم إليه أحد الزعماء وهو صاحب السلطة وتحت رئاسته ٣ آلاف خيمة ، فاستكانت المنطقة بعد أن كانت مثاراً للقلق والفزع لفترات طويلة وحيرت الدولة العثمانية ، ولم يقدر أحد

من ولاتها على إخضاعها[٩٧] ، وأعطى هذا النجاح لإبراهيم مركزاً استراتيجياً على الحدود وتحقق ما يسعى له في سياسة التوطين .

وبعد أن كان يخاف على الأراضي الزراعية من سلب ونهب البدو أصبحوا الحامين لها والمحافظين عليها بعد أن زرعوها وارتبطوا بها[٩٨] . ويذكر كامبل لحكومته بأن هذا العمل هو إحدى حسنات الحكومة المصرية بعد أن تحول كثير منهم إلى الإستقرار وأقلعوا عن عاداتهم البدائية وتخلص الأهالي من شرورهم ، ولم يبخل إبراهيم عليهم ، إذ منحهم الأراضي وأعفاهم من الضرائب لعدة سنوات وأقرضهم الأموال لشراء مستلزمات الزراعة وسمح لهم بالتجول في المدن وممارسة البيع والشراء[٩٩] ، كما يسجل وري وصفاً لتلك الحالة ويوضح أنه لم يكن بالأمر الهين تحويل الرحل إلى مزارعين مستقرين لولا مجهودات إبراهيم وعطاءاته لهم وقبل ذلك حروبه معهم التي عجزوا عن مواجهتها ، كما بين كيف توطدت العلاقة بين مشايخهم والإدارة المصرية[١٠٠] . هذا وقد سبق بيان نشاطهم في الميدان الزراعي .

وكان لذلك نتائجه في النهجة الزراعية وفي التغير الاجتماعي الجديد الذي أرادته السياسة المصرية ، بالإضافة إلى سيولة الحركة التجارية الداخلية وانتعاشها ، وانفتح الطريق من دمشق إلى بغداد للتجار الوطنيين والأجانب ، وأصبح يسوده الأمان بعد أن كانت القوافل تقاسي من هجمات البدو المستمرة[١٠١] ، وانطبق هذا الأمر على باقي الطرق في الشام وصارت كل المناطق وخاصة تلك التي تجاورها الصحراء آمنة مطمئنة[١٠٢] ، وذلك بعد أن خضع البدو لنظام الحكم الجديد ، وكما يذكر تقرير قنصلي « ودخلت أقوى قبيلة في شمال سوريا تحت إشراف القائد المصري »[١٠٣] .

ورغم قوة عنصر البدو ، إلا أن إبراهيم لم يكن متلهفاً على تجنيدهم فهو يعلم اتجاهاتهم ويخشى انحرافاتهم ، وإن كانت هناك بعض أعداد قد جندت ، وأخرى ألحقت بالخدمة ، كما استخدم ٢٠٠ بدوي بالقرب من يافا للعمل بالسجون بمعرفة القوات المصرية ، كذلك أرسل البعض من نابلس إلى

الإسكندرية لاستخدامهم في الجيش والأسطول[١٠٤] .

ويمكن القول أن السياسة المصرية تجاه بدو الشام سجلت في تاريخه صفحة تدين لها المدنية والتقدم حيث أمكنها أن تخلق كياناً جديداً فعالاً لعنصر صلب من الصعب أن ينصهر أو يتحول ، لكن أمام الخطوات التي اتبعت والإجراءات التي اتخذت تحقق الهدف والمسعى .

وتوفر الأمن واستقر مع الحكم المصري وكان معدوماً قبله ، وأجمع شهود العيان سواء من الأجانب أو الوطنيين على ذلك ، ويتتبع القناصل الإنجليز في الشام حالته ويسجلون ارتياحهم ، فيقول وري « أصبح هناك أمان على الممتلكات عن ذي قبل ، ولم يعد أحد من الأفراد يتعرض للسطو ، وقلت الجرائم وغدت منطقة الشمال في سهول أدنة والأناضول والتركمان والكرد يسودها الهدوء والإطمئنان »[١٠٥] ، ويسطر فارن عن حالة السفر « إن ما حل بالبلاد من أمان يرجع للإجراءات التي اتخذها الباشا ، فتغير الحال عما سبق الإدارة المصرية من وقوع السرقات والقتل وأصبح المسافرون وخاصة الأوروبيون في جميع أنحاء الشام في أمن وحماية ولم تعد هناك أي شكاوى تجاه ذلك »[١٠٦] ، وتكلم بورنج عن استقرار الأمن ونتائجه في الحركة التجارية وبين كيف كان لاستعمال القوة الأثر الكبير في ذلك[١٠٧] . ويجب أن نضع في الإعتبار الاتجاهات الخاصة للقناصل وحقدهم على إجراءات الحكومة ، ورغم ذلك فقد أقروا الحقيقة الواقعة . ودون الزائرون الأجانب ملاحظاتهم « إذا بقيت أعمال محمد علي وبقي الأمن الذي بسطه فيما فتحه من البلاد كما صار إليه الآن من الإستقرار الذي يدعو إلى الإعجاب ، فإن حالة هذه البلاد سينبه شأنها وستتطور تطوراً كبيراً »[١٠٨] ويؤيد القول المعاصرون الوطنيون « لا ننكر حسن ملاحظة الحكم ووجود الأمان من التعدي والاختباطات التي كانت تحدث بالسابق »[١٠٩] .

وعلى هذا بدا الفرق ظاهراً بين حالة الأمن قبل الحكم المصري وأثناءه وخاصة بين شعب متشعب التكوين مختلف الطباع خلقت له الطبيعة الفوضى والفزع ، وأصبح جلياً منذ بداية العهد الجديد ذلك الخط الذي سارت عليه

الإدارة ، فعند قرار تعيين أي مسؤول كان التركيز على مسألة الأمن « فأنت أيها القايمقام يلزم منك الإنتباه واليقظة في محافظة الطرقات وأبناء السبيل وعدم التعرض لأحد إلا بالوجه الشرعي » ، ويوصي إبراهيم « بوجوب المحافظة على راحة الأهالي وتأمين العباد وزجر المعتدين وتحاشي أسباب الجور »(١١٠) . ونفذ إبراهيم أوامر أبيه بشأن ذلك ، ومضت الرقابة تأخذ طريقها ، وأمن طريق الحجاج وما تبعه من خطوات .

ومن أهم ما أقدم عليه وضع نظام للجوازات وتحقيق الشخصية للمسافرين والعابرين ومرتادي الطرق « لازم يكون بيدهم تذاكر مختومة من قضاة ومتسلمين المحلات التي يتوجهون منها وفيها اسمه واسم أبيه وشكله واسم كفيله ومن ليس معه تذكرة يرجع ولا يمر »(١١١) وأقيم الحراس وأحكمت الحراسة على الطرق والمزارع ، وصدرت التعليمات بالتشديد « فإياكم من التهاون بذلك ، ثم تكونوا دائماً متنبهين ومتيقظين لأمور محافظة البلاد والطرقات »(١١٢) ، وتعددت المخافر وامتلأت برجال الأمن ، ووضعت حامية مؤلفة من ٣,٣٠٠ جندي نظامي في دمشق ، ووزعت القوة بالمناوبة « وانضبطت البلد ضبط كلي ، وكان إذا مر زلمة (رجل) على القلق(الخفر) ومعه سلاح ولو سكينة يخلصوها منه »(١١٣) لكي لا يستعمل السلاح في إفساد تنظيمات الأمن . وأصبح في كل بلدة مركزاً للشرطة مسؤولاً عنه المتسلم وبه عدد من الضباط والقواصين ، وكانت الشرطة في يقظة تامة وكفاءة ملموسة ، ومن بين سلك الشرطة هناك ضباط مباحث لاكتشاف الجرائم والوصول إلى مرتكبيها(١١٤) ، وقام بعض جنود الدوريات المسلحة بالمرور ليلاً ونهاراً لملاحظة ومتابعة الأمن(١١٥) . أيضاً أحضرت قوات من مصر خصيصاً لحراسة الحدود ووقف اعتداءات البدو على الحضر(١١٦) .

وضمنت المسؤولية وحُمِّل لشيوخ ولرؤساء القبائل ما قد يقع في دوائر نفوذهم من الجنح والجنايات ، ويكلفون بدفع ثمن ما يسرق أو ينهب(١١٧) ، واتسم القانون الذي طبق بالشدة لاقتلاع جذور المفسدين ، فنفذ على الجنح العقاب الذي يزيد عليها(١١٨) ، وأوجب قبل صدور أي حكم أن تسبقه

التحقيقات الكاملة ، ومن يتعرض لأي تهديد ولو من قبل ضباط الشرطة يرفع أمره إلى إبراهيم الذي يستمع للشكوى ويهتم بالأمر ، ويبعد عن التحيز وراعى الحق ، فلم يترك سيئة ترتكب دون أن يقتص من فاعلها[١١٩] .

وأعد التخطيط من أجل القضاء على جرائم السرقات وعقاب أصحابها ، فعندما جاء الخبر بأن هناك سبعة أشخاص « فراسين حرامية دايرين بالعرض لأبناء السبيل » ، مضى البحث عنهم بغاية الدقة بعد أن صدر الأمر بالقبض عليهم ووضعهم في السجن[١٢٠] . ومما يذكر أن المرأة دخلت في هذا النطاق وأنزل عليها العقاب « بخصوص النفرين والحرمة الحرامية الذين ضبطوا وموضوعين بالسجن يجب أن يمكثوا فيه »[١٢١] . وتلاحقت المنشورات للمسؤولين ، ففي تحرير إلى متسلم القدس « حافظوا على البلاد وأقطعوا دابر أرباب الحرام والأشقياء »[١٢٢] .

وردت الحقوق إلى أصحابها ، وعاد ما سرق لذويه ، وتعددت أحداث ذلك ، نذكر منها أن أحد التجار ذهب لشراء قطن من نابلس وأقام ليلته لدى أحد الشيوخ ، فسرق منه ١٠٩٣ قرشاً ، واتضح أن السارق ابن أخ الشيخ ، واشتكى التاجر للمتسلم ، فأمر بإحضار المبلغ على وجه السرعة لتسليمه لصاحبه[١٢٣] . وعند استرداد جزء من المسروقات تأتي التنبيهات بتحصيل الباقي ، فعقب سرقة مصاغ ونقود ، وإعادة السارق المصاغ وامتناعه عن النقود تحرر إلى المتسلم « لتحصيل الحق »[١٢٤] ، ولما أعيد لأخذ المسروقين النقود التي سرقت منه دون باقي حاجياته ـ بدلة جوخ وجربعة ثياب ومركوب ـ يرسل إبراهيم إلى المتسلم « أصدرنا الأمر لكي تحصلوا له باقي عفشه وبأي وجه كان لازم توجدوه وترسلوه لطرفنا »[١٢٥] . كذلك حمت الدولة الأهالي من ألاعيب المستغلين ، وحاولت تطهير المجتمع من العابثين ، فقبض على الدجالين « الذين يبتزون أموال الناس بالنصب والاحتيال » وأخضعتهم للخدمة العامة واستخدمتهم في أعمال السفن[١٢٦] .

ووقف إبراهيم على حال الأمن وتتبعها وشارك في إقرارها ، ونزل بنفسه ليفحص ويدقق ويكتشف أصحاب الجرائم ، من ذلك أنه عند سرقة حانوت في

القدس ولم يعرف سارقه جمع أهل السوق وأعلن أنه سينزل العقاب بباب الحانوت لأنه عجز عن حماية أموال صاحبه ، وأمر بجلده ، واقترب منه ووضع أذنه على القفل ، وأفاد أن اللص الذي اقتحمه على رأسه خيط عنكبوت علق به أثناء اقتحامه « فرفع ثلاثة رجال أيديهم على رؤوسهم » فقبض عليهم في الحال ورد ما سرق لصاحبه ونال المجرمون العقاب(١٢٧) . كذلك عندما وجد قتيل في طريق بيروت ، ورغم إلقاء القبض على نحو ٢٠ شخصاً لم يتم التوصل للجاني الحقيقي ، فنبه إبراهيم بإخراجهم من السجن وأجرى معهم التحقيق وأفرج عنهم ، وأتى بقائمة لأصحاب الحانات التي على نفس الطريق واستحضرهم وعلم من أحدهم أن ثلاثة قصدوه ، وقضوا ليلتهم في شرب الخمر ولعب الميسر وانصرفوا ، وفي عودتهم لم يكونوا ثلاثة بل اثنان ، فأحضرا وتعرف عليهما وأخضعا للضرب والعذاب حتى أقرا بجريمتهما التي اقترفت بهدف السرقة ، فأصدر حكمه عليهما بالإعدام في نفس المكان الذي اقترفت فيه الجريمة وهدمت الحانة التي جمعتهما(١٢٨) .

ووضع نظاماً لإحكام الرقابة على قوات الجيش التي انتشرت على أرض الشام ، وكان إبراهيم يخرج ليلاً متنكراً للوقوف بنفسه على حركاتهم وسكناتهم(١٢٩) ، وجرت المقارنة بين العهد المصري وما قبله ، فيذكر معاصر « عساكر السلطان باركة (محتلة) في حمص وصار لهم أربعة أشهر يتجمعوا وخبطوا كثيراً في إقامتهم هناك إذ رعوا كل زرع حمص وفضحوا هلقدر نسوان وبنات أحرار وقطعوا الطرقات وعملوا عمل يرثى له »(١٣٠) ، أما القوات المصرية فالتزمت بما وجهه إليها القائد من تعليمات وأوامر ، فعلى لسان هذا المعاصر يقول « وعساكره كل يوم تطلع وتنزل إلى الشام بين البساتين وكان أيام فواكه ما أحد يسترجي منهم يمد يده إلى شجرة حتى في محل الأوردى شجر المشمش حامل (متدل) فوق رؤوسهم ما كان أحد يسترجي يمد يده يقطع مشمشة ولا أحد يقدر يتطلع في حرمة أو ولد »(١٣١) ولم يخرج عن هذا الأمر إلا بعض الإستثناءات وقوبلت بكل قوة ، وقد فرضتها طبيعة الظروف ، فعندما طال المقام أمام حصار عكا وانتهى الأمر بالإستيلاء عليها أدارت فيها القوات الأعمال

العدوانية ، وسلبت الموجود بها على اعتبار أنه غنيمة حرب ، ولكن ردع الأمر في الحال ، وضبطت المنهوبات وأرسلت لديوان الجيش وأعلن « أن من له حق يأتي ويثبته ويتسلمه »[١٣٢] ، وأعيدت الأمور إلى نصابها ، وبلغت التحذيرات المتكررة لمنع أية اعتداءات[١٣٣] .

وأُخضع المسؤولون للعقوبات إذا تهاونوا في مراقبة القوات ، فحدث أن صدر حكم عسكري « بتأديب محافظ صيدا السابق لتقصيره ، في ضبط وربط الجنود ومنعهم من الإعتداء على السكان » وبناء على ذلك عزل من منصبه ، وأوصى من شغل مكانه « أن يعمل لوقاية الأهلية الذين هم وديعة الله من اعتداء الجنود »[١٣٤] ، أيضاً وبخ متسلم طرابلس عندما سمح « بتعديات ومطاولات » من القوات على الأهالي ، وأعلن إبراهيم أنه لا يوافق على « الغفلة عن حمايتهم وراحتهم »[١٥] .

وأمنت الممتلكات ضد أية اعتداءات تقع من القوات ، وحتى إذا تصادف ووقعت بعض الحوادث القليلة يتم الإيقاف في الحال ، فقد أخرجت القوات التي استولت على بيت أحد شيوخ يافا وأُرجع إليه[١٣٦] وعندما احتل بعضهم أحد حوانيت الأهالي في بيروت وكان يتعيش منه ، أعيد لصاحبه في الحال[١٣٧] ، ولما أخلي بعض من بيوت حيفا للضباط دُفع أجرها ، واتخذت الوسائل لإسكان أصحابها[١٣٨] ، . كما تم المنع لما أقدم البعض عليه عندما سرت الأقاويل بوجود كنوز في أنقاض البيوت بإجراء الحفر للعثور عليها ، كذلك من كسر الأبواب والنوافذ لاتخاذها وقوداً مكان الحطب[١٣٩] . وأوقف استغلال النفوذ والإبتزاز فلما بلغ مسامع إبراهيم أن القوات تتناول الطعام على حساب أصحاب البيوت استاء من هذا الأمر ورفضه بشدة « لكي لا يقال إن الجنود المصرية مثل الجنود التركية »[١٤٠] .

ولما أقبل بعض البلطجية على استغلال العمال وتسخيرهم في أعمال خصوصيّة أرسل إلى رئيسهم « لإبطال ذلك على وجه السرعة ، ووضع حد لهذه الفوضى »[١٤١] . وحتى الحوادث الصغيرة التي ارتكبها بعض أفراد الجيش

« كاغتصاب حمولة خيار » أعطيت الأهمية « لأن هذا منافياً للأصول العسكرية ومما يوجب نفرة الأهالي »[١٤٢] . ونرى توقيع الجزاء على ذلك الجندي الذي استولى على حمار لأحد الأهالي[١٤٣] ، كما قدم لمجلس بعض البلطجية وأقصوا عن عملهم لسطوتهم على « حمير الفلاحين »[١٤٤] . أيضاً أرغمت القوات على احترام الأجانب وحماية أمنهم ، ففي أثناء قيام أحد ملازمي الأورطة بالحراسة في حيفا وأثناء مرور أحد موظفي قنصلية سردنيا في السوق أراد الأول أن يستخدم الثاني في كنس الشوارع فرفض فضربه وسبه وأشرك معه ترجمان القنصل الذي لحقه ، وعلى الفور اتخذ التحقيق مجراه لينال المعتدي جزاءه[١٤٥] . وتحددت العقوبة للقوات وصدر بها قانون عسكري « إذا ثبت أن أحداً من الطائفة العسكرية أو من منسوبي الجيش اعتدى على سلب أمن الناس وحريتهم حيث كانوا ، يحبس لمدة ستة أشهر ، وإذا ثبت عليه عدا هذا سرقة أو ضرب فيسجن لمدة سنتين مقيداً رجلاه بالسلاسل ، وإذا ثبت عليه قتل أيضاً قتل القاتل ومسلطه على القتل »[١٤٦] .

وهذا جميعه أعطى الحرية والأمان والإطمئنان « والناس دايرين في الأسواق في الليل والنهار والنسوان كذلك من زيادة الزبط (الظبط) الذي صار من الحكم ما قدر أحد يطلع في حرمة »[١٤٧] . وأصبحت الحياة رتيبة لا يعكرها خوف أو حذر وتمتع الأهالي بالراحة فتنقلوا كما يحلو لهم لا يخشون هجوماً أو اعتداء ، ويعلق دبلوماسي انجليزي معاصر على ذلك بقوله « الحاكم المصري عادل وقوي ، ضمن الحياة والممتلكات لجميع رعياه حتى صارت المرأة حاملة لنقودها تسير بمفردها من أقصى الشمال إلى الجنوب »[١٤٨] . وكان لذلك نتائجه على المجتمع الذي أصبح لأول مرة يتمتع بالأمن في ظل الحكم المصري .

ومثل العدل ركنا أساسياً من أركان الحكم المصري في الشام ، وجاهد إبراهيم من أجل إقامته ليعطي الثقة والحب لهذا النظام الجديد وليعيش المجتمع في ظل العدالة التي حرم منها فيما سبق ، وعلى هذا أحست القيادة المصرية بمسؤولياتها تجاه حتمية التحقيق والتطبيق والتنفيذ ، ومن هنا جاء

تحـويل المجـرى من إدارة سيئة يبتلع فيهـا صاحب النفـوذ والجاه مـا دونه من المخلوقات إلى إدارة ناجحة ومتقدمة بل وعادلة ، وفي تقرير من كامبل لحكومته يبين كيف أخذت الحكومة المصريـة على عاتقهـا توزيـع العدالـة بين مختلف الطوائف على أرض الشام(١٤٩) .

وكـانت أولى الخـطوات التي اتخـذت في هـذا السبيـل تفقـد الحــاكم لرعاياه ، وإلمامـ بأحـوالهم ، ومعيشته في وسـطهم ، ولقاءاتـه معهم ، وحل مشاكلهم ، وتدبير أمورهم ، والعمل على راحتهم ، فنجح في ذلك واعتبر أن حكم البـلاد هو أمـانة في عنقـه سيحاسب عليهـا إذا مال عن الحق وبعـد عن الإستقامة ، فانحصرت رسالته في إقصاء الظلم ورفع الأذى وإعطاء كل دي حق حقه لا فرق بين الأجناس أو الأديان ، وأكثر إبراهيم من طوافه بالبلاد في ملابسه حتى يقف على كل صغيرة قبل الكبيرة ، وتنقل بين الناس ليلتقط ما يتألمون منه وليستقي الأخبار من كل مكان ، وجاءت المصادر المعاصرة بالصورة الكاملة في هذا الصدد(١٥٠) . وفحص كل شكوى وسمع كل أنين ، وخصص وقتاً من اليوم لاستقبال طالبي لقاءه وزواره ، فانفتح الباب لتقديم المظالم ، ويـروي شاهـد عيان أن رجلاً جبلياً متقدماً في السن جاءه بطلب فأجـابه « يـا صديقي العـزيز اليوم لدي شكاوى كثيرة ، أعطني بعض الوقت وتأكد أن طلبك سيكون موضع عنايتي واهتمامي »(١٥١) . وكان يعلن في كل مدينة عن ميعـاد حضور إبـراهيم إليها ، فعند نزوله حلب « قوبل من السكـان بالتـرحيب والهتاف » ، وأقـام في قلعتها وطاف المنادي بالمدينة يردد « إن من عنده مظلمة أو أمنية أن يرفعها إلى القائد الحاكم »(١٥٢) ، وعندما يتأخـر إبراهيم في قـدومه على إحـدى المناطق يطالبه الأهالي بذلك ، فحدث في « رقة » أن التمس ناسها لقاءه « إننا لم نحظ طوال هذه المدة باجتلاء طلعته حتى نعرض عليه حالنا »(١٥٣) ، وأصبح يضرب بإبراهيم الأمثال ، فحين يراد الثناء على أحد القضاة يقال عنه « إنه كإبراهيم في عدله وإنصافه »(١٥٤) . ولكن كان عدله مصحوباً بالصرامة التي لا يعرف اللين طريقها ، ورغم حب الناس له والتجائهم إليه إلا أنهم هابوه وخشوه وخافوا من عقابه « وإذا أرادت المرأة أن تسكت ولدها كانت تهدده بإسم إبراهيم »(١٥٥) .

وكانت الثقة شبه مفقودة بين إبراهيم والجهاز الوظيفي ، وحاول أن يجعل الموظفين يتبعون منهجه في هذا الصدد ، فلم يخل قرار تعيين للمتسلمين إلا ونص فيه على « راحة العباد والرعايا الفقراء والشرع والإنصاف والعدل والحق »(١٥٦) ، ونزل ليرى مدى التطبيق لمبادئه وتنفيذ أوامره ، وحنق على المقصرين والمهملين حتى ولو كانوا من أقرب أقربائه ، فنراه غير راض عن إبراهيم باشا يكن « إن الباشا يكن مقيم بقصر الشيخ بكر لم يلتفت إلى شيء سوى اتباع هواه وشهرته » بتطبيق أشد العقوبة عليه(١٥٧) . ووضح مما سبق كيف تصدى إبراهيم للمنحرفين ووقع عليهم العقاب حتى القواسين الذي أساءوا استخدام سلطتهم أمر بربطهم بالقيود ، وفرض الأشغال الشاقة عليهم وأدخلهم السجون وأذاقهم عذاب الكرباج(١٥٨) ، وكان على بينة بدقائق الأمور ، حريصاً على أن تصله الأخبار في توها ولحظتها ، فلما أقدم متسلم دمشق على تنفيذ عقوبة الإعدام في أحد الأشخاص ، ولم يرد إليه هذا النبأ ، أرسل إلى كاتب التحريرات يؤنبه ويعاتبه لتقصيره في البلاغ(١٥٩) .

كذلك كان شريف يتوخى العدل قبل الموافقة على أية قرارات ، فعندما اتفقت الكلمة على اتخاذ بعض المباني في الثغور لخدمة الجيش وكان منها ما هو ملك للأيتام ووقف للمساجد ، يسأل أولاً عما إذا كان أصحاب الأملاك والأوقاف يتجنبون الغدر والهضم(١٦٠) . ومن هذا المنطلق يتبين أنه حتى وقت الحاجة التي فرضتها الحرب كانت هناك رأفة ورحمة وعدل .

ومن خلال بعض الحوادث والقضايا يمكن الإلمام بمدى الحرص على سيادة العدالة على هذا المجتمع ، فنلاحظ على سبيل المثال ، الوقوف مع راعي غنم والأخذ بيده ضد من حاولوا غبنه ، فرغم أنه دفع ٣٥ قرشاً لأهالي البلدة مع أن المعتاد أخذ ٢٠ قرشاً ، إلا أنهم أرادوا مضاعفة المبلغ « من غير حق على سبيل البلص » ، وعلى هذا طلب من المتسلم التحقيق لمعرفة الحقيقة وفي ضوء النتيجة « ترفعوا عنه الطلب ولا تدعو أحد يظلمه »(١٦١) ، كما أن من كان يقوم بصرف استحقاقات معينة قبل الحكم المصري استمر في تحصيلها حتى لا يقع الظلم عليه ، فيتحرر إلى متسلم يافا « من حيث هذا شيء

مرتب صرفه من المدة السابقة. فينبغي منكم صرفه لأربابه حكم عادته عند الاستحقاق بدون توقيف »[١٦٢] . كذلك من أقدم على تشجير منطقة ثم اتضح أن وجودها يعوق « منافع بعض أبراج الأسوار » لا يستولي عليها ويصدر الأمر ببقاء أشجارها[١٦٣] .

وأسهمت الدولة في حل المنازعات بين الأهالي ، واتبعت العدل في إجراءاتها ، وعالجت مسألة الديون وقت أن لجأ إليها أصحابها لتستخلصها لهم من مديونيهم « أعرض الشيخ أحمد عبد الحليم والشيخ مصطفى العمر أن لهما في ذمة محمود السماءة لأحدهم ٦٠٠٠ قرش والآخر ٢٧٠٠ قرش » وكان ذلك بموجب سندات ولكنه تمنع عن الدفع ، فيأمر متسلم طبريا بإنهاء الموضوع[١٦٤] ويطلب « الحاج أحمد المغربي » بتسهيل استرداده لديونه لدى « عرب الحمايلة » ، وفي الحال « حرر له قايمقام بك تذكرة إلى العرب بأن تحصل له ديونه بحق الله »[١٦٥] ، وأخذت هذه المسألة صورة الجدية المتناهية ، فقد أرسل إلى مصر بشأن التحقيق مع « الشيخ ناسف أبو نكد » الذي كان مقيماً فيها عقَب إبعاده ، عما إذا كان مديناً لأحد تجار الأغنام بدمشق وذلك ليرد المال لصاحبه[١٦٦] . أيضاً وقت أن يتبين أن المديون غير قادر على السداد وظروفه لا تساعده على السداد يكتب إلى المتسلم « بفحص الحال بمعرفة الشرع الشريف ، فإذا ثبت عجزه عن الوفا يساعد بتقسيط ديونه »[١٦٧] . ولم يقتصر الأمر على المسلمين ، فالعدل يأخذ مجراه ، فعقب شكوى « الخواجة فيكتور برنارد » بأن لابنه ٤٠٠ ذهب غازي لدى « الخواجة يعقوب رزق الله » وعجز في الحصول عليهم ، يحرر لمتسلم صيدا « يلزم بوصول هذه السطور أن تحضروا يعقوب المذكور وإن كان المبلغ طرفه تلزموه بدفعه لمن يتوكل بقبضه من طرف صاحب المال من دون عاقة ولا تأخير »[١٦٨] .

كما تداخلت الدولة ساعية لإنهاء المشكلات حتى في الحالات المتعلقة بأدق العلاقات في المجتمع وهي الزواج ، إذا كان في الأمر مسؤول ، فلما عرض غُلى إبراهيم أن متسلم صفد حبس شخصاً وضربه وحمله على تطليق زوجته وتزوجها هو أوفد محققاً ، حتى إذا ثبتت عليه التهمة عزله من منصبه ،

وجاء التحقيق ليبين أن لهذا الرجل امرأتين ، جادلته كل منهما في ضرتهـا بأن يطلقها ، وذهبوا للمتسلم ليحكم بينهما فأمر بتطليق إحداهما لعدم مقدرة الزوج على الإنفاق عليهما سوياً ثم تزوجها(١٦٩) . وهنـاك حادثـة أخرى تبـرهن على احترام التقاليد ومراعاتها ، فعندما رفض والد فتاة من صور تزويجها لأحد الشبان خطفها وتزوج بهـا في دمشق ، وأمام الأمر الواقع قبل والدها على مضض منه ، وعليه اعتبر ذلك منكراً يجب أن يقوَّم ، فتحرر لمتسلم صور بأن « يرمي القبض على الرجل الخاطف ويرسل لهنا تحت الحفظ لأجل تأديبه بالحبس وقصـاص ضـرب العصـا بقـدر تحمله ثم يـطلق »(١٧٠) وشغف إبـراهيم بتلك المسـائـل الحساسة ، وحكم فيها وخاصة في الحالات المتعلقة باغتصاب الفتيات(١٧١) .

أما فيما يختص بالتصرفات الشخصية التي لا تتفق مع العدالـة ؛ فأعيـد فيها النظر وفقاً للحق ، فحين حرر أحد أهالي قرية « بلاط » حجة بإعطاء أملاكه وأمواله إلى أولاد عمه في الوقت الـذي لديـه ولد صغـير ، كتب لمتسلم تبنين وهونين بإبـطال ما تم حيث إن « هـذا شيئاً مخـالفاً للشـريعة المـطهرة ، فيلزم بـوصول هـذه الحروف إليكم أن تحضـروا المذكـور وتلزمـوه بـإبـطال الحجـة المذكورة لأن هذا شيئاً يخالف العدل والشريعة »(١٧٢) . وأذيع أمر هـذا العدل بين الناس ، وكان ركيزة قوية لبناء اجتماعي سليم ، ووجدت المرأة فيه خلاصها من الضغوط التي فرضت عليها ، فأصبحت تقدم الشكاوى وهي على يقين من أن الإنصاف سيكون من نصيبها ، فنرى سيدة تعرض حالها بأن زوجها وأقاربه طامعون فيما ورثته من أموال عن والدها ، ويطالبونها بالتنازل لهم عن نصف ما تمتلكه ، فتُسبغ الحماية عليها ويبلغ المسؤول بأن « يمنع تعرض زوجها وأهله عن رزقها »(١٧٣) . وبذلك حمت الدولة الفرد من ظلم نفسه ومن غبن الناس له وشاركت في المحافظة على دستور الشرع الحنيف وجاهدت من أجل السير في طريق الحق .

وكـان من نتائـج وجود العـدالة ، تـطبيق المسـاواة التي سعى من أجـل إقامتها ، وواجهت صعوبات جمة لما اتسم به المجتمع قبل الحكم المصري ، إذ تغلغلت فيـه الامتيازات التي تمتـع بها البعض على حسـاب الآخر في ظـل

النظام الإقطاعي ، ولكن مع الحكم الجديد كسرت هذه الأوضاع ووضعت أسساً وقواعد مختلفة ليخضع لها المجتمع . وبطبيعة الحال كانت المساواة في الضرائب هي أول عملية في مجال التنفيذ « فتحصيل الأموال بوجه الحق والاعتدال »[١٧٤] ، وصارت أساساً في المعاملات ، وألزم بالدفع صاحب الثروة قبل الفقير . ووجدت المساواة في مجالات أخرى ، فلم يعد العامة يهانون على يد الكبراء[١٧٥] ، الذين عملوا للحكومة الحساب والتقدير خاصة بعد أن فتحت أبوابها لسماع الشكاوى والتحقيق فيها وإنزال العقاب بأصحاب الإدانة ، كذلك ألغيت الوساطات السائدة لتنفيذ الأغراض ، وعومل الناس سواسية ، ورفضت النظرات المتميزة الخاصة للبعض ، وكان جواب من سأل هذا « لا يجوز ذلك في عهد جناب الخديوي العادل »[١٧٦] .

وتمت المساواة بين العناصر والطوائف الموجودة على أرض الشام ، وأعطي للعرب حقهم المهضوم ، ويرجع ذلك إلى مبدأ إبراهيم ونظريته وميله إليهم ، فلم يفضل عنصره التركي عليهم ، بل أدخلهم في الوظائف وأشركهم في الجيش ومنحهم الرتب حتى أنهم كونوا قوة في ظل حكمه[١٧٧] ، ونجده لا يقدم على استيراد احتياجاته الفنية البشرية من مصر إلا بعد أن يتعذر وجودها بين الأهالي ، وإذا وجدت تم الاكتفاء الذاتي « ينبغي أن يعين النظار الدين طلبهم المهندس من هذه الديار بدلاً من جلبهم من مصر »[١٧٨] .

وأخيراً فقد مثل إبراهيم المثال الحي لتطبيق المساواة ، فلم يكن له القصور والخدم والمفروشات والولائم ، إذ حرص على البساطة في المظهر ولم يترفع أو يتكبر فهو ديموقراطي مع معاونيه وأفراد جيشه ، فالصلة مباشرة ودائمة ، وسجل القناصل الأجانب ذلك التواضع الذي تمتع به ، فيقول كامبل « حينما كنت في حلب زرت إبراهيم باشا ، وكان في الحقل بعيداً عن المدينة وله خيمة عادية وسجادة صغيرة ، وبها سرجه ومهماته وكرسي وحيد دعاني للجلوس عليه »[١٧٩] ، ونفس الوصف سطره القنصل الروسي وزاد تلك الخيمة ليس فيها ما يحميها من الشمس أو المطر[١٨٠] ، وأثناء تنقلاته يكفيه أن يصطحب خادمه، ويقوم بزياراته غير الرسمية بدون ركب ولا حاشية[١٨١] . ومن ثم يتبين

أن القائد عسكرياً متقشفاً أعطاه هذا الطابع نموذجاً عاماً لحياته . هذا بالإضافة إلى فكره الناضج فلم يكن أوتقراطياً كأبيه واتفق مع الحكم الليبـرالي ، ومنحه ذلك الدفعة القوية لإقامـة نظام يسيـر وفق المبادىء التي يعتنقهـا ، وهي تميل للطابع الأوروبي[١٨٢] . وبصفة عامة فـإن ما أقـدم عليه الحكم المصـري في ساحة العدالة يستحق التسجيل فقد حمل بين طياته المزايـا المفقودة منـذ زمن بعيد .

هوامش الفصل السادس :

(١) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الحزء الثاني ، ص ٣١٧ .

(٢) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٣ .

(٣) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit

(٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من الوثيقة ٢١٧ ، ٢٨ ربيع الآخر ، ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٥) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit

(٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٥٠ ، آخر شعبان ١٢٥١ (١٨٣٥) ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٤٣ ، ٢٢ جماد الآخر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(٧) Fo 78, Vol 380, Dr Bowring, op cit.

(٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١١٧ ، ٨ ربيع الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٩) Fo 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٠) د. عبد الكريم غرايبة . المرجع المذكور ، ص ١٦٨ .

(١١) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، افادة ٥٥٦ ، ٤ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٢) Sabry. op. cit , p 374.

(١٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، الوثيقة العربية ٢١٩/٢٥ ـ ١ ، ١٦ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧)

(١٤) نفس المصدر .

(١٥) د. أسد رستم . الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٨٩ ، وثيقة ٣٧ ، ١٠ ـ ١٣ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٠٤/٢٧ ـ ١ ، ٣ ، ٢٤ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٧) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١٢٧ .

(١٨) Sabry: op. cit., p. 375.

(١٩) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٥٣ .

(٢٠) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.
Ibid, Rustum: op. cit., p. 90.

(٢٢) Fo. 78, Vol 380, Dr Bowrıng, op. cıt.

(٢٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٧١ ، ١٩ شعبان ١٢٤٩ (١٨٣٤)، Fo. 68, vol. 380, Dr bowrıng, op. cıt , Barder: op. cıt., p. 203

(٢٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ترجمة الوثيقة ١٨٠ ، ٢١ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٥) نفس المصدر ، ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥٠ ـ ٥ ، ١٦ ربيع الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٢٦) نفس المصدر .

(٢٧) Fo. 78, Vol. 315, Farren — Palmerston, July 22, 1837, No 35.

(٢٨) محافظ الشام ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٤ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٩) معية تركي ، محفظة ٢١ ، دفتر ٤٩ ، ١٤ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٠) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowrıng, op cıt.

(٣١) معية تركي ، محفظة ٢٦ ، دفتر ٥٩ ، وثيقة ١٨٩ ، ٢٩ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٣٢) نفس المصدر ، محفظة ٣٤ ، دفتر ٧٦ ، وثيقة ١٨٣ ، ١١ جماد الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٣٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ١٠٦ ، ٥ جماد الآخر ١٢٥٤ (١٨٣٩) .

(٣٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٦٣ ـ ١ ، ٢٥ رجب ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٣٥) نفس المصدر .

(٣٦) Fo. 78, Vol. 320, Boghos Bey, 13 June, 1837.

(٣٧) Ibıd, Vol. 380, Dr Bowrıng, op cıt

(٣٨) Ibid.

(٣٩) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٣١٦ .

(٤٠) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ٢١٣ .

(٤١) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit

(٤٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٨٥ ، ٦ ربيع الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٤٣) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٣١٦ .

(٤٥) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٩٠ .

(٤٦) محافظ الجهادية ، محفظة ٢٦ ، ٢٧ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥)

(٤٧) Fo 78, Vol. 380, Dr Bowrıng, op cit.

(٤٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٩٥ ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٠ ، ٧ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٤٩) Fo 78, Vol 380, Dr Bowring, op. cıt., Barker' op. cıt., p. 203.

(٥٠) الخوري بولس قرالي . المصدر المذكور ، ص ٤٣ ، كتافاكو إلى الكافالير بتشوتو قنصل النمسا في حلب ، ١٤ آزار (مارس) ١٨٣٤ .

(٥١) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ترجمة الإفادة التركية ٦٨٨ ، ٧ ربيع الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٥٢) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 12

(٥٣) Ibıd, Vol 380, Dr Bowrıng, op. cıt.

(٥٤) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه مختار بك ، ٣ صفر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(٥٥) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا المجلدان الثالث والرابع ، ص ٣٢٠ ، وثائق ٢٥٣ ـ ٤٦٩ ، ٣ محرم ١٢٥٤ (١٨٣٨)

(٥٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، صورة الوثيقة ٩٩ ، ٧ ، ٨ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢)

(٥٧) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٧٩ ، ١٨ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢) ، الوقائع المصرية ، عدد ٤٣٧ ، ٩ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢)

(٥٨) الأوامر والبيورلديات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى حبيب أفندي ، ٥ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٥٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٧/٧١ ، ٩ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢)

(٦٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧٢ ، ١٦ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٦١) Cattaui: op. cit., p. 449.

(٦٢) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١٢٤ .

(٦٣) Fo. 78, Vol 283, Mr Werry's Answers.

(٦٤) د أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١٢٣ .

(٦٥) Fo. 78, Vol. 283, Mr Werry's Answers.

(٦٦) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٦٧) Ibid.

(٦٨) د عبد الكريم غرايبة · المرجع المذكور ، ص ١٥٤ .

(٦٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٦٤ ، ١٢ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٧٠) نفس المصدر ، صورة الوثيقة ١٠٣ ، ١٢ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٧١) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ١٩٦ .

(٧٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، الوثيقة العربية ١١ ، رمضان ١٢٤٧ (١٨٣٢)

(٧٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٢١ ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٤) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣٦ ، ١٥ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٥) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٢٨ ، ١٧ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٦) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ١٩ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٧٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة الوثيقة ٢٧ ، ١١ رمضان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٧٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ١٤٧ ، ٢٥ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ اشلشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨١) محافظ الجهادية ، نفس المصدر ، ٢٠ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨٢) محافظ الأبحاث : محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٣ ، ١٠ دو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤٩ ، ٥ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص مستوف للوثيقة ١٧ ، ٥ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٥) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٧٠ .

(٨٦) Sabry. op. cit., p 334.

(٨٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، وثيقة ٥١ ، ١٩ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٨٨) نفس المصدر .

(٨٩) د. أسد رستم . الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٧٦ .

(٩٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة ١٠٣ ، ١١ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩١) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٥ ؛ ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٣٥ ، ١٢ ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٩٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ٢٦ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٣) حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ١٥٥ .

(٩٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٩٥) Fo. 78, Vol. 284, Campbell — Palmerston, Nov. 28, 1836, No 47.

(٩٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٢٨ ، ١٧ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٧) كان هذا الدير قبل الحكم المصري يتبع باشوية حلب ولكن لضعفها لم تتمكن من السيطرة عليه ، فأصبح مركزاً مضاداً ، وبناء على أمر الباب العالي أسند أمره إلى داود باشا ففشل هو الآخر في اخضاعه
Fo. 78, vol. 283, Campbell's Report, op cit.

(٩٨) Ibid, Mr Werry's Answers.

(٩٩) Ibid, Campbell's Report, op. cit.

قدر الاعفاء الضريبي بخمس سنوات .

(١٠٠) Ibid, Mr Werry's Answers, No 28, 29.
(١٠١) Ibid, Campbell's Report, op. cit , Campbell's Notices on Farren's Answers
(١٠٢) Farren: op. cit., p. 452.
(١٠٣) Cattaui: op. cit., Tome 1, Lavison à Boutanieff, Alex, Le 18 Juin, 1832, p. 511
(١٠٤) Fo. 78, Vol 283, Mr Farren's Answers, Mr Moore's Answers, No 29, 30.
(١٠٥) Ibid, Mr Werry's Answers, No 13, 14
(١٠٦) Ibid, Mr Farren's Answers, No 13, 14.
(١٠٧) Ibid, Vol 380, Dr Bowring, op cit.
(١٠٨) عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور ، ص ٢٩٩ .
(١٠٩) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ١٠٦ .
(١٠٠) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ٤٧ ، د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٧٦ .
(١١١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، صورة الوثيقة العربية ٢٠٢ ، ٢٠ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١١٢) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، صورة الوثيقة العربية١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١١٣) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٦١ . (الزلمة = الرجل)
(١١٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٨٣ ، ١٠ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، عرف ضابط المباحث باسم ضابط الحيل .
(١١٥) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moore's Answers, Vol 380, Dr Bowring, op cit.
(١١٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١١٧) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص. ٣٢٠ ، داود بركات : المرجع المذكور ، ص ٢١٣ .
(١١٨) Fo 78, Vol 283, Mr Moor's Answers.
(١١٩) Dodwell: op. cit., p 257.
(١٢٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١٢١) نفس المصدر .

(١٢٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٨٣ ، ١٠ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٣) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٣ ، ١٠ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٢٤) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة المكاتبة العربية ١٠٠ ، ١٤ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٥) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المحلد الثاني ، ص ١٣٥ ، وثيقة ١٤٦ ، ١٢ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٢٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الوثيقة ٤٥ ، ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٢٧) حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ص ٤٢ ـ ٤٥ .

(١٢٨) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ص ١٩٨ ـ ٢٠٣ .

(١٢٩) حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ٣٩

(١٣٠) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٦٠

(١٣١) نفس المرجع .

(١٣٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥٥ ، ٢٣ محرم ١٢٤٨ ، صورة الوثيقة العربية ٣٧ ، ٦ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٣) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٣٧ ، ٦ محرم ١٢٤٨ ، ترجمة وتلخيص الوثيقة ٣٨ ، ٧ محرم ١٢٤٨ ، تلخيص الوثيقة التركية ١٧٦/٥ ، ١٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٤) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٥٩/٦ ، ١١ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٥) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٤٦ ، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤٤ ، ٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٦ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٥٧ ، ٢١ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣٩) نفش المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٠ ، ١٧ محرم ١٢٤٨ ، ترجمة الوثيقة ١٢٤ ، ١٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة بند تقرير ٤٩ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤١) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية ١٩٠/٥ ، ٢٩ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٢) نفس المصدر ، ١٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٣) نفس المصدر ، ترجمة وتلخيص الوثيقة ١١٣ ، ١٩ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٤) نفس المصدر ، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية ٦/٤٤ ، ٨ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢)

(١٤٥) نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة ١٢٥ ، ٩ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٦) معية تركي ، محفظة ٣٠ ، دفتر ٧٠ ، ملخص الوثيقة التركية ١٢٩ ، ذو القعدة ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(١٤٧) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٦٦ .

(١٤٨) Barker: op cit., p. 204.

(١٤٩) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit

(١٥٠) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ص ٢٠٤ ـ ٢١٣ .

(١٥١) Sabry: op. cit., p 349.

(١٥٢) حبيب جاماني . المرجع المذكور ، ص ١٤٨ .

(١٥٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، محفظة ١١ ، ترحمة الوثيقة التركية ٥٢٩ ، ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٥٤) حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ١٦ .

(١٥٥) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ١٩٨ .

(١٥٦) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ٤٥ ، ٩٥ ، وثيقة ٩٥ ، وثيقة ١٢٥ ، ٢٩ جماد الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ٩٢ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية ١٧٥ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ٣٨ ، وثيقة ٩٠ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٥٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥١ ، ١٠ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة ١١٥ ، ٩ شعبان ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٦١) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٣ ، ١٠ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢)

(١٦٢) نفس المصدر .

(١٦٣) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ص ٧٣ ـ ٧٥ ، الوثيقتان ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٧ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧)

(١٦٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٣/١ ، غرة ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٦٥) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٦) معية تركي ، محفظة ٣٦ ، دفتر ٧٩ ، وثيقة ٢٠٦ ، ١٥ رجب ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٦٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٠ ، ١٤ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٦٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٦/٧٧ ، ١٤ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، تلخيص الوثيقة ١١٣ ، ١٩ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٠) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٨٩ مكرر ، ١٠ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧١) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٢ ، ٢ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٢) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٨ ، ٥ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٧٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٤٩ ، ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٤) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٢٣٨ ، وثيقة ٦ ذو الحجة ١٢٥٤ (١٨٣٩) .

(١٧٥) Cattaui: op. cit., Tome II, p. 36.

(١٧٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ملخص مضمون العريضة المرفوعة إلى جناب السرعسكر ٧/٢٦ ، ٤ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٧) Dodwell. op cit , p. 257, Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 31 Août, 1833.

(١٧٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة العبارات التركية الواردة في الوثيقة ١٤٩ ، ٢٢ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢)

(١٧٩) Fo 78, Vol. 283, Campbell's Report, op cit.

(١٨٠) Cattaui: op cit , p. 31

(١٨١) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٣١٢ .

(١٨٢) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre. 30, 31 Août, 1833

الفصل السابع

الشؤون الدينية والأحوال القنصلية

من المسلم به أن العقيدة الدينية لها ركائزها الراسخة لدى الناس ، خاصة في الفترة الزمنية التي نحن بصددها . ومن هنا وجهت السياسة المصرية قبلتها شطر الاهتمام بالشؤون الدينية ، تلك التي لم تقتصر على المسلمين وحدهم ، وإنما امتدت لتضم بين دفتيها أهل الكتاب الذين نعموا بالصلاحيات وتمتعوا بالإمتيازات التي منحت لهم ، ودخل تحت لوائهم القناصل الذين كان الحكم المصري معطاء لهم ، لكنهم لم يقدموا له المقابل بل ومثلوا شوكة في جانبه .

● **الشؤون الدينية :**

تألق نشاط الإدارة المصرية في المجال الديني ، فاهتمت بأمر الإسلام والمسلمين خاصة بعد أن أصبحت حامية للحرمين الشريفين ، واكتملت الدائرة بدخول الأماكن المقدسة بالشام في حوزتها ، فأحست أنها مسؤولة عن راحة المسلمين ، وكان أول عمل يقدم عليه هو توفير الامان لحجاج بيت الله الحرام حيث قاسوا قبل الحكم المصري الأمرين من السلب والنهب والأتاوات التي تحتم عليهم أن يدفعوها أثناء مرورهم في الطريق وفرضها زعماء البدو . ومنذ اللحظة الأولى جاء الأمر من محمد علي إلى ابنه بالاعتناء بشؤون الحج والتحذير من أن يعتريه عطل أو خلل والاجتهاد في « توفير وسائل الأمن والإطمئنان للحجاج »[1] .

وجهزت قوة الفرسان العسكرية المسلمة ، وأعدت لتصاحب وتحرس الحجاج الذين منحوا التوصيات على طول طريق الشام إلى المسؤولين لتسهيل

مهامهم[٢] ، كما رصدت نفقات الحجاج ولم تكن تقل عن أربعة آلاف كيس في العام ، وشرع في إصلاح القلاع وأحواض المياه والآبار الموجودة في الطريق من دمشق إلى مكة المكرمة التي يعتريها الخراب[٣] . وذلك لتيسير الأمر على الحجاج وتسهيل مهمتهم .

وعندما ألغيت « عوايد الحجاج » التي يحصلها البدو ، نظمت الحكومة الأمر وتولت ترضيتهم ليقدموا خدماتهم أثناء سفر الحجاج وعودتهم[٤] ، إذ اعتبرتهم بمثابة حراس بالإضافة لدفع شرورهم . وخرج المحمل الشامي من دمشق وكتب على ستارة « والي الشام ومصر »[٥] ، كما أرسل الزيت من الشام للروضة النبوية الشريفة لإنارتها[٦] . وبالنسبة لبيت المقدس ، فدفعت الحكومة من خزينتها ٣٠,٠٠٠ قرش لتعمير وإصلاح قبة المسجد الأقصى[٧] ، وأبطلت « أجرة الغفر المقررة على قراءة القرآن في باب القيامة »[٨] ، وأجريت الإكراميات التي كانت تصرف فيما سبق والخاصة بخدام مقامات الأنبياء[٩] .

ووجه الاهتمام بالمساجد ، فلم يقطع ما كان يمنح لها فيما سبق[١٠] ، وتم إصلاح ما يحتاج منها إلى تعمير وشدد في ذلك ، وتتابعت الأوامر لناظر العمارات بالسرعة في الإنجاز ، فيتحرر إلى متسلم طرابلس « إنه بحسب التكاسل الذي حصل من نظار العمارات السابقين بالغفلة عن مهمة الأشغال وتركهم البناية والفعلة بالمشغوليات على كيفهم أعرضنا إلى المجلس العالي واستجلبناكم لأجل حسم وترك تلك الأمور السيئة »[١١] ، وتمضي التنبيهات لاستعجال الإنتهاء من هذا العمل قبل دخول شهر رمضان ، وترتيب وتجهيز « القناواتية » لإدخال المياه في نفس الوقت[١٢] . أيضاً المساجد التي نالها من الحرب نصيب رممت واستكملت أطقمها من أئمة ومؤذنين وخدم وقناديل وزيت وفرش[١٣] .

كما دفعت الإعانات المعتادة لأصحابها من الأوقاف[١٤] ، التي أعيد تنظيم أمور الكثير منها ، وعزل النظار المشتبه في ذمتهم ونصب آخرون ممن عرف عنهم الصدق والأمانة[١٥] ، وحتى أولئك الذين تقدموا لتولية إدارة بعض

الأوقاف مثل وقف الخليل ، ورفعوا المبلغ الذي كانت تتقضاه الخزينة فيما سبق الحكم المصري ، أُبطل ورفض المتقدمون حيث ثبت أنهم لا يسعون لصيانة إيراد الوقف بل « لأجل الوكل والبلع » وتقرر أن يكون « تحصيل إيرادات الوقف على ذمته وتصرف مرتباته حسب شروطه بكل ضبط وتوفيق » ، وعهد أمر الوقف إلى أحد التجار من أصحاب السمعة الطيبة[١٦] . كذلك قدمت الإدارة المصرية مساعدتها بشأن مقاضاة من اعتدى من الأهالي على أملاك الأوقاف[١٧] . وأخيراً لم تهمل أصحاب الطرق الصوفية من الدراويش حيث أجرى لهم الطعام ـ خبز ولحم ـ المقنن من التكايا[١٨] . وبذلك يتبين أن الحكم المصري لم يغفل شيئاً ، ولمست يداه كل الأمور وعمل من أجل الإصلاح والبناء على أسس سليمة ، فأمن فروض الإسلام ، وجاهد في إبعاد المساوىء ، وأقصى أيدي الفساد .

وأعطى الإسلام بتعاليمه السمحة الأمان لأهل الذمة ، وأوصى النبي ﷺ المسلمين بهم ، واتبع الخلفاء هذا الطريق في سياستهم ، ولكن مرت الظروف وتلاحقت الأحداث بأهل الذمة إلى أن أصبحوا يمثلون شبه طوائف منعزلة عن المجتمع ، ووضح هذا الأمر جلياً في المجتمع الشامي ، فبالإضافة إلى تعرضهم لمظالم الحكم العثماني كشريحة من شرائح المجتمع خضعوا لإجراءات ضيقت عليهم الخناق وعانوا منها حتى قدوم الحكم المصري فبدأوا معه تاريخاً جديداً .

تعددت الطوائف المسيحية في الشام ، وجمع الحقد والتنافس والنزاع بينهم ، في الوقت الذي عملت فيه السلطات على النفرة بينهم وبين المسلمين ، ومنذ بدأ الحكم المصري في الشام أعلنت المساواة بين الأجناس والديانات وألغيت الفوارق الموجودة ومنحت الحرية الدينية ، ونُشر ذلك على الجميع وأذيع ونودي به في الشوارع والأزقة[١٩] . وانتشرت كلمات العدل والحق والتسامح في مناخ مفعم بالفتن والكره والتعصب ، فأعطت الراحة والطمأنينة .

وكانت أولى خطوات التنفيذ إقصاء الأعباء المالية المفروضة على مرتادي القدس من المسيحيين ، فصدر أمر إبراهيم « برفع وإبطال سائر العوائد المرتبة على ثلاث كنائس بالقدس الشريف وبدير الناصرة » ، وتبعه أمر آخر « برفع العوائد المرتبة على الطرق الموصلة إلى القدس الشريف الجاري أخذها من الزوار من باب الشفقة والرحمة »[٢٠] ، وأعقب هذا إعفاءات باقي الكنائس والأديرة لجميع الطوائف ، فعلى سبيل المثال كان دير الفرنسسكان في الناصرة يدفع عشرة آلاف قرش سنوياً لوالي عكا[٢١] ، وتلا ذلك تعليمات مشددة بشأن حماية المسيحيين وأمنهم وراحتهم[٢٢] .

ومن الجدير بالذكر أن تلك العلاقة التي ربطت بين والي مصر والفرنسيين لها أثرها في هذا الأمر ، ففرنسا تعتبر نفسها حامية للكاثوليك وبالتالي فهي مسؤولة عن أمانهم ، ولم تكن تستطيع أن تقدم على ذلك قبل الحكم المصري ، ولكن معه وجدت فيه نوال مقاصدها حتى أنه في الأمرين السابقين هناك إشارة إلى مساعي قنصل فرنسا في بيروت تجاه « حفظ وصيانة الأديرة الموجودة بنواحي القدس والناصرة والكرمل التي هي تحت حماية الفرنساويين »[٢٣] ، هذا من ناحية ، والرغبة التي حملها الحكم الجديد لتنفيذ المبادىء التي وضعها حتمت عليه اتباع تلك السياسة « لراحة البلاد والعباد وأمينتهم وصيانتهم »[٢٤] من ناحية أخرى ، هذا ويجب ألا ننسى العوامل النفسية التي حركت القيادة المصرية خاصة بعد أن أصبحت حامية للحرمين الشريفين في الحجاز ، إذن فلا بد من تكملة الدائرة بحماية بيت المقدس ومن يقصده .

وكانت هذه الضرائب المفروضة تذهب إلى خزائن الولاة السابقين وقاضي القدس والأعيان ، لذا عند إبطالها كان على الدولة أن تتحمل ما يخص القاضي وتسدده ، فدفعت خزينة القدس سنوياً المبلغ من الأموال الأميرية[٢٥] . ووضعت الأوامر المشددة من أجل التحقيق ، فعندما أخذ خفيراً طريق الناقورة بعض النقود من زائري القدس أمر إبراهيم « باستخدامهما في الليمان لمدة سنة » كما أجرى التحقيق مع مأمور جمرك صيدا لنفس السبب ، فحاول

التخلص بنسب تبعيته لقنصل النمسا ، وجرى البحث ، وحين تأكد من القول « يعرض أمره على دولته للتصرف فيه وإلا فيرسل إلى الليمان أيضاً »[٢٦] . وصدرت التعليمات ضد الاغتصاب ، ونبه أن من يجد بالطريق أشياء بدون صاحب لا يقربها ويتركها في مكانها وهدد المخالف بقطع اليد[٢٧] .

وازداد الأمان على الطريق إلى القدس ، وفرضت العقوبات على قاطعي السبيل ، فعندما تعرض بعض من الروم للأذى في « أباطيا » بين القدس والناصرة ، إذ رجموا بالحجار من صبية ، ووصل الخبر لإبراهيم « أرسل ثمانية أنفار من أباطيا ووضعوا الخشب في أيديهم وبعثوهم إلى عكا يشتغلوا بالورشة »[٢٨] . وبناء على تلك التسهيلات وذلك الأمان زاد أعداد الوافدين على القدس ، فبلغوا عشرين ألفاً ، وسمح إبراهيم بفتح الشق الثاني من باب كنيسة القيامة ، ولم يكن فتح منذ عهد عمر بن الخطاب ، وكان مفتاح الكنيسة بيد بعض المسلمين كما جرت العادة ، وعند فتحهم شقة الباب لدخول الزائرين يتقاضون مبلغاً من المال ، فألغى إبراهيم ذلك[٢٩] .

ومن المعروف أن المنازعات والمشاكل بين الطوائف المسيحية في القدس وخاصة في كنيسة القيامة كانت تكثر أيام الأعياد، ولم يستطع أحد أن ينهي تلك الخلافات خاصة بين رهبان دير الإفرنج وطائفة الروم والأرمن، وبناء على شكاوى القناصل بضرورة حسم الأمر[٣٠] ، تحرر إلى متسلم القدس لعمل الترتيبات الخاصة بمنع حدوث أية احتكاكات بين الأطراف « فينبغي منكم ملاحظة هذا الأمر بغاية التدقيق بوجه مستحسن بشرط أن لا تدعو أحداً يتعدى على أحد ويمتنع من بينهم القيل والقال »[٣١] . ويبدو أن طائفة الروم هي صاحبة العدوان إذ انصبت الشكاوى عليها حتى أنها رخصت مبيع الخمر وسط الكنيسة وذلك شيء جديد استحدثته ، وعلى هذا أحكمت الرقابة عليها ومنعت من الإقدام على هذا الفعل ، وصدرت التوصيات الرسمية للمتسلم « لا تدعو أحداً من الطوايف يجري شيئاً مستجداً يكون ما سبقت عليه العادة »[٣٢] ، وترقبهم إبراهيم بنفسه وأبطل ادعاءاتهم ، فحين رددوا أنه في يوم معين يخرج من قبر

المسيح نور يضيىء ولا يحرق ، قدم إلى المكان « وجلس عند باب القبر فجاء بطرك الروم وأخرج الضوء فلمسه إبراهيم باشا بيده فرآه ناراً حقيقية »[٣٣] ، وكذبهم في الحال وأخرج الزائرين . وعندما اشتد النزاع حول « قبة المصعد » ـ حيث أثر قد المسيح ـ بين الطوائف المسيحية أحيلت المسألة على مركز قضاء القدس ليحكم فيها طبقاً للقواعد الشرعية ، ونجح في فصل الخلاف حيث شاركت في تعميرها كل الطوائف[٣٤] ، وحتى المشاحنات التي تجري بين العنصر الواحد انتهى أمرها مثلما حدث بين السريان الكاثوليك والسريان اليعاقبة بشأن الصلاة في الكنيسة ، فسوى ما بينهما ونبه بشدة على الفريقين بالتزام الحق والعادة[٣٥] .

أما عن ترميم الكنائس والأديرة فمثل مظهراً واضحاً في سياسة الحكم المصري الدينية ، وأعلن للطوائف المسيحية القاطنة في القدس « إذا أرادوا ترميم كنائسهم مستصدرين الإذن من قبل الشرع يقدر رسم المراسلة ويدفع للقاضي من الخزينة »[٣٦] ، وعلى ذلك أسهمت الحكومة مساهمة جدية في هذا الأمر وقامت بالإصلاحات بينما فيما سبق لو سقط حائط أو تهدم وأصلح فالمقابل مبالغ كبيرة[٣٧] . وعند تنفيذ ترميم كنيسة القيامة تجدد النزاع بين الطوائف ، وأرسلت الأوراق المحتوية على الخلافات إلى مصر وحولها محمد علي لبوغوص للدراسة[٣٨] ، وكالعادة أنهيت الخلافات ، وفي مكاتبة من قاضي القدس لإبراهيم يبين أنه « حصل التفضل بالترخيص بمرسوم عال بتعمير كنيسة القيامة وكنيسة بيت لحم وكتب إعلامان شرعيان من جراء التعمير المقتضى بسبب الخلاف الحاصل بين طائفتي الروم والأرمن »[٣٩] .

وبدأت كل طائفة تسعى لنيل مطالبها في ظل الحكم المصري ، فالروم حضر عنهم مندوبون من المطارنة يعرضون ما فقد منهم في العهد الماضي ويطالبون بإعادته « لهم بيوت تخص وقف كنيستهم بعكا ضبطوا بمدة الجزار ومنهم ضبطوا بمدة عبد الله باشا ويلتمسوا ترجيعهم »[٤٠] ، كما أقدم وكلاء دير الروم بالقدس على الشكوى وطلبوا الإنصاف ، فلهم كنيسة تتبع الدير بجبل الكرمل وهدمها عبد الله باشا « وعمّر مكانها منتزه لنفسه » فأرادوا ردها إليهم ،

ونظر في الأمر[٤١] . ومضت المعاينات لما يخص الروم في القدس ويافا ، وصدر تصريح قاضي القدس بأنه ليس هناك مانع من إجراء الترميمات التي تلتمسها الطائفة وإنشاء حجرات في بعض الكنائس للسكنى[٤٢] ، أيضاً وجه الاهتمام لطلب رهبان الروم في القدس بترميم دير بيت لحم وتعبيد الطريق الموصل إليه[٤٣] ، ثم جددت كنيستان لتلك الطائفة بعد أن أصيبتا بزلزال ، ولكن جاء في شرط التجديد ألا يتعدوا حدود طولهما وعرضهما القديم[٤٤] .

وأجيب لطائفة الأرمن سؤالها ؛ فعندما كسر زائرو الروم « الرخامة الموضوعة بالمحل المختص بهم في كنيسة القيامة » صدر الإذن بوضع غيرها[٤٥] ، وحين تعرض دير الأرمن بيافا إلى بعض المضايقات لنزول المسافرين فيه ، تحرر على الفور لمتسلم يافا بمنع هذا الأمر[٤٦] ، وكان ذلك الدير يمتلك محلات ويجري تأجيرها فلما عصى بعض المستأجرين في دفع الإيجار ورفضوا تركها كُتب إلى المتسلم لمساعدة رئيس الدير في إنهاء الدفع بما يرضيه أو الخروج من المحلات ، ومما يذكر أن من بينها ما هو مؤجر للميري مثل ديوان المتسلم ومخازن غلال الأنبار ، فتمت محاسبة رئيس الدير عن إيجاراتهما[٤٧] .

وبالنسبة للإفرنج الكاثوليك ، فنالوا الاهتمام نظراً لسياسة الحكم من ناحية ، ولوقوف القناصل بجوارهم من ناحية أخرى ، فحين سكنت القوات العسكرية دير رهبان أمر محافظ عكا بإخراجهم وتسليم الدير للرهبان «وأن يكون لهم الحماية والصيانة من كل وجه »[٤٨] ، أيضاً أرجع إلى كنائس عكا « كافة الأواني والأمتعة المنهوبة »[٤٩] ، والتي استولى عليها عقب فتحها . كذلك أبطل نزول المسافرين والمارين في دير الراهبات الكائن بقرب دمشق[٥٠] ، ولبيت الطلبات في الحال ، فلما أقدم رهبان دير الكرمل على الشكوى أن « الفعالة المستأجرين عندهم في بناء ديرهم أخذ منهم ثمانية إلى ورشة بناء عكة » أعيدوا إليهم ، بالإضافة إلى استردادهم للدواب التي استولي عليها ، كما أعطاهم إبراهيم السراي المواجهة للدير ليسكنوا بها على شريطة إذا

احتاج الجيش لها تسلم له[٥١] . هذا في الوقت الذي كانت الحكومة في حاجة إلى ما تنازلت عنه .

ومما زاد من العناية بأمر الكاثوليك العلاقة مع فرنسا وتدخلها في كل ما يخصهم حتى ولو كان غير ذي أهمية ، فيشكو قنصل فرنسا العام لمحمد علي من « استحقار العساكر الجهادية لرهبان ورؤساء الكاثوليك المقيمين في حلب »[٥٢] ، وسعى هذا القنصل للحصول على امتيازات للطائفة ، فيرسل محمد علي إلى شريف يبلغه بأنه ليس لديه مانع من « زيادة عدد حجرات مستشفى دير الإفرنج بالقدس »[٥٣] ، وبذلك يتضح الضغط الفرنسي ، ويبين المبعوث الفرنسي إلى محمد علي أهمية دور دولته فيبلغ حكومته « لقد أفهمت إبراهيم بأن مصالح فرنسا تتمثل في حماية الكاثوليك والموارنة »[٥٤] ، جاء هذا عقب زيارته للشام ودراسة الأحوال على طبيعتها ، واعترف حاكم مصر بالوجود الفرنسي في المجال الديني ، ولكنه في الوقت نفسه بين أنه لن يقبل أن تتخذ فرنسا الدين وسيلة لإثارة الأهالي ضد الحكومة[٥٥] . هذا وقد أعطت تلك الحماية التشجيع للكاثوليك ، فنرى أن الممتلكات التي كانت لهم واستولي عليها قبل الحكم المصري يطالبون بها ، ومن بينها مكان بالقدس كانوا يقيمون فيه شعائرهم اتخذ ليكون إسطيلاً للخيل ، وبالتحقيق ثبت صحة القول[٥٦] .

ولم يقتصر الأمر على الاهتمام بالقدس ، فاتخذت نفس السياسة سبيلها على باقي أرض الشام ، فلما أعرض وكيل البطريرك بدمشق بأن لهم « مقام برا البلد هدم من خمس سنوات » أحال شريف الموضوع على مجلس شورى دمشق للإثبات ، وأجرى التعمير « كي يداوم خير الأدعية السنية بتأييد عز وسطوة هذه الدولة البهية »[٥٧] . ومضت طلبات ترميم كنائس القرى تأخذ طريقها ، ففي قرية « يبرود » بدمشق طلب البطريرك إصلاح سقف وجدران كنيستها ، وانطبق الحال على كنيسة قسطنطين إذ رغبت في نفس الطلب[٥٨] ، وصرح إبراهيم بتوسعة كنيسة حماة[٥٩] ، وتم إصلاح خمس عشرة غرفة في دير السيدة بصيدنايا بناء على مقابلة رئيسة الدير لإبراهيم وطلبها منه ذلك[٦٠] . أضف إلى ذلك في هذا المجال ، الإعفاءات التي حصلت عليها الأديرة المتعلقة بعدم

تحصيل رسوم على الأغذية والمؤن الخاصة بها ، أو تحصيل رسوم جمركية على ما يصحبه زائر القدس تكون مماثلة لما يؤخذ على بضائع التجار[٦١] .

وفي إطار الامتيازات الدينية ، رأت بريطانيا الخوض في غمارها ، فطلبت إنشاء كنيسة بروتستانتينية في القدس ، وكتب كامبل إلى بوغوص بهذا الشأن ولكن رد على طلبه بأن القدس مدينة مقدسة ولا يمكن أن تأخذ مصر على عاتقها إعطاء التصريح بهذا الأمر الذي هو من اختصاص الباب العالي ، وله أن يصدر فرمان إذا شاء . وعليه يرسل القنصل الإنجليزي لحكومته للاتصال بالسفير الإنجليزي في الآستانة وبذل المساعي للحصول على هذا الامتياز[٦٢] . كذلك لم تكن الإدارة المصرية تستطيع منح أية امتيازات إلا بعد سؤال وموافقة أهل الشرع ، فحينما طلب القنصل الأمريكي إقامة مدفن على أرض بجوار النبي داود ملك لأحد الرهبان بحجة شرعية ، أمر شريف بالتحري ومدى جواز الأمر شرعياً[٦٣] .

وبالإضافة إلى تسهيل السبل للأماكن المقدسة والمحافظة عليها ، وذلك العطاء الفياض للحرية الدينية ، وتلك الحماية التي كللت بالأمان حتى أن أحد المعاصرين المسيحيين والمسجلين لأحداث الفترة يبين أن ما حدث في هذا الصدد لم يحصل منذ الأيام الأولى للإسلام « والغاية أن هذه الحرية لم صار مثلها من زمان الفتوح إلى الآن »[٦٤] ، اتجهت السياسة المصرية لرفع الحيف والظلم عن المسيحيين في إطار الحياة العامة بعد أن أغدقت عليهم في مؤسساتهم الدينية ، فأصبحوا ذوي كيان في المجتمع ، فلا ينزل المسيحي من على دابته إذا قابله مسلم ، ولبسوا الحذاء الأحمر ولم يُكرهوا على ارتداء الملابس السوداء والزرقاء ، وتعمموا باللون الأبيض ، وسمح لهم بركوب الخيل والسير في الطرقات دون أن يتعرضوا لأي سوء أو أذى[٦٥] .

ومع إحساس المسيحيين بانقضاء عهد الظلم رفعوا أصواتهم وعرضوا شكواهم طالبين الخلاص مما كانوا يرزحون تحته ، فنرى فلاحين من الناصرة يبينون أنه فرض عليهم فيما سبق الأموال والغلال رغم أنهم لم يزرعوا بل

مشتتين في البلاد ، فيصدر الأمر بإجراء « حكم الحق فيهم »(٦٦) . وعم العدل والإنصاف ، فإذا تطلب الأمر تقسيمات يكون المسيحيون طرفاً فيها ، فعقب عزل شيخ إحدى القرى التي جمعت العنصرين الدرزي والمسيحي ، انتخب كل منهما رئيساً له ، وقسمت الأراضي بينهما ولكن اتضح أن التقسيم كان مجحفاً بحق فلاحي المسيحيين ، ولما عرضت الحالة على مجلس شورى دمشق تقرر معاينة الأرض مرة أخرى وما تبقى بعد تقسيم الحق يعطى لفلاحين جدد(٦٧) ، وبذلك أسهم المجلس في تحقيق السياسة المرسومة .

وحتى تكون الصورة متكاملة ، كان هناك مفتشون من قبل ديوان إبراهيم يقومون بعمل تحقيقات بسرية عن قرى القدس ويزورون الكنائس ليلموا بمعيشة المسيحيين ويضعوا التقارير(٦٨) ، هذا في الوقت الذي نشطت فيه الإدارة من أجل إقامة حياة هادئة بعيدة عن الاضطهاد أو التعصب ، فأحكمت الرقابة لتضمن الأمان الكامل ، وقد حدث أنه في أثناء تغيير آلايات الحراسة صحب العملية نوع من التأخير ، فانتهز بعض الأهالي الفرصة وهجموا على قهوة في « حي النصارى » واعتدوا على المسيحيين فيها ، وفي الحال ألقي القبض عليهم « وضرب كل واحد خمسين عصا ثم سجنوا »(٦٩) ، وأخذ مجرى الحق وواصلت العقوبات طريقها ، فعندما قتل مسيحي على يد عبد مسلم أعدم في الحال(٧٠) . وروعيت المشاعر وضمن الأمان ، فبمجرد التفوه بالشكوى يتم الفصل فيها ، مثلما أعرب فلاحون مسيحيون من قرية « يبرود » بدمشق عن مضايقة المسلمين لهم « حرر قايمقام للقرية بأن هؤلاء الذميين رعية سعادة أفندينا ولي النعم واجب لهم الصيانة والحماية والرعاية وأن يرفع عنهم التعدي ، ومن يعتدي عليهم لا يقدر على الجواب »(٧١) ، كذلك عاقب محافظ بيروت « بعض المسلمين علناً لأنهم تفوهوا ببعض كلمات غير لائقة بحق النصارى »(٧٢) . ومن هنا يتبين أن الحكم المصري قدم ما يمتلك لتحقيق الوحدة الدينية .

وفتح باب الوظائف بأنواعها المختلفة أمام المسيحيين ، ولم يكن ذلك متاحاً من قبل ، وتشاء الإرادة أن يكون على رأس أهم المراكز الحساسة حنا

بحري ، فأمسك بزمامه، واطلع على كل صغيرة وكبيرة فيه، وساس الأمور وفق المصلحة ، وحصل على القوة ، وحاز الرضا من الرئاسة المصرية ، فالصلات بينهما لها تاريخ ، هذا بالإضافة إلى قدرته الفائقة التي أفادت الحكم المصري الذي أغدق عليه السلطة ومنحه حرية التصرف من ناحية ؛ وأعطت الحيوية والتقدم للمجتمع الشامي من ناحية أخرى . وأجمعت الآراء المعاصرة على مزايا تلك الشخصية في الذكاء والعدل ، ولكن هناك القليل الذي يلقى عليه اللوم بأنه كان المنفذ لسياسة الاحتكار ، وجاهد من أجل زيادة الإيرادات والميري بكل الطرق حتى يكسب المزيد من حب الرئاسة وما يترتب عليها من وفر المصلحة التي ينالها ، وأن نفس السياسة نفذها أخوه جرمانوس في حلب[٧٣] . وعلى أية حال فإن ذلك لم يقلل من قيمة الشخصية وقوتها . ومثل هذا الوضع أصدق صورة للتسامح الديني القائم ، وأصبح لحنا بحري الخدم « شي (أناس) بشالات كشمير ، وشي بلفات بيض ، وشي لابسين نظام »[٧٤] ، وبالطبع فهذا الوضع كان محرماً ، ونال الاحترام الكامل « ينهضوا له جميع أرباب الديوان من المفتي حتى النقيب »[٧٥] ، ومنح لقب بك وهو أول مسيحي يلقب به ، ويعلق شاهد عيان « وصاروا الناس يقولون بحري بك عوض الخواجة حنا بحري »[٧٦] ، وفتح الباب لهذا الطريق ، ورغم أنه غير منتم إلى العسكرية ، إلا أنه حظي برتبة « أمير لواء » مع نيشان « مرصع بالجواهر »[٧٧] .

ومثل المسيحيون في مجالس الشورى وسمع رأيهم وحصلوا فيها على نفس الحقوق الممنوحة للمسلمين ، واتضح ذلك من خلال محاضر الجلسات . ومما لا شك فيه أنهم كانوا على درجة من الثقافة فرئي الاستفادة بهم ، فأرسل إبراهيم إلى أبيه يبين له أن مسيحيي جبل الدروز متعلمون ، وشؤون البلطجية تحتاج للعلم إذ لا بد من معرفة فنون حفر اللغم وإنشاء الحصون وفتح طرق الغار وعمل الكباري وأنه يود تكوين « أربع أورط منهم »[٧٨] ، ورغم أن الفرصة لم تتح للإتمام إلا أن هذا ينم عن اتجاه إبراهيم . ومعروف أن المسيحيين يشغلون الوظائف الحسابية حتى قبل الحكم المصري ، واستمروا فيها ، ولو أنه أحياناً لم تكن بعض الطوائف المسيحية

راضية عن الأخرى وخاصة في القدس ويافا ، فيشكو الروم الكاتب الكاثوليكي « قسط سراقم » لأنه يصدر القرارات الخاصة بالضرائب ويظلم فيها فلاحي القرى الخمسة بالقدس وسكانها من الروم[٧٩] ، وكالعادة تجرى المحاولات لإنهاء النزاع . وأسهم المسيحيون في تنشيط الاقتصاد ، فنزلوا الأسواق وعملوا في التجارة والنقد[٨٠] .

وجاهد الحكم المصري لتنفيذ مبدئه في هذا النطاق ، وردد إبراهيم « الإسلام والنصارى جميعهم رعايانا وأمر المذهب ما له دخل بحكم السياسة »[٨١] . ويسجل معاصر قوله « ومشى الرعايا جميعهم بالسوية النصراني واليهودي والمسلم حكم واحد »[٨٢] . وعلى ذلك ساد الوفاق الديني وأزيلت الحوائل بين المسيحيين والمسلمين ، وطبقت المساواة أمام القانون الذي خضع له الجميع ، وازداد التمتع بالحرية الدينية خاصة في ممارسة الطقوس ، وتم التغاضي عن الذين تحولوا عن مسيحيتهم إلى الإسلام ثم رجعوا إليها ، ولكن في نفس الوقت لم تقر السلطات المصرية بتنصر بعض الدروز ، يقول شريف « أظهرنا التنبيه والتشديد الكلي وأبدينا كمال التهديد بالسطوة الخديوية العلية ، فانقطع هذا المبدى وخمدت نار هذه الشهوة »[٨٣] . وعلى كل فإن ما تمتع به المسيحيون في تلك الفترة لم ينالوه قبل الحكم المصري ولا بعده .

ولكن هل حققت هذه السياسة كامل نجاحها ؟ لقد تحملت الحكومة المصرية الكثير من أجل تطبيق سياستها الدينية العادلة ، حقيقة كانت لها أهدافها الخاصة ، إذ أرادت أن تكسب الدول المسيحية إلى جانبها لعلها تحظى بالمساندة ضد الدولة العثمانية ، كما رأت أن ترضي حليفها وتابعها الأمير بشير ، ثم رغبت أن تظهر بمظهر حامية الأديان ، فدفعت الثمن وأثارت المسلمين عن هذا الطريق حيث أن كثيراً من تصرفاتها تجاه المسيحين انعكست بالرفض لديهم ، فانتشرت الإشاعات وتناقلتها الألسن وتجسمت القضايا البسيطة إذ أتيحت لها فرصة السريان ، والنتيجة عدم الرضا والضيق والتبرم والهجوم على تصرفات الحكومة وإلقاء الاتهامات على إبراهيم[٨٤] ، ويجب أن نذكر أن الباب العالي وجد الظروف المواتية فضغط على هذه النغمة ، وكان

لذلك أثره في الثورات التي قامت ضد الحكم المصري .

وأحس المسيحيون بقوتهم في ظل النظام الجديد بل وتميزهم على المسلمين في الإبقاء على سلاحهم ، وساعدوا الحكومة في القضاء على العقبات التي واجهتها حيث كانت تتفق مع مصلحتهم ، ولكن حينما سحبت منهم امتيازاتهم في هذا الشأن تغير موقفهم ووضح ذلك أثناء ثورة لبنان ١٨٤٠ حتى أن الرهبان أنفسهم انحازوا إلى الجبهة المضادة[٨٥] ، التي انتهزت جميع الفرص واستغلتها من أجل تحطيم الحكم المصري ، وبعد أن تحقق ما سعى إليه لم ينعم المسيحيون بما رغدوا تحته وعاشوا في ظله .

وفي إطار سياسة رفع الأعباء عن أهل الذمة ، صدرت الأوامر بإلغاء « الأموال المقررة والعبودية والعوائد القديمة »[٨٦] على طائفة اليهود أثناء زياراتهم للأماكن المقدسة وعلى ما كان مفروضاً على معابدهم ، وبناء على ذلك كثر عدد الوافدين اليهود من أوروبا ، وأعلن أن هذه الوفود حضرت لبيت المقدس بعد أن رفعت المظالم وأبطلت المغارم ، وحينما نزلوا حيفا أرسلت التوصيات لمتسلمها بشأنهم فيقول كاتب الديوان إلى إبراهيم « إكراماً لهم وترحيباً بهم لكونهم ضيوفاً أرسلناهم معززين مكرمين »[٨٧] ، وتتابعت الأوامر وأرسلت التصريحات إلى « محافظي الطرقات » على طول الطريق للقدس بأن « يعاملوا اليهود بالحماية والصيانة والراحة ، ولا أحد يقارشهم بأدنى شيء من أنواع التكاليف ، وتشهلوا أمر سيرهم ولا يحصل لهم تعطيل »[٨٨] . واستمر الاهتمام بأمر اليهود لدرجة أنه عندما حُصِّل من الزائرين « عوايد خفر » طلب مقدار ما دفع ليرد إليهم وشدد بعدم التكرار « من الآن فصاعداً لا يتعرض لزوارهم ولا يؤخذ منهم ولا نصف فضة واحد غفر »[٨٩] .

وبدأ تحقيق رغبات اليهود يسلك طريقه ، فلما طلبوا إبقاء وكلائهم عليهم ، تمت الموافقة[٩٠] ، ويتزعم حاخامهم في القدس المطالب الخاصة بعباداتهم ، فيعرض ما أصاب معبدهم من خراب بعد أن تسوست أخشابه وتقوست أحْجاره وتساقطت ويطالب بالإصلاح فيجاب[٩١] ، ويذكر كامبل لحكومته أن المعبد كان مهدماً فيما قبل الحكم المصري وكيف سمح إبراهيم

بإعادة بنائه(٩٢) . ومن الملاحظ أنه قبل عرض الطلب يُهنأ بالفتح والنصر(٩٣) ، ووصل الأمر إلى أن اليهود أصبحوا يرممون معابدهم بدون الحصول على الإذن ، كما أنه ما سرى على المسيحيين بالنسبة لما تدفعه الحكومة لقاضي القدس انطبق على اليهود(٩٤) .

أما عن بناء الجديد من المعابد ، فكان لليهود بالقدس قطعة أرض يمتلكونها ، فطلبوا بناء معبد وبعض المنازل عليها لاستقبال فقراء قومهم ، ووافق إبراهيم وأرسل إلى محمد علي في شأن ذلك ، ولكن ثورة نابلس أرجأت الموضوع ، لذا نرى القنصل الروسي بالشام يلح في هذا الأمر ويستعجله ويكتب لجميع الأطراف المعنية(٩٥) . وعلى هذا يتبين أن لإبراهيم الرغبة في إعطاء التسهيلات ولكن عند تعدي الحدود يكون التوقف ، فقد تسلم متسلم القدس أمراً منه جاء بناء على قرار مجلس شورى القدس برفض طلب اليهود بشأن تبليط المكان الملاصق لحائط المسجد الأقصى وموضع البراق ، حيث لم يكن سبق وقاموا بذلك ، بالإضافة إلى أن هذا الأمر غير جائز شرعاً(٩٦) .

ومع هذا لنا أن نسجل أن اليهود تمتعوا بحرية دينية كاملة لم يعهدوها ، إذ كانوا محرومين من التردد على كل مقدساتهم ، فزيارة ضريح النبي يعقوب لم يقوموا بها منذ عهد سليمان باشا ، وعندما كان كاتب ديوان إبراهيم باشا يزوره شكا اليهود إليه من منعهم الزيارة ، وبينوا أنهم أصبحوا في مأمن من الظلم والاعتداءات ويتمتعون بالعدل في ظل الحكم الجديد ، فيعرض الكاتب الأمر على إبراهيم(٩٧) ، وباعتراف اليهود أنفسهم في اللقاء مع كامبل بأن عباداتهم تجرى بطريقة علنية ، وأنه أجيب لهم طلباتهم وتحققت لهم أمانيهم(٩٨) ، ويعلق هو على تلك الحرية ويشبهها بما يجده الأفراد المختلفو العقائد على الأرض الأوروبية(٩٩) . وبذلك تعددت الامتيازات الدينية التي منحها الحكم المصري .

ولم يقتصر الأمر على الحيز الديني فأسبغت الحماية عليهم في ميدان حياتهم العملية خاصة وأنهم عانوا كالمسيحيين فيما سبق الحكم المصري ،

ومما زاد في أمرهم أنهم كانوا موضع كراهية من جميع الطوائف ، وقد تمتع أغنياؤهم بثروة كبيرة نظراً لممارستهم الأعمال المالية وإقراضهم النقود بالربا مما جعل رؤوس أموالهم ترتفع وممتلكاتهم تتسع ، وعملوا بالتجارة ومارسوا نشاطهم في مدن الشام المختلفة خاصة في دمشق وحلب(١٠٠) .

وأدخل اليهود مع المسيحيين في الخروج للحياة الاجتماعية وممارستها على نفس صورة المسلمين ، وأقصيت الممنوعات والمحظورات التي كانت مفروضة عليهم ، وطبقت سياسة المساواة بين الرعية ، فأصبح منهم من يمثل في مجالس الشورى ليساهم في حل قضايا المجتمع ، ومن أهم الخطوات التي أعطتها لهم الإدارة المصرية ضمان الأمان ، فعندما أعرض « الخواجة ماير الإسرائيلي » المقيم بصفد أنه استأجر منزلاً لسكنه ومعه السند الشرعي وتعرض له أحد الأهالي ، يتحرر إلى متسلم صفد ليجري التحقيق « فإذا كان إعراضه صحيحاً يمنع المذكور عنه »(١٠١) ، والأمثلة على ذلك كثيرة . وأبعد عنهم استغلال المسؤولين ، فلما أقدم متسلم صفد على الضغط عليهم منع في الحال ، فحدث أنه استخدم بعض اليهود في مبان له وجعلهم يعملون بالنهار ولا يوافق على رجوعهم في آخره بل يبقيهم لديه طوال الليل ، فبُلغ من الرئاسة أن « هذه أشياء مخالفة للإرادة لأن أقصى مرام سعادة أفندينا ولي النعم راحة الرعايا وتحصيل أسباب راحتهم »(١٠٢) .

وحين اعتدى أهالي طبريا على اليهود المقيمين فيها ، يوبخ متسلمها ويحذر إن لم يقم بالردع الفوري ويبين له « أن الإرادة السنية براغبة راحة ساير بني آدم وعدم حصول أدنى تعد على أحد من الرعايا . . . ولا أحد له أن يتطاول على أحد ولا يعتدي الكبير على الصغير ولا الصغير على الكبير بل الجميع يمشوا في أدبهم . . . ومن الآن وصاعداً تعتنوا في إعطاء راحة اليهود الاشكنازية من سائر الوجوه . . . وإن بلغ المسامع الشريفة أن حصل عليهم أدنى تعد من أحد فيحصل الانتقام البليغ من المعتدي »(١٠٣) .

وقدمت إليهم التسهيلات ، فلما اشتكى يهود صفد من متسلمهم لتحصيل ما عليهم من المال للميري والخاص ببيوتهم « الحكر والسكاكر » قبل ميعاد

استحقـاقه ، إذ طلب في ذي الحجـة ، يتحرر لـه بـأن يمهلهم « لحين حلول الميعاد بشهر محرم »[١٠٤] ، كما تمت مساعدتهم في تحصيل حقوقهم ، فمن كان لديه من التجار ديون لدى الأهالي والأديرة عادت إليهم بأمر الإدارة[١٠٥] . ومن المعروف أن ما حدث في هذا الشأن يدخـل في برنـامج السيـاسة العـامة للدولة ، ولكنه في نفس الوقت حمل بين طياته ضغط القناصل لحماية اليهود ، فيسجل أحدهم في إحدى مكاتباته عقب الاستيلاء المصري على الشـام وقلق يهود صفد وطبريا من بداية عهـد جديـد ، يقول « لقـد فزت ببيـورلدي شـديد اللهجة في سبيل حمايتهم ، وبعث إبراهيم بـاشا بـطابور من جنـوده إلى صفد وطبريا لإعادة الأمن والطمأنينة إليهمـا »[١٠٦] ، وأرسل آخـر يبين أن في الشام ثلاثة آلاف أسرة يهوديـة في حمايـة النمسا ، ويـطلب تقديم العـون لهم ورفع الظلم عنهم وعدم إرهاقهم بالضرائب ووضع نظام خديوي خاص لحمايتهم في الحاضر والمستقبل[١٠٧] ، وهناك من ضغط بكل قواه من أجل إسقاط ما يدفعونه سنـوياً من المـال المعتاد الخـاص ببيوتهم التي تملّكـوها في صفـد ولكن جاء الرفض من حنا بحري[١٠٨] . ومن الملاحظ أن هؤلاء القناصل كان منهم اليهود وبالتالي سعوا عن طريق التأثير بنفودهم في هذا النطاق .

وبذلك سارت السياسـة المصريـة والمساعي القنصليـة في طريق واحـد هدف أمن اليهود وحمـايتهم لدرجـة أنهم عقدوا اجتمـاعاً في القـدس برئـاسة خـاخـامهم عبـروا فيـه عن سعـادتهم بـالحكم المصـري وكيف أنهم يعيشـون ويتمتعـون في كنفه بـالهدوء والاستقـرار ، وأكثر من دعـواته لإبـراهيم ، وأمن الحاضرون[١٠٩] .

ولكن رغم اتخاذ احتياطات الأمن المشددة ، إلا أنه وقعت حادثـة صفد أثناء الثورة الفلسطينية ، وفيها اعتدى الأهالي على اليهود ، وسلبت ممتلكاتهم وقتل بعض منهم ، وأرسل شريف القوات لوقف هذه الحركة المضـادة فأوقفت بعد أن قتل أحد قوادها ، وأرسل المعتدون إلى سجن عكا وشـددت الحراسـة على المنـطقة[١١٠] . ولجـأ اليهود من أصحـاب الحمايـات لقنـاصلهم الـذين تدخلوا في الأمر فكتبـوا التقاريـر كل يـطلب التعويض ورد الاعتبـار لرعـاياه ،

ويشرح الحالة البائسة التي وصلوا إليها[١١١] ، وأجمع تصميمهم على مصادرة « أملاك أناس فقراء مسلمي تلك الجهة الغير مجنوحين فيها » ، واعترض محمد على هذا الأسلوب وقال « إن رغائب المومى إليهم هذه أمر لا يتصور ولم يسبق تنفيذ أغراض مثل هذه في مملكة ما كما هو في إحاطة علمهم »[١١٢] . ولكن أمام ضغط القناصل وحتى لا يخلق العقبات في طريقه أصدر أمره إلى سليمان باشا « بمبيع أملاك وعقارات هؤلاء الفقراء لتقسيم أثمانها على المدعين كذباً »[١١٣] . فكان ذلك انتصاراً للسياسة الأوروبية وتحقيقاً لمطامعها .

وأرسل كامبل لحكومته بحصر كامل لما قدر من مبالغ لليهود ، وهي على التوالي ١,٥٣٦,٩٣٦ قرشاً للألمان ، ١,٣٩٠,١٥٧ للفرنسيين ، ٩٨٠,١٠١ للبروسيين ، ٧٣٣,٧٣٠ للتوسكانيين ، ٤٢٥,٦٥١ للنمساويين ، ٣٤٤,١٦٠ للروس ، ٣٤٤,٠٨٤ لليونانيين ، ٤٠,٩٥١ من مختلفي الجنسيات ، فيكون المجموع ٦,١٣٥,٤١٦ قرشاً وهو مبلغ كبير[١١٤] ، ومن الجدير بالذكر أن القوائم التي قدمت تضمنت أشياء لا وجود لها ، والثمن الذي قدر بها مضاعف « وذلك لأنهم زعموا بإغواء بعض وكلاء القناصل أن بدل منهوباتهم سيصرف لهم من الخزينة »[١١٥] . وعلى هذا كانت التعويضات التي طلبت مبالغاً فيها ، وأقدم الأمير بشير على استخلاص مطالب اليهود من أهالي صفد ، وكان من الصعب جمع هذا المبلغ ، فأمكن إعادة ٨٦٤,٤٩٤ قرشاً ووزعت بالنسب بين اليهود بمعرفة رؤسائهم[١١٦] . ومن المؤكد أن هذه الحادثة بإيعاز من أعداء الحكم المصري ، فأقدموا عليها ليثيروا الفتن ويجددوا دنس التعصب الذي دفع للقضاء عليه الثمن الغالي ، كما أظهرت مثار اهتمام الدول واحتضانهم لليهود منذ هذه الفترة المبكرة .

هذا ومما يسجل أن بعض اليهود لم يكونوا فوق مستوى الشبهات ، فالثابت أن لهم أدواراً مماثلة ، فعقب فتح عكا ومع حوادث النهب التي تعرضت لها أسهموا فيها ، فعند حصر المنهوبات أثبتت التحريات وجود بعض منها لديهم في صفد « فحص عن البغل الذي تقرر أنه عند اليهود من منهوبات عكة فوجد عند يوسف العيسى من اليهود الرعايا وباعه إلى وكيل قنصل الإنكليز

بصور وأن المشتري كواه على دمغته ليجهل أمره ، وأنه مسك يوسف المذكور مع ثمانية أنفار من اليهود ليقررهم عن المنهوبات . . . وأن رجلاً يهودياً وجد كيساً بالأردو فيه مشمع وصنوبرية ذهب وساعة وخاتمان ومائتا غرش عملة بياض وأن الذي قرر عنه يهودي من جنسه »[١١٧] . وأرسل ما ضبط لدى يهود صفد إلى « إسماعيل أغا ناظر الاسبتالية ليحفظهم عنده لظهور أصحابهم يثبتوهم ويتسلموهم »[١١٨] . ومعنى هذا أنهم شاركوا في مثل تلك الأمور التي تعرضوا لها في حادثة صفد ، كما يتضح ذلك التعاون الوثيق الذي جمعهم مع السلك القنصلي .

وجاءت الخطوة التالية لتثير الأجواء مرة أخرى ، ففي أوائل عام ١٨٣٨ وفي أثناء مرور الراهب الكبوشي بحارة اليهود بدمشق تمكن أهلها من اقتناصه مع خادمه والفتك به ، وألقي القبض على عدد كبير منهم وأقر أحد المتهمين بقتل الراهب لأخذ دمه ، وأثبت ذلك وفحصت الجثة ، وتحري شريف بنفسه المكان وأراد أن يتخذ الإجراءات الصارمة ، ولكن عولج الموقف واعتنق الجاني الإسلام حتى ينال العفو ، وتدخل « أحد يهود الإنكليز واشترى حرية المتهمين من محمد علي باشا بستين ألف كيس »[١١٩] ، كما كانت للمساعي البريطانية فضل في إنقاذ المتهمين[١٢٠] ، هذا بالرغم من موقف فرنسا الذي شابه العطف تجاه المسيحيين . وبذلك يتأكد كيف وجد اليهود المساندة والتأييد .

ولما أراد اليهود أن يحصلوا على أكثر من حقوقهم معتمدين على الظروف المحيطة بهم لم يمكّنوا . حقيقة لم يقف الحكم المصري أمام وفودهم التي تلاحقت على فلسطين وذلك تطبيقاً لسياسة الباب المفتوح في ظل الأمان الموجود والتسهيلات الخاصة بالأماكن المقدسة ، أيضاً فكر المسؤولون في إمكانية الاستفادة من اليهود القادمين من الآستانة عن الحالة هناك ولكن لم يتحقق هذا الأمر ، ويتبين من مكاتبة رسمية هذا الاتجاه « أن الواجب كان يقضي استجوابهم عن أحوال العثمانيين وإرسال ما يبوحون به.»[١٢١] ، وعندما رئي السماح لليهود الاشنكازية أصحاب الحماية « بمشترى الأملاك وأراضي للزراعة وتعاطي الحرث والزرع وتعاطي البيع والشرا وبيع الأغنام والأبقار

وتعاطي مصابن ومعاصر بناء يدفعوا المرتب للميري مثل الرعايا »[١٢٢] ، لم يوافق مجلس شورى القدس الذي عرض عليه الأمر ولم يقر إلا « تعاطي البيع والشرا بالتجارة » ، وتمت موافقة الجهات المسؤولة على قرار المجلس واستصوبته[١٢٣] ، وكان قد سبق وطلب القنصل الروسي من عبد الله باشا رفع المقرر المالي المفروض على اليهود وإعطاءهم حق امتلاك الأراضي فاعترض الوالي[١٢٤] . وحين تنبه محمد علي لخطر اليهود ، رفض في عام ١٨٤٠ ما عرض عليه بشأن « فتح أبواب فلسطين لليهود »[١٢٥] . وعليه يتضح أن تلك العطاءات التي أغدقها الحكم المصري على اليهود لم تواصل طريقها إذا صادفت ما يكون له مساس بالوضع العام .

● **الأحوال القنصلية :**

منحت الدولة العثمانية الامتيازات الأجنبية منذ فترة مبكرة ، وعقدت سلسلة من المعاهدات فيما بين عامي ١٤٥٣ ، ١٨٥٤ مع الدول الأوروبية ضمنت لها فيها حقوقاً ثابتة للأجانب حيث سمح لهم بدخول « دار الإسلام » للزيارة والحج والتجارة ، وتكون لهم الحرية الدينية ، والإعفاء من الضرائب غير النظامية ، والحصانة القضائية ، وعصمة المسكن الأوروبي وحرمته . ووفقاً لتلك الامتيازات أصبحت كل جالية أوروبية تكون كياناً مستقلاً يحكمها القنصل .

وطبقت تلك الامتيازات على كل ولايات الدولة العثمانية ومنها الشام ، ولكن مع عدم استقرار الأوضاع فيها ، وتقلب سياسة الولاة ، والقيود التي فرضت على أهل الذمة والنظرة إليهم ، كل ذلك شكل في بعض الأحيان عوائق أمام تحقيق أهواء القناصل ، وبدخول الشام تحت الحكم المصري ، طبقت سياسة محمد علي تجاه الأجانب ، إذ رحب بهم حتى يحقق الهدف الذي يسعى إليه .

وفتحت الأبواب للأجانب ، وكانت دمشق بمنأى عنهم ، فهي المدينة التي جاهدت في سبيل المحافظة على أن لا يطأ أرضها أجنبي ، وتعددت الأقوال بشأن ذلك ، منها ما نسب إلى تعصبها الإسلامي على اعتبارها دمشق

الأموية صاحبة الأمجاد العربية ، ومنها خوف الدمشقيون على اقتصادهم خاصة تجارتهم من أن تنتقل لأيدي غير مسلمة . ولكن بعد أن أصبحت عاصمة للحكم المصري تغير الحال ، ففي عام ١٨٣٣ دخلها فارن القنصل الإنجليزي في موكب مع مستخدميه وهو ممتط لجواده وبصحبته الخيالة في احتفال كبير ، واستقبل استقبالاً عسكرياً بعد أن مكث أربع سنوات في بيروت[١٢٦] . وكان هذا جديد على دمشق ، وتبعته وفود الأوروبيين عليها ، وبدأت النظرة للقناصل تتغير والذين كانوا موضع تحقير « لا يسمح لهم في الغالب بوضع شارات ولا بالإرتداء لثيابهم الوطنية »[١٢٧] .

وتعددت قنصليات الدول الأوروبية في دمشق ، ولم يقتصر الأمر عليها إذ اتسع مجال تلك القنصليات في باقي المدن والمواني ، وصدرت الأوامر بالتشديد بشأن حسن معاملة القناصل ، فعندما عين وري قنصلاً إنجليزياً في حلب أعطيت التعليمات للمسؤولين أن يحموه ويصونوه « ويعاملونه معاملة الأصدقاء في كل أموره »[١٢٨] ، كذلك أسبغ على وكلاء القناصل الحماية ، فحينما عين وكيل قنصل لأمريكا في القدس وأقام في يافا ، وجه مرسوم عمومي للقدس بأن « تكون معاملته كباقي أحبابنا أمثاله وأقرانه ويكون له كمال الحماية والصيانة ولمن يلوذ به والمساعدة بساير مساءلاته بوجه الجود حسب الرسوم الجارية لباقي القناصل »[١٢٩] . ولكن وقت أراد أن يعين نائباً عنه في القدس ويرفع العلم الأمريكي ، رفض طلبه واعترض المسؤولون الدينيون ـ القاضي والنقيب والصوفيون ـ وأيدتهم الإدارة المصرية « ولما كان وكيل القنصل رجلاً قليل الأدب فإذا أراد في المستقبل أن يرفع العلم أو يعمل شيئاً آخر يجافي الأدب يشار إلى المتسلم سراً ليوعز إلى الأهلين بطرده من البلد »[١٣٠] . معنى هذا أن وضعت حدود ، وحتى لا تصطدم الإدارة بالهيئة القنصلية ألقي ذلك على عاتق الأهالي .

ومع سياسة الانفتاح توافد الأجانب على البلاد ، ويذكر بورنج أنه لم يعد هناك أقل خطر على الأوروبيين الذين راحوا يتجولون في دمشق بمفردهم وبملابسهم الخاصة بهم ويذهبون إلى أي مكان يريدونه متمتعين بالأمن التام

دون أن تتجه إليهم الأنظار[١٣١] . وعلى هذا زادت الثقة وساد الاطمئنان . وانفتح المجال أمام السياحة ، وخرجت التوصيات من محمد علي للمتسلمين بشأن الرحالة الأجانب ، فعلى سبيل المثال هناك توصية إلى متسلم يافا « للقومانداز نيس ربان البارجة الإنجليزية في أثناء ذهابه عن طريق يافا إلى القدس وعودته منها » ، وإلى متسلم بيروت بشأن « الأمريكي دونوكيكلاند وعائلته واللادي فرانكلند الإنجليزية . . . وأن يقدم لهم ما يلزمهم من الركائب » ، وإلى متسلم طرابلس لتقديم المساعدة « إلى الموسيو أونوري ويدال الذي سافر للنزهة والتفرج »[١٣٢] . وحيناً تكون التوصية بناء على طلب القنصل الإنجليزي بمصر لرعاياه ، فتعطى الأوامر بأن لا يعترض سبيلهم ويعاونوا وتقضى حاجاتهم وتقدم لهم الرعاية والإكرام[١٣٣] . وحيناً آخر تأتي التوصية بناء على طلب وزير الخارجية البريطانية ، فيكتب كامبل إلى شريف لتسهيل مهمة « جورج مور لسياحة بر الشام » بالرغم من أنه حصل على توصية من محمد علي[١٣٤] . كذلك صحب السائحون الإنجليز بوفود محلية لتشهيل إجراءاتهم[١٣٥] . وبطبيعة الحال فإن هذه الزيارات أدت إلى الاحتكاك بالأفكار الغربية وساعدت على بلورة جديدة للمجتمع لكنها حملت في نفس الوقت المساوىء إذ أتيحت الفرص من خلالها للعمل ضد الحكم المصري .

وضمن الأمان للأجانب وحصلوا على احتياجاتهم ، حتى أنه حينما عاود الأهالي شعور ما قبل الحكم المصري في معاملاتهم مع الأجانب أوقف ذلك في الحال ، ففي صفد منعت اللحوم عن الإنجليز فكُتب للمتسلم « إن الإنكليز من رعايا الدول المتحابية لسعادة أفندينا ولهم الحماية والصيانة والمساواة بأمر المأكولات ولوازم المعاش بسوية الرعية والسعر واحد »[١٣٦] . ورغم ما قام به القناصل عامة ضد سياسة الدولة ، إلا أنها أجرت العدالة ، فبناء على شكوى وكيل قنصل فرنسا باللاذقية من اعتداء بعض القوات على حديقته صدر أمر التحقيق[١٣٧] . وعندما اقتحم البعض الآخر مقر القنصلية البريطانية في حلب للبحث عن الفارين من التجنيد ، قدم المقتحمون للمحاكمة بناء على أوامر مشددة من حاكم مصر لترضية القنصل الإنجليزي بمصر[١٣٨] ، ولما وصلت

أنباء لمحمد علي من أن أحداً من القوات اعتدى على فرنسي ، تقرر معاقبة الجاني وفقاً لنوع الجريمة « فيلزم قتله وإعدامه عبرة للغير ، وإن كان المجروح على قيد الحياة فليرسل لهنا »(١٣٩) .

ونعم الأجانب بالامتيازات ورغدوا في كنفها وساعدتهم تلك الفرمانات التي صدرت وأعطتهم الحرية في التعامل الاقتصادي بعد أن كان الحكم المصري قد وضع الشروط وأقام القواعد لتحديد تحركاتهم ، فعادوا لطرق ممارستهم وتوسعوا فيها ، وسعوا في الحصول على أكثر مما هو مقرر لهم ، وبطبيعة الحال مثل السلك القنصلي الريادة ، فلم يكن من حقهم امتلاك الأراضي في أملاك الدولة العثمانية ، لكنهم حاولوا عبور هذا المانع ، خاصة عندما وهب محمد علي بعض الأراضي كمكافأة ، كما أنه تغاضى عن ذلك الوضع الذي يقيم فيه الأجنبي مباني على أرض فيعتبرها ملكاً له(١٤٠) ، وحدث توغل واعتداء في هذا الأمر ، فوضع قنصل النمسا في حلب يده على أرض عليها بستان وأشجار وادعى ملكيتها وثبت شرعاً بمجلس شورى حلب أنها تابعة لوقف ، وساء هذا التصرف شريف فكتب للمعية ليظهر ويفضح تلك التصرفات(١٤١) . ونراها تتسع ، فقد لجأ قنصل أمريكا إلى إنشاء منزل وحوله لكنيسة بدون استئذان ، وأثارت هذه الأحوال محمد علي فأكد على شريف بوقفها(١٤٢) . وعليه مضى حاكم الشام في نزع الممتلكات التي أقيمت بغير وجه حق وأعطى التعويض ، فيصرف لمترجم قنصلية فرنسا وأخيه « أحد عشر ألفاً وخمسمائة قرش في مقابل نزع العزب التي بأيديهما »(١٤٣) .

ولإحكام التنفيذ كتب بوغوص رسمياً إلى قناصل إنجلترا والنمسا وفرنسا وروسيا ليبلغوا دولهم بأنه « ليس لهم الحق في امتلاك الأراضي في البلاد الإسلامية ، وأنه ليس للجهاز القنصلي منح الحماية للوطنيين الذين يعملون لحسابه في امتلاك الأراضي والمباني ، وعليه يحرم على الأوروبي امتلاك العقارات غير المنقولة ، ولن يترك هذا الأمر مجالاً للتلاعب أو لاستثناء أو لاحتماء بالحمايات ، وأنه يجب التشديد في التعليمات التي تعطى للقناصل والوكلاء من دولهم بصدد هذه المسألة »(١٤٤) . وكان ذلك هو القيد الذي فرض

على الأجانب ، وتركت لهم جميع المجالات ليعملوا فيها بكل طاقاتهم مستغلين جميع الإمكانيات المتاحة لهم ليحصلوا على المزيد من المكاسب بعد أن تهيأت لهم الظروف المناسبة تحت الحكم المصري .

وأمام هذه الامتيازات كانت تصرفات القناصل تجاه الإدارة المصرية يشوبها نكران الجميل وتملؤها الأنانية والضغينة ، وأخطر ما أقدموا عليه إساءة استخدام نظام الحماية ، ومعروف أن القناصل في معظم الأحيان يعينون من قبل حكوماتهم ويتقاضون المرتبات ، ومنهم من يختار من الأجانب المقيمين والعاملين في المجال التجاري ، ولهم نواب ووكلاء وتراجمة ، وغالباً يختارون محلياً ويمارسون التجارة ليتمتعوا بالامتيازات التي منحت لهم ، وكانت تلك الوظائف تباع بالأثمان الباهظة ، فعندما يحصل نائب القنصل على الوظيفة التي دفع فيها الكثير يبدأ في استغلالها بكل الطرق ، فيبين تاجر إنجليزي أنه دفع ألف حنيه من أجل الاستفادة بتلك الوظيفة في تجارته(١٤٥) . ومما يذكر في هذا الصدد تعيين « الخواجة قصبطنتل » وهو مسيحي من كبار تجار أنطاكية وكيلاً لقنصل أمريكا بأنطاكية ، مع العلم بأنه لم يأت إلى هذه المدينة تجار أمريكيون ليكون وكيلاً عنهم(١٤٦) . وبالتدريج بيعت الوظائف القنصلية وفقاً لأهميتها ، ومن الطريف أن من كان يحصل على وظيفة مترجم لم يكن يعرف إلا اللغة العربية وحتى لم يتقنها(١٤٧) . وفتح باب بيع الحمايات لمن يدفع الأكثر ، ونتج عن ذلك عجز الإدارة المصرية في ممارسة حقوقها سواء في الإدارة أو الاقتصاد أو القضاء ، وما تركته هذه الأوضاع من انعكاسات سيئة على المجتمع .

ومن أكثر الأمور التي أدت لتذمر الحكومة تدخل القناصل ومنعهم العمال من العمل في الخدمات العامة المطلوبة منهم ، فعند طلبهم يبينون أنهم يتمتعون بالحماية الأجنبية ، وبالتالي ليسوا مكلفين(١٤٨) . كذلك أصحاب الزوارق امتنعوا عن « نقل الجير اللازم لمباني عكا »(١٤٩) ، وتحججوا بنفس السبب ، وطبق المنع على الدواب لدرجة أنه طلب التحقيق في تحديد ملكية الجمال(١٥٠) . وحين استعملت القوة معهم يحضر التراجمة والقواسة لاستخلاصهم(١٥١) . وأجريت التحقيقات بشأن شرعية تلك الحماية وكيف تم

التوصل إليها[١٥٢] ورغم صدور القرار بأن يكون في خدمة وكلاء القناصل بالمواني ستة أشخاص ، مترجم ، قواس ، طباخ ، خادمان ، سائس ، وللقناصل المقيمين في حلب مترجمان وقواسان ومن ثلاثة إلى خمسة من الخدم ، وأن أولاد العاملين ليس لهم حق التمتع بالحماية ، وغير مصرح أن يشملوا غير هؤلاء بالحماية[١٥٣] ، إلا أن هذا الأمر لم يحد من تصرفات القناصل في هذا الشأن . وتبع ذلك مسألة التجنيد الإلزامي ليتسع نطاق الحمايات ويستفيد من وراء ذلك القناصل ووكلاؤهم ويتبرم محمد علي ويطلب تدخل القنصل الفرنسي في مصر بشأن تلك التصرفات التي يقدم عليها القنصل الفرنسي في صيدا الذي تصدى لمسألة التجنيد فضم الأفراد وزعم أنهم تحت حمايته[١٥٤] . وعلى هذا أكثر عدد حاملو العصا ـ شارة الحماية ـ ووقف ذلك عائقاً أمام حركة التجنيد[١٥٥] .

واستغل أصحاب الحمايات الظروف وفتحوا الخمارات وقدموا المشروبات الروحية للقوات مخالفين تعليمات الجيش ، ويشكو فارن منها ويبين أن الذين يديرونها يونانيون أصحاب حماية بريطانية ، وأنها يجب أن تقام في الطرق البعيدة لتكون راحة للمسافرين والأوروبيين ، ويشير للغموض الذي يكتنفها ، وأنه لسيرها المعوج أقفل بعضها ، واحدة عقب حالة قتل واثنان سحب منهما الترخيص لمخالفتهما ، ويؤكد القنصل على القائم بأعمال القنصل في بيروت بألا يتوسع في إعطاء الرخص لفتح المزيد منها ويشدد على من يهمل الأوامر ويهدد بسحب الرخصة[١٥٦] .

وقد بلغ هذا السوء مداه وكتب إبراهيم إلى المتسلمين لمنع ما يقدم عليه هؤلاء من فتح تلك المحلات ، وأوضح تلك الخسارة التي تسببت « لالتزام الخمارات » لعدم دفع الرسوم المقررة ، وطلب أن يبلغ القناصل « بوجوب إقفال الخمارات التي فتحها رعاياهم بعد إمهالهم ثماني ساعات »[١٥٧] ، ورغم كتابة القناصل لرعاياهم بالعمل على وقف بيع الخمور وإذا باعوها يلتزمون برسومها إلا أن هذا لم يتحقق ، لأن الدائرة القنصلية شريكة في هذا العمل ، فيبلغ حكمدار حلب المعية أن « القناصل وتراجمتهم والذين في حمايتهم يأتون

بمشروبات مثل العرق والعنب والخمر والزبيب من بلاد أخرى ويدعون أنها خاصة بأنفسهم . . . والحقيقة أن المشروبات التي يأتون بها ليست خاصة بذاتهم بل إنهم يوردونها للبيع »(١٥٨) .

وتحول أذى أصحاب الحماية إلى الأهالي ، فرفعت الشكاوى منهم توصف تلك الأفعال غير اللائقة التي يرتكبها قواسو القنصل الإنجليزي في دمشق إذ أدخل في حمايته المشهورين بالمشاغبة « إن أكثر أهالي دمشق الشام شقاوة هم سكان أحياء الميدان والعقيبة والصالحية وأغلب المستخدمين عند القنصل منهم »(١٥٩) ، وكانوا يبيحون المحظورات دون أن تمتد إليهم يد السلطة ، فحدث أن أقدم أحد ذوي الحماية البريطانية على سرقة ، ولما قبض عليه تدخل قنصله ، وتم الإفراج عنه . وعمل القنصل البروسي على « منع تحصيل العوايد »(١٦٠) فضم أفراد إليه ليدخلهم تحت رعايته ، ويسجل كامبل لحكومته كيف أن التجار الإنجليز أنفسهم أصبحوا يجدون صعوبة في الحصول على ديونهم من التجار المسيحيين أصحاب الحماية ، وأنه مثلما يدفع هؤلاء للقناصل لحمايتهم فإنهم يكررون نفس الشيء ليكون الحكم في صالحهم(١٦١) وترتب على ذلك أن قبض القناصل الرشاوى في سبيل الوقوف مع الراشين واستاء المسؤولون وكرهوا هذه الأوضاع .

وبناء على تلك التصرفات بدأت تسوء العلاقة بين الإدارة والقناصل ، فلما نشب نزاع بين متسلم بيروت وبينهم ، رفعوا الأمر إلى إبراهيم ، فيجري التحقيق ، وتصدر التعليمات للمتسلم « بألا ينازع القناصل »(١٦٢) . والسبب المباشر أن المتسلم قام « بتجنيد تابع مستخدم في المحجر فقبض عليه في السوق »(١٦٣) ، وإدارة المحجر الصحي في يد القناصل ، فأعلنوا سخطهم على هذا العمل . ولم يكن شريف يرتاح لهذه السلطات التي شلت إدارته ، وبادله القناصل نفس الشعور، ومحاولة لعلاج الأمر في البداية تألفت لجنة في عام ١٨٣٥ من سليمان باشا ولابي - مترجم القنصلية النمساوية ووكيل لجميع القناصل في مصر - لتصفية الأمور بينهما ، لكنها لم تستطع التوصل لحل يرضي جميع الأطراف ، ويبين لابي إلى كامبل بأن النزاع لن ينقطع ما دام ما يتمتع به

موظفو الهيئة القنصلية غير محدد بعد أن تعدى الامتيازات(١٦٤) .

وتذمر حاكم الشام من القنصل الإنجليزي في دمشق ، وأرسل إلى كبير معاوني الخديوي يبين له أن الأوضاع السائدة « تؤدي إلى انحلال نظام الحكومة »(١٦٥) . واشتدت المنازعات وتدهورت العلاقات بين الطرفين ، وحاول محمد علي إصلاح ذات البين ، فوصلت منه تعليمات إلى شريف لمراعاة الامتيازات الممنوحة للأجانب(١٦٦) . ولكن مضت عيون الإدارة المصرية ترقبهم وتحد من تصرفاتهم ، فحجزت أحد الرعايا البريطانيين في صور بأمر من شريف ورفضت توجهه إلى بيروت ، وذلك بسبب عهدة طرفه للحكومة وكذا ثلاثة آلاف قرش ، وبالرغم من تدخل القنصل ووكيله ، إلا أن حاكم الشام صمم على رأيه ، وكاد هذا الأمر يثير مشكلة كبيرة بين الجهات المعنية خاصة وقد تبعه توقيف بريطاني آخر(١٦٧) .

لذا كان لا بد من حتمية التصرف ، هذا في الوقت الذي مضى فيه كامبل يدس ضد شريف لدى محمد علي ويعلن استياءه من تصرفاته تجاه القناصل في بيروت ، ويوعز لهم بتقديم شكواهم كل على حدة لإبراهيم الذي يشكو هو الآخر من تصرفاتهم ، ورغم ذلك فقد حقق مع شريف ، ويقول كامبل لحكومته « وإننا غير مقتنعين بما دار منه لمعرفتنا كيف يحمي إبراهيم باشا شريف باشا بالرغم من احتقاره للقناصل الأوروبيين »(١٦٨) . ويكتب فارن للقنصل الروسي ليبلغه أن شكاوى الأجانب هي التي تظهر الحقيقة ، وأن شريف يمثل جبهة معارضة للحقوق والمصالح الأوروبية ، ويأمر بالهجوم على القنصليات وبيوت التجار الأوروبيين ، ويعامل موظفي القناصل بطريقة مذرية ، ويتجاهل الامتيازات الممنوحة حتى ضاع ما اكتسب وكسرت القوانين ، وأن هناك تاجراً توسكانياً ضرب في السوق من أحد المتعصبين ، فلقي ذلك التأييد منه ، إذ صرح بقوله « يكفي أنني لم أعاقبه » ، وفي النهاية يرى أنه يجب على الدول أن تتحرك لمواجهة تعسفات هذا الحاكم(١٦٩) ، ومضى القنصل الإنجليزي يعمل في كل الجبهات لإشعال الموقف .

ومحاولة لتهدئة الموقف ومنع تصرفات القنصل الإنجليزي التي تعدت

الكثير من الحدود ، وبناء على مساعي كامبل الذي لم يترك مكاتبة لوزير الخارجية البريطانية إلا وطعن فيها إزاء أعمال القناصل في الشام وعلى رأسهم فارن ، وتمشياً مع سياسة بريطانيا المعتادة في التمويه من ناحية وتقسيم الأدوار على رجالها من ناحية أخرى بحيث أن من ينتهي من الآراء يحل مكانه آخر ليكمل الخطة ، أقيل القنصل الإنجليزي في دمشق وعاد إلى إنجلترا[١٧٠] . وعلى هذا أحست القيادة المصرية بإرضاء بريطانيا لها . وفي إطار التفاهم بين باشا مصر وكامبل ، رئي إسناد الشؤون الخارجية « الأمور الافرنكية » أي الخاصة بالأجانب إلى سليمان باشا ، فله من الدراية ما يؤهله للتعاون معهم ، بالإضافة لمعرفته طباعهم وعاداتهم ، وصدر الأمر لحاكم الشام بإحالة ما يخصهم إليه والتوصية « بحسن المعاشرة مع قناصل الدول الأوروبية »[١٧١] .

وكان لمحمد علي موقفه المهادن مع القناصل ، وجاهد في أن يحقق كل شكوى ويحل كل عقدة[١٧٢] ، ليستقيم له الأمر ويسلم من أخطار مناوشاتهم حتى لا يعطي الفرصة للمزيد من القلاقل في تلك الظروف الصعبة التي يمر بها الحكم المصري في الشام . أما إبراهيم فيجد نفسه مقصور اليدين أمامهم ، ففي حديث له عنهم يقول « إنهم منبع ألمي ، يقفون أمام إجراءات الحكومة ، إن السلطان والطاعون لا يعدان خطراً بالنسبة للقناصل ، إننا نقدر على اتخاذ الحيطة تجاه السلطان ، أما القناصل فإنهم يثيرونني »[١٧٣] . وتعالوا وتكبروا لدرجة أن تلك المكاتبات التي كانوا يبعثون بها إلى سليمان باشا دائماً تنقصها قواعد اللياقة فيشكو من هذا الأمر أكثر من مرة[١٧٤] ، ونراه يقوم بوضع بعض الأنظمة لعلها تصلح من الحال ، فيفرض على الأجنبي وجوب اتصاله بقنصله للتأشير على جواز سفره لدى وصوله ، ووجوب مثوله أمام السلطات المحلية للحصول على شهادة هوية يبرزها عند الطلب[١٧٥] .

ومضى القناصل وما يتبعهم من أصحاب الحمايات يمارسون نشاطاتهم المتعددة ويستفيدون بكل الطرق للعمل على مصلحتهم في جميع الميادين ، يضاف إلى ذلك الدور الخطير الذي لعبوه منذ بداية الحكم المصري في التعاون مع أعدائه ، فوكيل القنصل الفرنسي في دمشق دائم التردد بين موانى الشام ،

واتضح أن له علاقة مع عثمان باشا متسلم طرسوس في ذلك الوقت ، وعليه ينشر الأخبار التي تتفق مع المعسكر المضاد « يحضر لطرابلس ويشيع أخباراً تلائم الباشا »[١٧٦] . ولذلك أثره في مقتبل الحكم الجديد . وسلك القناصل طريق المؤامرات فكانوا عوناً للدسائس التركية المحركة للثورات التي استنفدت الكثير .

واستمر النشاط المعادي ، فعملوا على ترويج الإشاعات ، فيكتب إبراهيم إلى أبيه يبين أن وكلاء القناصل في صيدا وبيروت يذيعون أنباء مثيرة ، منها ما كتبه وكيل القنصل الفرنسي للقنصل الأمريكي في بيروت يخبره بأن الآلاي الثامن من المشاة أبيد عن آخره ، وأنه « لا بد من اتخاذ إجراءات لمنع هؤلاء من التعرض لأحاديث خارجة عن اختصاصهم »[١٧٧] . ولإدراك إبراهيم خطورة دور الأجانب أمر بفتح « جميع مكاتيب التجار شاردة واردة » ، لكن اعترض قناصل الإنجليز واحتجوا فوكل لهم « فتح مكاتيب رعاياهم »[١٧٨] . كذلك أسهموا في التحريضات ، فيطلب محمد علي من بوغوص التفاوض مع قنصل فرنسا العام لوضع حد لما يقدم عليه قنصل فرنسا في طرابلس ، فهو يحرض كتبة خزينة أدنه ، وأن هذه الأعمال « مخالفة للمجاملات الدولية وتعرض لشؤون البلاد الداخلية »[١٧٩] . لذا تبصر إبراهيم عند تلبية طلباتهم وإذا أجابهم فلا ترضيهم النتيجة ، فيشكو أحدهم الأمر « يجب أن يمر الطلب تحت أنظار دوائر كثيرة تبدي رأيها فيه ، ومن هنا ينتج التأخير والتسويف في الأعمال ورفض بعض الطلبات »[١٨٠] .

وبذلك كانت الإدارة المصرية على يقين من الموقف القنصلي ولكنها لم تكن راغبة في إثارة الدول ضدها ، لذا لم تقدم على أية إجراءات عنيفة إزاء ما كان هؤلاء يطعنونها به ، وعندما وجدت في النهاية استفحال الخطر من كل جانب أقدمت بدون تردد ، فنراها تقبض على لويس ابن القنصل كتافاكو أثناء تحريضه الأهالي على الثورة[١٨١] . وهكذا عمل القناصل وأصحاب الحمايات على تحطيم الوجود المصري وتركوا ما قدمه لهم جانباً وحاربوه وتمكنوا في النهاية من الانتصار عليه .

هوامش الفصل السّابع :

(١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٦٦ - ١ ، ١٦ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١)

(٢) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٠ ، ٩ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥ ، ٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، الوثيقة ٩٤ - ١ ، سلخ رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) ، محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، وثيقة ٢٧ ، ٢٧ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥) ، وشملت المناطق . الزيرب ، الرمثة ، عين الزرقاء ، البلقاء ، القطرانة ، الحسا ، ظهر العيني ، العقبة ، المدورة ، دار الحج ، تبوك ، الأخضر ، بركة المعظم ، الدار الحمراء ، مدائن صالح ، الزمرد ، الوالدة ، الهدية ، النخلتين ، نظيف ، علي ، الشهداء ، الجديدة ، حنين ، رابغ ، الخليص ، مكة .

(٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٥ ؛ ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٤٥ ، ١٢ دو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٥) معية تركى ، محفظة ٢١ ، ملخص الوثيقة التركية ٣٤٦ ، ٧ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٤٠ ، ٧ ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٤١ ، ٢٢ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٤) .

(٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٩٥ ، ٢٩ رجب ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٣ ، ١٤ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٢١ ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٨ ، ١٤ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢) نفس المصدر .
(١٣) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١٤) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٥ ، ٨ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥ ، ٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١٦) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، وثيقة ١٤٧ ، ٢٩ حماد الأول ، ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١٧) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، وثيقة ٩ ، ١١ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٩٥ ، وثيقة ٣٨ ، ١٣ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .
(١٩) Fo 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 15, Doum' op cit , pp. 201 — 205.
(٢٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، المكاتبة ٥١ ، ٦ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .
(٢١) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٢١ ، كتافاكو إلى البارون دوتنفيل ، ٢٢ ديسمبر ١٨٣١ .
(٢٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص القسم الأخير من الوثيقة ١٣٩ ، دو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .
(٢٣) نفس المصدر .
(٢٤) نفس المصدر .
(٢٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة ٤٣ ، ٦ ربيع الأول ١٢٤٨ ، صورة الوثيقة العربية ٥٠ ، ٧ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص القسم الأخير من الوثيقة ١٣٩ ، ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .
(٢٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص التقرير ٨٧ ، ١٢ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .
(٢٧) Cattaui : op.cit., p 74.
(٢٨) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٩٦ .
(٢٩) نفس المرجع ، ص ص ٩٥ ، ٩٦ .
(٣٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية $\frac{1}{3}$ ، غرة ذو القعدة
(٣١) نفس المصدر ، صورة الوثيقة ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(٣٢) نفس المصدر .

(٣٣) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٨ .

(٣٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٨١ ـ ١ ، ٩ رجب ١٢٥٤ (١٨٣٨) ، د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ١٤١ ، وثيقة ١٤٨ ، ١٧ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٣٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ١٠٠ ، ١١ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٤ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٣٧) Cattaui: op. cit., p. 74.

(٣٨) معية تركي ، محفظة ٢٤ ، دفتر ٥٣ ، وثيقة ٤٩٣ ، ٢٤ جماد الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٣٩) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، وثيقة ٤٦ ، ٥ شوال ١٢٥٢ (١٨٣٧) .

(٤٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣٢ ، ٢٠ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤١) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٨٥ ، ١٥ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، تلخيص الوثيقة ٢٢٢ ، آخر ربيع الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٤٣) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، وثيقة ٢ ، ٤ صفر ٩ رمضان ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٤٤) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، وثيقة ١٢٧ ، ٩ رمضان ١٢٤٩ (١٨٣٤).

(٤٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٤٦) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥١ ، ٢٤ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢)

(٤٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤٤ ، ٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، نفس المصدر .

(٤٩) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٣٧ ، ٦ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥٠) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صور لعربية ٢٣٦ ، ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥١) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٧ الشام صورة الوثيقة العربية ٢٤٢ ، ٣٠ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، د. أسد رستم · الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٦٧ ، وثيقة ٢٤ ، ٥ جماد الأول ١٢٤٧ (١٨٣١) ، المجلد الثاني ، ص ١٢٨ ، وثيقة ١٤٣ ، ١٥ ربيع الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٥٢) محافظ الأبحاث ، محمطة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ١٤٣ ، ٢٢ جماد الآخر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(٥٣) معية تركي ، محفظة ٢٣ ، دفتر ٥٢ ، وثيقة ٨ ، ٢٨ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٥٤) Douin. op cit., Le Baron de Boilecomte au Ministre, 31 Août, 1833.

(٥٥) Ibid, 6 Mai, 1833.

(٥٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجة الوتيقة ٤٢ ، ٢٦ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٥٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٠ ، ١١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥٨) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، رقم ١٨/٢٢ ، ١٢ ذو القعدة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٥٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، صورة المرفق العربي رقم ٢ للوثيقة التركية المترجمة ٨ ، ١٠ محرم ١٢٥٥ (١٨٣٩)

(٦٠) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١٦٤ .

(٦١) د. أسد رستم . الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٨٦ ، وثيقة ٣٥ ، ٧ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) ، وثيقة ٥٠ ، ١١ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٦٢) Fo. 78, Vol. 319, Campbell — Palmerston, May 18, 1837

(٦٣) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى شريف باشا حكمدار أيالات الشام .

(٦٤) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٩٦

(٦٥) Fo. 78, Vol 283, Mr Moore's Answers, Douin: op. cit., pp. 200, 201, Sabry: op. cit., p. 344.

(٦٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٥٣ ، ١٢ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٦٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة المضبطة التركية ٣٨ ، ١٠ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٦٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٠٥ ، ١٥ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣)

(٦٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٠٠ ، ٢٣ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٠) Perrier: op. cit., p. 66.

(٧١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٢١ ، ٢٢ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٢) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٤ .

(٧٣) Perrier: op. cit., pp 54—56.

(٧٤) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٧٦ .

(٧٥) نفس المرجع ، ص ٨١ .

(٧٦) نفس المرجع ، ص ص ٨٠ ، ٨١

(٧٧) معية تركي ، محفظة ٢١ ، ملخص الوثيقة التركية ٥٥٥ ، ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٧٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٧٨ ، ٢٢ جماد الثاني ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٧٩) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٣٥ ، ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٨٠) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٨١) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٣ .

(٨٢) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٥٧

(٨٣) د. عبد العزيز سليمان نوار : المصدر المذكور ، ص ٣٠٤

(٨٤) Dodwell: op. cit., p. 156.

(٨٥) د. عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ١٣١ .

(٨٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، وثيقة ٣٦ ، ١٠ رجب ، وثيقة ٩٥ ، ٢٩ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٨٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، ترجمة الوثيقة ١١٨ ، ١٣ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٨) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٢١ ، ١٣ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٣ ، ١٠ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٩٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، وثيقة ٤٢ ، ٣ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١)

(٩١) نفس المصدر ، صورة ترجمة المكاتبة ٣٨ ، أوائل رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) ، Fo. 78, vol 283, Campbell's Report, op cit

(٩٢) Ibid, Vol 319, Campbell — Palmerston, May 18, 1837.

(٩٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٨٥ ، محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة قسم من الوثيقة ١٣٧ .

(٩٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، تلخيص الوثيقة ١٤ ، ٦ جماد الأول ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٤ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٩٥) Cattaui op. cit , Duhamel à Boghos bey, Le 3 Juin 1836.

(٩٦) د أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ٧٨ ، وثيقة ٥١٧ ، ٢٤ ربيع الأول ١٢٥٦ (١٨٤٠)

(٩٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من التقرير ٢٤ ، ٣ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣)

(٩٨) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٩٩) Ibid, Vol 257, Campbell — Palmerston, April 18, 1835, No 11

(١٠٠) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit , Farren: op. cit., p. 439

(١٠١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧٢ ، ١٦ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٠٢) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٠٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٢٩ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠٤) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤/٧٣ ، ١٧ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٠٥) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٩١ ، ٢٩ محرم ١٢٤٨ ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٢١ ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠٦) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٢١ ، كتافاكو إلى البارون دوتنفيل في الاستانة .

(١٠٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٧١ ، ١٩ جماد الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، الرسالة من مندوب النمسا .

(١٠٨) المبلغ ٧٥٠٠ قرش ، الخوري بولس قرالي : المصدر السابق ، كتافاكو إلى الكافالير اليانودي بتشوتو قنصل النمسا في حلب ، ١٧ يوليو ١٨٣٢ .

(١٠٩) حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ص ٣٨ ، ٣٩ .

(١١٠) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١٠٤ .

(١١١) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Cattaui: op. cit., p. 7 Duhamal à Soliman Pacha, Le 21 Mai 1836

(١١٢) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، أمر منه إلى بوغوص بك ، ٢٩ رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١١٣) نفس المصدر .

(١١٤) Fo. 78, Vol. 320, Campbell — Palmerston, Oct. 4, 1837, No 57.

(١١٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٧٣/٩ ، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٥٠)١٨٣٧(.

(١١٦) Fo. 78, Vol 320, op. cit

(١١٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٨٥ ، ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١٨) محافظ الجهادية ، محفظة ١ ، رقم قديم ٥٥٧ ، ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١٩) ميخائيل مشاقة · المرجع المذكور ، ص ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(١٢٠) Dodwell: op. cit., pp. 181, 182.

(١٢١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٨٢ ، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٤٨ ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، ترجمة وتلخيص الجزء التركي من الوثيقة ٥١ ، ٦ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٢) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٦٥ ، وثيقة ٢١٥ ، ٢٤ محرم ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٢٣) نفس المصدر .

(١٢٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٨٦ ، ٨ ذو القعدة ١٢٥٤ (١٨٣٩) .

(١٢٥) د. عبد الكريم غرابية : المرجع المذكور ، ص ١٢٦ .

(١٢٦) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٩٢ - ٩٤ .

(١٢٧) كلوت بك : المرجع المذكور ، الجزء الثاني ، ص ٧٦١ .

(١٢٨) معية تركي ، محفظة ٢٨ ، وثيقة ٦٤ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٢٩) محافظ الأبحاث : محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٣٣ ، ٢٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، صورة الوثيقة ٧٥ ، ٧ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، ترجمة الوثيقة التركية ١٧٤ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٣١) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٣٢) معية تركي ، محفظة ١٥ ، دفتر ٤٠ ، وثيقة ٨٠٠ ، ٧ ذو القعدة ، وثيقة ٨٠٢ ، ٢٠ ذو القعدة ، وثيقة ٨٠٥ ، ٢٧ دو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢)

(١٣٣) نفس المصدر ، وثيقة ٨٢٠ ، ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، بيورلدي منه في ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محافظ الأبحاث ، ٦٤ ، ٦ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ١٦٤ ، ١٣ شعبان ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، معية تركي محفظة ٢٥ ، دفتر ٥٨ ، ٨ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤)

(١٣٤) Fo. 78, Vol. 315, Campbell — Sheriff Pacha, June, 1837.

(١٣٥) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة ٦٩ ، ٢٣ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣٠ ، ٢٠ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٤٣/٢٥ - ١،٢ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٣٨) Fo. 78, Vol. 342, Part I, Campbell — Palmerston, Jan 16, 1838, No 1.

(١٣٩) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى عباس باشا ، ٧ جماد الأول ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(١٤٠) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٤١) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، رقم ٥٠ ، ٢٤ جماد الآخر ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤٢) الأوامر والبيورديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى باغوص بك ، ١١ رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤٣) نفس المصدر ، ٢١ رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤٤) Fo. 78, Vol. 315, Boghos — Consuls Generals, England, Austria,

France, Russia, Alex. 19 Mai, 1837.

(١٤٥) Sabry· op. cit., p 383.

(١٤٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٥/٦٩ ، ٩ صفر ١٢٥٣ (١٨٣٧)

(١٤٧) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٥ ، ٢٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، وثيقة ٣ ، ٥ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٤٩) نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة التركية ٤٠ ، ٢٧ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة المكاتبة العربية ٧٨ ، ١٤ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٥١) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ص ٧٧ ، ٧٨ ، وثيقة ١١٥ ، ٢٢ ربيع الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٦٧ ، ٢٤ ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(١٥٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٢٩٦ ، ٢٧ شوال ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(١٥٤) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى باغوص بك ، ١٥ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٥٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، وثيقة ٥١٩ ، ٢٨ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ٢٠٨ ، ١٠ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٥٦) Fo. 78, Vol. 262, Farren — Chapeaud, Acting Consul, Feb 2, 1835.

(١٥٧) ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤١ ، ٢٣ محرم ١٢٥٣ (١٨٣٧) ، ترجمة الوثيقة ٢٢٧ ـ ٢ ، ٢١ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٥٨) نفس المصدر ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، مكاتبة ٢٠٩ ، ٩ شعبان ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(١٥٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥/١٧٨ ـ ١ ، ١٣ رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٦٠) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى باغوص بك ، ٤ رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٦١) Fo. 78, Vol. 321, Campbell — Palmerston, Oct. 13, 1837.

(١٦٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٧ - ١ ، ٢٧ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥)

(١٦٣) نفس المصدر ، وثيقة ١٣٧ - ٢ ، ٢٣ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٦٤) Sabry· op cıt , p 384.

(١٦٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، نفس المصدر .

(١٦٦) Fo. 78, Vol. 315, Farren — Palmerston, Jan. 17, 1837, No 4.

(١٦٧) Ibid, March 16, 1837, No 14.

(١٦٨) Ibıd, Vol 320, Campbell — Polmerston, July 19, 1837, No 42

(١٦٩) Cattauı. op. cıt., Farren — Duhmal, Sept. 27, 1837

(١٧٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ١٩٧/٢٥ ، رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٧١) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٣٦/٢٥ ، ٢٥ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) ، سليمان باشا هو الكولونيل Seve's الفرنسي

(١٧٢) Fo 78, Vol. 320, Campbell — Palmerston, Oct. 4, 1837, No 57.

(١٧٣) Cattaui: op. cıt., pp. 398, 399.

(١٧٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٧٠ ، ١١ صفر ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٧٥) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١٢٣ .

(١٧٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧ ، ٤ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٧٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٠٠ ، ١٩ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٧٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٠ ، ٧٢ ، ٢٥ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٢٢) .

(١٧٩) معية تركي ، محفظة ٣٩ ، دفتر ٨٨ ، وثيقة ١٣٥ ، ٥ ذو الحجة ١٢٥٢ (١٨٣٧) .

(١٨٠) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، كتافاكو إلى الخواجا فوسك قنصل النمسا العام في ليفررنو ، ٢٥ شباط (فبراير) ١٨٣٥ .

(١٨١) نفس المصدر ، كتافاكو إلى البارون ده ستورمر في الآستانة ، ٢٧ شباط (فبراير) ١٨٤١ .

الفصل الثامن

الالتزامات والثورات

أمام جميع الإيجابيات التي سجلت للحكم المصري ، كانت له سلبيات استغلها معارضوه لتكون الصخرة التي تحطم عليها ، فقد فرض على الشوام إمدادات إلزامية وساقهم للجندية وانتزع سلاحهم ، مما دفعهم إلى الخروج عليه والثورة ضده ، وكان من الممكن تفاديها حيث إن ما قُدم لهم فاق بكثير ما التزموا به . ولكن الألاعيب الخارجية لعبت دوراً جيداً بالسلبيات ونجح تخطيطها في النهاية ، وانفرط عقد الحكم المصري في الشام .

● **الالتزامات :**

فرضت الالتزامات على أهالي الشام ، وأجبروا على تأديتها لتغطية احتياجات القوات العسكرية من ناحية ، وللمساهمة في الأعمال التي تطلبتها سياسة الدولة من ناحية أخرى ، ومن أجل التنفيذ أقدمت الحكومة على شراء كميات كبيرة من المواد التموينية كالحبوب والأعلاف والأخشاب والزيت والتبن والزبدة والفول والشعير واللحوم ، وكانت البيوع جبرية على الأهالي ، ووزع المطلوب على المديريات المختلفة بأسعار مثبتة في وقت حصد المحصول ، وبطبيعة الحال لا بد وأن تكون موافقة لمصلحة الدولة ، ففي عام ١٨٣٤ كان سعر القمح مثبتاً بقرشين ونصف للقدح ، وفي عام ١٨٣٥ ارتفع إلى ثلاثة قروش ونصف ، وفي عام ١٨٣٦ وصل إلى أربعة قروش ، وهي أسعار منخفضة في هذا الوقت إذا قورنت بالأسعار على مدار السنة[1] . وبالنسبة للمواشي ،

فأعطيت الأوامر للمتسلمين والمشايخ بجلبها من القرى وذبحها بعد دفع قيمتها[٢] .

أما عند الحساب فتخصم الضرائب المستحقة على الأهالي ، وحين الوزن يطفف الكيل ، ثم تنقل الإمدادات على حسابهم فيتحملون تكاليف النقل الذي يصحبه عدد منهم ، ووفقاً لبعد المسافة يكون وقت العطلة ، وأحياناً لا يتم استلام جميع المقرر بل تتحصل الحكومة على ما تحتاج إليه ويترك الباقي تحت طلبها[٣] . وخصصت لهذه المطالب شوناً قريبة من القرى ، وكل شونة لها ناظر ومدير ومباشر وسكرتير ومساعدون واثنان من كتبة الحسابات ، ولهؤلاء الموظفين وسائلهم الخاصة للانتفاع[٤] . وبذلك لم يخل الأمر من أهواء المصالح الشخصية رغم الرقابة والنظام والدقة ، ولنا أن نذكر أنه في إطار هذا الإلزام والتشديد ، هناك صور أخرى للتخفيف عن الأهالي ، وعلى سبيل المثال ، صدر أمر عام بتكليف متسلم غزة بمقايسة الشعير الموجود في شونته لعلوفة خيول الآلايين المعسكرين في المنطقة « فإذا ظهر أن الموجود منه يزيد على اللازم ، فيصرف المقدار الزائد لعابري السبيل من مستخدمي الحكومة ويمتنع عن اشتراء الشعير من الأهالي »[٥] . وقد تمت معافاة بعض المناطق من هذه الإمدادات مثل أدنة[٦] .

وألحت الحاجة لطلب دواب الحمل ـ الجمال ، الخيل ، البغال ، الحمير ـ ومارست السلطة وسائل العنف في جلبها من عقر دارها ، وألقي على عاتقها تلبية متطلبات الجيش ، فتولت عملية النقل إلى المخازن ، وعند تغيير المواقع أصبح عليها أن تتحرك هي الأخرى ، وحملت المهمات الحربية والذخائر والمعدات إلى مسافات بعيدة ، كما نقلت العمال اللازمين للأشغال العامة ، أيضاً استخدمت في توصيل المعادن والأخشاب إلى الأماكن المطلوبة[٧] . وأثر هذا على أصحابها الذين تضرروا من إجهادها بطلوعها الجبال وإرهاقها ، بالإضافة إلى تحميلها فوق طاقتها ، وسوء معاملة رجال الحكومة لها ، وعدم الرفق بها ، فتعود وهي مجروحة ، ثم الأجر الضئيل الذي يتحصلون عليه مقابل ذلك جميعه ، إذ قدر للدابة قرش ونصف في اليوم ، في

وقت كان إيجارها يتراوح من ٥ ـ ٦ قروش ، ولكن على أية حال فإن ما يدفع أكثر مما كان تدفعه الحكومة العثمانية ، وأخيراً فعلى صاحبها أن يسير معها المسافات الطويلة ليعود بها ثانية[٨] .

وانعكس الوضع على النقل الداخلي ، فتبقى البضائع في الطريق عدة أيام على مسافات بعيدة من المدن لعدم وجود من يحملها ، ولم تحترم تلك العقود المبرمة بين أصحاب الدواب والتجار لنقل بضائعهم ، ومن حمَّل دوابه أنزل ما عليها لتؤدي الأعمال المطلوبة منها للأشغال العامة[٩] ، وعليه ارتفعت أسعار النقل الداخلي حوالي ٦٠٪[١٠] . وفي عام ١٨٣٦ طلب إبراهيم خيولاً للفرسان ، وفرض على أصحاب الجاه والمراكز والثروة أن يقدموا ما بين ثلاثة وواحد منها ، وصرف لهم نصف قيمتها الحقيقية ، وغطيت احتياجات سلاح الفرسان[١١] . ويتبين أنه ضغط على الأهالي ليتم نوال المطلوب ، وقد تضايقوا من هذا الأمر ، ففي شكوى من قرية « الحارة » من قرى « الجيدور » وضح أن محافظ حوران طلب منهم « جمال المشال زخرة فوق طاقاتهم ، وأن الجمال الموجودة عندهم ما عمال يكفيهم لأشغال قريتهم » فيتحرر إلى المذكور « أن يعاملهم بالرفق والإنصاف في أمر الجمال ولا يكلفهم إلا على قدر طاقاتهم »[١٢] وبذلك كانت المرأفة أحياناً تتدخل .

وكان للنقل البحري أهمية في هذا النطاق ، حيث طلبت سفن البضائع ومواعين الساحل للمهمات الأميرية والخدمات العامة ونقل القوات والمعدات[١٣] ، وجُعل استخدامها لوقت الحاجة « ولا يكون بوجه المداومة لأجل عدم السخرة بل حين اللزوم يشتغلوا بالمقتضى في الميري وحين عدم اللزوم يؤذنوا بالشغل للتجارة[١٤] ، واتفق مع التجار والربانية على أجور النقل بحيث « تعطى لهم الأجرة على الوجه اللايق . . . ولا يحصل لهم مغدورية » ، وصدر الأمر بدفعها إليهم في حينها « بدون تأخير حين وصولهم إلى المواني التي يبحرون إليها »[١٥] . وعلى هذا كانت الإدارة المصرية تحاول الموازنة بين متطلباتها وعدم عرقلة الدورة الاقتصادية .

وفي البداية وقع إسكان القوات على عاتق الأهالي وخاصة في المدن الساحلية ، فأخلوا بيوتهم ليس من أجل هذا الغرض فقط ، وإنما أيضاً لاستعمالها كمخازن للسلاح والغلال[١٦] . ووصف المعاصرون الوضع وبينوا أنه حتى الجوامع والمدارس تحولت إلى سكنى للقوات[١٧] . وبالنسبة للأهالي فصدرت الأوامر باتخاذ الوسائل لإسكانهم[١٨] ، ولم يطيل المقام على هذا الحال ، فبعد إجراء التنظيمات الخاصة بثكنات القوات بدىء في إعادة المساكن أصحابها[١٩] .

وأخيراً يأتي ما فرض على العمال من التزامات ، فاستخدموا في بناء الثكنات الكبيرة في بعلبك وزحلة ودمشق وأنطاكية وحلب وحماة وبيروت ، وأقاموا التحصينات في عكا وبوغاز جولك وعنتاب[٢٠] . وقاموا بتقطيع الأخشاب وجمعها للتصدير ، وفصل قطع الأشجار يستمر من منتصف مارس إلى منتصف نوفمبر ، ويجمع فيه ما يقرب من ١٤ ألف طن ، ومثل النقل من الجبال للساحل صعوبة ، ولم يكن الأجر يتناسب مع هذا العمل الشاق ، إذ حصل العامل على قرشين ونصف يومياً ، ومن تصحبه دابته يرتفع أجره إلى ثلاثة ونصف من القروش ، وأخيراً أجبروا على العمل في مناجم المعادن[٢١] .

وكان على هؤلاء العمال أن يتركوا قراهم وأسرهم لأوقات طويلة وغير محدودة وبأجور لم تكن متوازية مع أسعار السوق ، فالبناءون والحدادون أعطوا ٤ ونصف قرش من الحكومة بينما يتقاضون خارجها من ١٠ - ١٤ قرشاً[٢٢] ، ويرجع سر هذا الارتفاع الأخير لقلة الأيدي العاملة ، نظراً لالتحاقها بالأعمال الأميرية . وعندما كان المكاريون يحملون الفحم الحجري ونظراً لتعرضه للشمس والهواء أثناء نقله ينقص وزنه ، فيلزمون بدفع الفرق وعليه يكاد يصبح عملهم بدون أجر ، هذا بالإضافة إلى التلاعب في الميزان الذي يختلف عند التسليم والإستلام[٢٣] . وهذا عبء صعب ألقي على عاتقهم .

ومما يذكر أنه من بين العمال الذين استخدمتهم الحكومة عدد من المسيحيين[٢٤] ، وفي البداية كانوا معفين من آداء الأشغال العامة ولكن حين تضرر باقي العناصر وضعوا تحت الخدمة ، فعندما اشتكى أهالي الناصرة بأن

تلثي أهلها سقطت من عليهم تلك الأعباء ويطلبون المساواة ، تم عمل إحصاء وتبين صدق أقوالهم ، وبالتالي طُلب الباقي للعمل « إن خدام الدير الإفرنجي وخدام الإفرنج والبقية يخصهم في هموم البلد كل واحد بسوية أقرانه وهذا إنصاف وفيه راحة للرعية »[٢٥] .

ومما لا شك فيه أن هذه الأوضاع الجبرية أثرت على الاقتصاد وأسهمت في خلق العقبات ، فشيوخ القرى يشكون من قلة الرجال والدواب مع حلول موسم الحصاد ، ويأتيهم الرد بأن العودة بعد الإنتهاء من الأعمال التي يقومون بها[٢٦] . وساد الإستياء من جراء تلك الإلتزامات واستخدمت الطرق للخلاص منها « العمال المنتدبون من الأهالي طهروا الخندق ، وأن أكثر من ألف عامل يدخلون القلعة ليعملوا بها ، وأن الباقين من العمال يتخلفون عن العمل فراراً من حرارة الشمس »[٢٧] . ومنهم الهاربون للقنصليات ليحتموا بها وخاصة أهالي بيروت الذين « لم يكد يسمعون كلمة الخدمة أو قضاء مصلحة فإنهم ينصرفون ويلتجئون إلى قنصل من القناصل المقيمين في بيروت ويترجونه أن يحميهم ويمنع عنهم الطلب »[٢٨] ، وحاول إبراهيم الوقوف أمام هذا التصرف ، فصدر أمره بأن من يهرب « تأتوا به إلى الديوان حتماً وتضربوه ٥٠٠ عصا لكي تفهموه بهذه العقوبة أنه ممنوع بتاتاً الإلتجاء إلى الغير ، ونطلب أن تكون تلك العقوبة نظاماً دائماً ، وأن تعلنوا كذلك هذه العقوبة لكل واحد من مشايخ حارات بيروت ، وأن تأمروهم وتنهوهم أن يعلنوها ويبلغوها لأهالي حاراتهم ويفهموهم إياها »[٢٩] . وكانت القيادة ترى أنه ما دام هناك من يتمتع بخير البلاد الذي عملت الإدارة المصرية على زيادته فلا بد كما استفاد منها أن يقدم خدماته لها ، ولكن هذا الأمر ساعد على النفور بين الحاكم والمحكومين .

وأجمعت الآراء على أن التجنيد الإجباري كان أكبر العقبات التي صادفت الحكم المصري في الشام ، وقد أقدم عليه لسد متطلبات التكوين العسكري في ظروف ملحة جعلت الإنضمام لصفوف الجيش أمراً حتمياً ، نظراً لتلك الحرب القائمة بين حاكم مصر والسلطان ، هذا من ناحية ولاستتباب الأمن ، والقضاء على أية حركة معادية للنظام القائم ، وكسر شوكة العصبيات والإقطاع ،

وتليـين طبيعة الأهالي بإخضاعهم لنظام عسكري صارم من ناحية أخرى .

وبدىء في تنفيذ تلك السياسة مع بداية الحكم المصري وفقاً لرغبة محمد علي ، فجمـع أصحاب المـراكـز في البـلاد بمـا فيهم القضـاة من أجـل هـذا الغرض ، وبحث في الطرق المختلفـة التي تُسلك لتجميع الأفـراد ، وحررت الأوراق الخاصة بالمجندين لإرسالها للضواحي والنواحي ، وواضح أن التركيز انصب على دمشق وحلب ونابلس وجبل الدروز(٣٠) . وعند الطلب بفرض زيادة على العـدد المحتـاج إليـه حتى إذا وجـدت الصعـوبـات وقـل العـدد يغـطي الاحتياج ، ففي البداية فرض على حلب ألف جندي ثم أنقص إلى ستمائـة ، وقسمت المبـالغ المعتمـدة لتجهيز السفـر على العدد الجـديد ، فبعـد أن كان نصيب الفرد ١٦٠ قرشاً أصبح ٣٠٠ قرش(٣١) .

ولم يكن الأمير بشير يؤيد هذا الاتجاه ، فأثناء لقائه مع شريف بخصوص ذلك الأمر أبدى تخوفه من هذا السلوك وبين « أن أهل هذه البلاد إنما يخشون حكومة مصر ويخافونها بسبب هذا النظام ، فلو أقدمنا على جمـع هؤلاء الأنفار المطلوبين فلا يبعد أن تقوم فتنة » ، ولكن شريف رد عليه باستعمال القوة والقهر في تنفيذ المطلوب(٣٢) . وصدر الأمر إلى الأمير بالإسراع في جمع الأعداد من رجال الجبل وإرسـالهم للقيادة(٣٣) . ولأول وهلة ظهـر عليه التمنـع فوجـه إليه مرسوم « اعتذاركم عن الـ ٣٠٠ نفر من أهالي الجبل المطلوبين إلى رومة قلعة الجبـل بسبب عـدم معـرفتهم اللغـة وبعـد المسـافـة ، يقتضي المبـادرة بإرسالهم »(٣٤) . وعلى ذلك سار في اتجاه التعاون في هـذا الميدان حتى أنـه ألحق ذويه من صلبه بالخدمة العسكرية(٣٥) ، وعلى نفس الطريق سـار الشيخ حسين عبد الهادي ، فعنـدما طلب منـه الرجـال نفذ في الحـال وتقدمهم ابنـه سليمان وخرجوا من نابلس لطرابلس(٣٦) . ومضت الإجراءات من غير إعاقة ولا تـوقيف ، وأخذ رجـال الإدارة على عاتقهم المسؤوليـة « وحالاً بـادرنا من دون تأخير برقم كتابات عمومية للجميع حسب المطلوب »(٣٧) .

وأيقن إبراهيم ما قد يواجهه من مشاكل والتي حدثت بالفعل في المناطق

الجبلية ، فأرسل لأبيه يعلمه « لا يتوقع أن نعاني صعوبة في التجنيد من البلاد ذات القلاع بخلاف ما إذا أريد التجنيد من جبال القدس ونابلس والخليل ، فيهربوا إلى ذرى الجبال »[٣٨] . وفي بادىء الأمر استُعملت القوة في إلقاء القبض على الرجال وجمعهم وإرسالهم إلى المعسكرات ، ووجدت صعوبات بالغة في هذا الشأن ، وتحير إبراهيم وبحث عن كيفية معالجة هذا الموقف هل « يعلن أنه ستحفر ترعة في يافا وينزل إليها من الجبال الثلاثة عشرة أو الخمسة عشرة ألف شخص للعمل في الترعة المزعومة حتى إذا نزلوا جميعاً طوقوا بالجنود وأخذ منهم من يعملون للجندية »[٣٩] . وأخيراً رئي إتمام عملية الحصر على أساس توزيع الفردة ، وأن يجند نسبة ١٠٪ من كل حي من الشباب ويستثنى الأجانب والمسنون وأصحاب الرتب والأفندية والموظفون والقضاة والعاملون في الجمارك والتجار والمشايخ وعلماء الدين[٤٠] ، هذا بالإضافة إلى أهل الذمة لأنهم يدفعون الجزية ، وهذا بخلاف الوضع في لبنان فإنهم كانوا يؤخذون نظير الدروز[٤١] .

واستقرت كراهية الجندية في القلوب ، فالشوام كالمصريين نفروا منها وأحبوا الأرض وارتبطوا بها ، ولم تكن الحرب التي سيدخلونها من أجل الدفاع عن النفس أو مصلحة لوطنهم أو لتحقيق انتصار لزعيم لهم ، إنما كان فرضاً عليهم أن يلتحقوا بالجيش بدون نظام محدد أو مدة معينة ، فاعتبر من دخله مفقوداً ، ولم يكن التسريح يتم إلا مع العاهات المستديمة « في أرجلهم أو في عيونهم أو في رؤوسهم »[٤٢] ، أي إذا أصبحوا في حالة لا يصلحون معها لشيء . لذلك ومحاولة للتخفيف ولإبعاد اليأس نبتت فكرة تحديد فترة زمنية يسرحون بعدها ويجند غيرهم بدلاً منهم ، فأصبحت مدة الخدمة العسكرية خمس عشرة سنة للمجندين الجدد ، وأن يخصم من المدة التي أمضاها القدماء خمس سنوات ، ويتم التقيد من يوم الحضور ، ويسرحوا بانتهاء مدتهم[٤٣] . وعلى هذا الأساس مضي في عملية الجمع نظراً لاستمرارية الحاجة للرجال حتى الدروز المعارضون للجندية خضعوا لها[٤٤] . ولم يقتصر أمر التجنيد على الإلتحاق بالجيش بل دخل في نطاقه الأسطول[٤٥] .

ومع تأجج الثورات ضد الحكم المصري ضغط على مسألة التجنيد ، وتم تجميع ٢١ ألف جندي في بداية ١٨٣٥ ، ولم يمثل ذلك إلا ربع من الذكور اللائقين صحياً ، وبقدر المستطاع استبعد منهم عمال الزراعة والصناعة والتجارة ، كما استثني المسيحيون[٤٦] ، لكن جرت بعض المحاولات لإدخالهم تحت هذا النظام ، فيذكر كامبل لوزير الخارجية البريطانية ما تم بشأن ضم بعض المسيحيين للحركة « تم التجنيد الإلزامي في سوريا حيث تكونت فرق عسكرية وأرسلت بعض الإمدادات إلى الإسكندرية ومن بين هؤلاء ومع الأسف أكثر من مائة مسيحي من بيت لحم وضواحيها »[٤٧] . ويتذمر القناصل من هذا الإجراء ، وعلى الفور طلب كامبل من بوغوص إعادة المسيحيين إلى منازلهم ومعاقبة من أقدم على تجنيدهم ، كذلك فعل القنصل الفرنسي وبين ما لفرنسا من حق حماية مسيحيي البحر المتوسط وكيف أن الكاثوليك يعيشون في كنفها ، وبين استلامه لشكاوى من رهبان الشام بشأن ذلك[٤٨] . وانتهت المفاوضات واتضح أن هؤلاء المسيحيين لا يتجاوز عددهم ٥٩ ، وأنهم أرسلوا إلى الإسكندرية للعمل بترسانتها نظير أجور والسبب مشاركتهم في الثورة ضد الحكم ، وأكد محمد علي للقنصل الفرنسي أنه لن يجند مسيحياً آخر ولن يطلب المزيد[٤٩] . وواصلت مجهودات القناصل المكثفة ـ وخاصة الإنجليز ـ للوقوف أمام أية إجراءات يستشم منها تجنيد المسيحيين ، فأرسل كامبل لحكومته يؤكد أن لأوروبا الحق في الحصول على استثناء للمسيحيين من التجنيد ، ويبين ما يقوم به القناصل ـ فارن ، وري ، مور ـ لمنع مجرد الإقدام على أية خطوة تجاه ذلك ، ولكنهم لم يستطيعوا رفع أعباء الأعمال والخدمات العامة عن الحرفيين منهم[٥٠] . وفي هذا النطاق نذكر أنه اعتماداً على صداقة الزعامة المارونية أمكن لها تقديم تسعة آلاف ماروني للجندية ، وقد قام البطريرك يوسف حبيش بدوره في ذلك[٥١] .

ولإسقاط هذا النظام القاسي والهروب منه لجأ البعض للدخول تحت الحماية الأجنبية خاصة في بيروت ، ففي تقرير من الميرلاي الثامن مشاة إلى إبراهيم يسطر فيه « منذ أن ظهرت مسألة التجنيد النظامي أخذ بعض أفراد من

الأهالي ممن لم يكونوا مقيدين في سجل الحماية يخدمون طائفة الإفرنج من جديد ، وفي الوقت نفسه يحضرون دكاكينهم ويشتغلون بالبيع والشراء »[٥٢] ، وأصبح المتمتعون بالحماية يحملون العصا وإذا تعرض لأحدهم يقول « أنا تابع الحكومة الفلانية »[٥٣] .

وحوصرت القنصليات ووضع عليها الحرس حتى تكسر هذه الحركة ويمنع إلتجاء الأهالي إليها ، وانتشرت القوات في الشوارع والحدائق ، ودخلوا بعض الكنائس لاعتقادهم بوجود المختفين فيها ، وقبضوا على كل من صادفوه دون تمييز بين الأجناس ، رغم أن التعليمات تقضي باستبعاد الأجانب أو المتزيين بملابسهم من قائمة المطلوبين ، وسيق الجميع للمعتقلات ومن بينهم قواسو القناصل ، فضرب البعض وجرح الآخر ، ولكن حقق في هذا الموضوع ، وأفرج عنهم ونال المخطئون جزاءهم[٥٤] . ولم يوضع حد لهذا الأمر إذ فتحت القنصليات أبوابها للمعاكسة ، مما اضطر أربعة من القوات إلى اقتحام للقنصلية الإنجليزية في حلب لمطاردة أحد المتهربين[٥٥] . ومما تجدر الإشارة إليه أن اليهود كانوا يلبسون المسلمين زيهم حتى لا يلقى القبض عليهم[٥٦] .

وتعددت طرق الإستيلاء على الشباب التي لم تنج منها أية أسرة ، إذ هوجمت المنازل ليلاً واقتحمت وأحيطت المساجد بالقوات ، وأقفلت أبواب المدن عقب فتح أسواقها واستولى على من فيها ، واستعملت وسائل العنف بأوامر من شريف ، وعقب عملية الفرز يخلى سبيل من لا تنطبق عليه الشروط ، وأمام هذا اندفعت سيول الهجرة من الشام إلى الأراضي العثمانية ، في الآستانة وبغداد والموصل ، وهناك من ركب البحر إلى قبرص ، والبعض اختبأ في الكهوف ، وبلغ أن أقدم بعض الدروز على اعتناق المسيحية للخلاص من الجندية[٥٧] ، وحتى من أحدث بنفسه عاهات ليستبعد جند نظراً للحاجة الملحة ، ووضع هؤلاء المعوقين في فيالق المؤخرة[٥٨] . وأثر هذا الوضع على اقتصاديات البلاد من ناحية ، والحالة الاجتماعية من ناحية أخرى ، فتمزق شمل الأسر ، وتركت النساء والأبناء بدون رعاية ، ولم يعد الكثير ممن جندوا

حيث أفنتهم الحرب وتركوا وراءهم المعذبين .

وطبق نظام الكفالات على المجندين ، وذلك بأن يتعهد ويقر قريب المجند بإحضاره عند هروبه[٥٩] ، واستعمل البدل في بعض الأحيان « وبعض ناس مقتدرين أو لهم ملك باعوه واشتروا (دفعوا) بدلات عن أولادهم بمال جزيل وبالجهد الجهيد حتى يعطوهم أولادهم بالبدلات المذكورة »[٦٠] ، وارتفعت الأسعار في هذا الشأن « وإذا انمسك ولد من أولاد الأغنياء يقدموا بدله واحد من الفلاتية حتى وصل ثمن البدل إلى عشرة آلاف »[٦١] . ومع هذا فلم يكن بالصورة الرسمية ولم يستمر إذ رفضه إبراهيم[٦٢] . ووجدت الرشوة مكاناً لها ، فرئيس الحي الذي عليه أن يسلم العدد المطلوب لعب بهذا الأمر ، وأصبح يقوم بعملية تبديل بين شخص وآخر وفقاً للمبلغ الذي يقدم له ، وعلى ذلك لم تتمكن الأرملة الفقيرة أن توجد ما تعطيه لإنقاذ ابنها الوحيد من هذا المصير[٦٣] . وامتدت الرشوة إلى الذين تولوا مهمة الفحص ليستغنى عمن قدم المقابل[٦٤] ، وأيضاً للقوات أنفسهم الموكول لهم أمر الجمع[٦٥] . وهكذا وجد المال طريقه وألقيت الأعباء على غير القادرين .

وفكر إبراهيم في التخفيف عن طريق النظام الذي اتبعه بونابرت ، وهو يعطي الفرصة لبعض المطلوبين للجندية في السن الواحد أن يسرح البعض لظروف قياسية خاصة ، ولكن عدم وجود سجلات لقيد المواليد والوفيات وقف عقبة أمام التحقيق[٦٦] . وقد حدثت بعض الحالات الاستثنائية البسيطة التي تقرر فيها العدول عن تجنيد البعض ، فأحياناً لتحقيق مصلحة الدولة مثلما حدث مع أهالي « ايج ايل » فتركوا لمهمة تقطيع الأخشاب[٦٧] ، وأحياناً أخرى لتوسط بعض المقربين ، فحدث أن أطلق إبراهيم سراح « عشرة أنفار من أهل بيروت من الخدمة العسكرية ممن كانوا فقراء وأصحاب عيال »[٦٨] .

هذا وقد جرى إقدام بعض الأهالي على الجندية بمحض رغبتهم واختيارهم ، ففي يافا طلب حاكمها الموافقة على إلحاق الراغبين في التجنيد بالمعسكرات « وأمر سليمان أفندي بإرسال الجهاديين تحت قيادة صاغقول

أغاسي مع مؤونتهم »[٦٩] . وفي كوتاهية أقبل شبابها على الجندية « فأمر دولته إلحاقهم بالآلاي الرابع الفرسان ـ وتدريبهم »[٧٠] . ونرى إبراهيم يكتب لأبيه يعلمه « أن أولاد سكان الشام ووجوهها يحضرون من تلقاء أنفسهم ويلتحقون بسلاح الفرسان بمحض رغبتهم وكمال محبتهم ومنهم نجل عبدكم أحمد بك متسلم الشام فإنه التحق بآلاي الفرسان كملازم ثان »[٧١] .

ويلاحظ أن الحاصلين على الرتب في الجيش ينتمون إلى طبقة معينة « أولاد وأقارب وجوه الشام »[٧٢] ، فمنحوا الرتب وفقاً لمراكزهم الاجتماعية ، وعلى سبيل المثال رقي ابن مفتي دمشق إلى رتبة قائمقام ، ودخلت الرتبة كنائب حلب وقد سبقتها رتبة مير آلاي التي منحت هي الأخرى لأحد أبناء أهل البلاد[٧٣] . وبذلك خضع أصحاب المكانة المرموقة للنظام العسكري ، وثبت أيضاً أنهم جندوا بناء على أمر إبراهيم[٧٤] ، وربما هدف إلى القبض على زمام هذه القوة ، ولتكون بين أصابعه ضماناً لاستمرارية خضوع الشام . هذا وكان للملمين بالقراءة والكتابة نصيب في نفس المجال ، فقد رقوا حتى رتبة يوزباشي[٧٥] .

ونجحت الإدارة المصرية فيما أرادته وفرضته وحققته ، ولكنه كان في نفس الوقت على حسابها إذ كلفها الكثير ، وارتفع عدد المجندين إلزامياً إلى ٤٥ ألف جندي مضافاً إليهم الاحتياطي الذي قدر عدده بـ١٨ ألف جندي ، ومن بينهم ١٣٠٠ من البدو ، ولزيادة هذا العدد عن الحاجة ، أرسل إلى مصر ١٩,١٦٠ جندياً وزعوا بين القاهرة والصعيد[٧٦] . وأخيراً يمكن القول أن هذا العمل حمل تياراً جرف معه مميزات عديدة جاء بها الحكم المصري وخلق الإستياء الذي نفذ إلى الأعماق ولبى كل نداء يعلن الحرب ضد هذا الحكم .

وأخيراً تأتي مسألة خطر اقتناء الأسلحة لتوسع جبهة الرفض للنظام القائم ، فقد تعود أهالي الشام على حمل السلاح نظراً للظروف الطبيعية التي عاشوها ؛ فالصحراء الممتدة على الحدود تسكنها القبائل البدوية ، ومن مستلزمات حياتها الإغارة على مناطق السكان ، إذن لا بد من مواجهتها عن

طريق السلاح ، أيضاً أعطي الطابع الإقطاعي التشجيع لاقتنائه . لكن بوصول الحكم المصري للشام أصبح من الضروري أن تتغير الأوضاع ، فمن سياسة القيادة المصرية تجريد الأهالي من أسلحتهم حتى تتمكن من القضاء على أية معارضات تستخدم السلاح ، أنه كان الرصاص وصفائحه من الممنوعات في التجارة ، وإذا تم استيرادها فيلزم بيعها للحكومة(٧٧) . وبذلك تولد طرفاً نقيض ، الأهالي الذين رأوا في السلاح السلطة والقوة والشكيمة ، والحكومة التي اعتبرته خطراً عليها وخاصة أنه لم يعد له الأهمية السابقة بعد أن أخذت الدولة على عاتقها إقرار الأمن وتطبيق النظام وإسباغ الحماية على رعاياها ، هذا بالإضافة إلى رغبتها في العمل على وقف الجريمة التي يشجع وقوعها إحراز السلاح(٧٨) .

وصدرت أوامر نزع السلاح ، ولم يكن ذلك بجديد كلية حيث جرد المسيحيون من أسلحتهم أثناء حكم درويش باشا عام ١٨١٩(٧٩) ، لكن لم يطبق الأمر على المسلمين ، وكان من الصعب الرضوخ لإرادة القيادة المصرية في هذا الشأن ، لذا أقدمت على جميع الطرق التي تمكنها من جمع السلاح ، ودارت المراسلات بين المسؤولين المصريين لتوضح عمليات الضغط التي تتخذ ، فيقول شريف لإبراهيم أنه تمكن من إحضار ٣٣٠٠ بندقية في خمسة أيام ويشرح كيف جرى التنفيذ « وعبدكم لا يتهاون أصلاً في تضييق الخناق وتوقيع الضرب والحبس على الوجه الذي تقتضيه الظروف بقدر الإمكان »(٨٠) .

ومضى البحث والتقصي لضبط الأسلحة ، واستؤجر شخص من كل حي ودفع له ٥٠٠ قرش ليكشف الأسلحة المختبئة ، وعندئذ يفرض على أصحابها العقاب والذي حدد بـ ٥٠٠ جلدة ، ومن تكن لديه اللياقة يرسل على الفور إلى سجن عكا ، ويؤكد إبراهيم لحاكم الشام « يا شريف باشا شدد على مشايخ الحارات ، فإن المطلوب العالي هو أن تعملوا ما يمكن عمله في سبيل جمع الأسلحة فتجمعوها كلها »(٨١) .

وتوالت البلاغات على القائد بكميات الأسلحة التي جمعت من مدن

الشـام ، والنسبة اليـومية لكـل مدينـة حوالي ٦٠٠ بنـدقية ، ونـزل المسؤولون بأنفسهم للإشراف على هذا العمل[٨٢] ، وأخذ على الوجوه والأعيـان المواثيق بعد أن حملوا المسؤولية بتحديد الوقت لانتهاء التسليم ، وحينما دعوا إلى مقر الإدارة بحلب وشـدد عليهم فردوا بقـولهم « لقد حلَّفنـا جميع السكـان الأحياء واحـداً واحـداً بـالـطلاق والعتـاق وتمكنـا بـذلـك من جمـع عـدة مئـات من البنادق »[٨٣] ، كما حـرر شيوخ الحـارات سندات على أنفسهم بـأن « كل من اتوجد عنده سلاح من الآن إلى بعد سنتين يكون قصاصه القتل »[٨٤] . وقدرت الأعداد وفقاً لدفاتر الفردة . معنى هذا أن افتُرض أن كل فرد يمتلك السلاح ، ونزلت القوات واستخدمت القوة لإتمـام هذا العمـل[٨٥] ، وتحير من لا يقتني السلاح وخاف من العقاب ، فاضطر لشرائه ليقدمه ويسقط عنه الحساب[٨٦] . وقـد اشتدت إجـراءات النزع مـع الثورات وحـركات التمـرد والعصيان ، ففي عنتاب جرد أهلها من السلاح ، وكانت القسوة واضحـة في كبح جمـاحها ممـا اضطر الكثير لاتخاذ طريق الهجرة والرحيل[٨٧] .

واستمرت حركة نزع السلاح على قدم وساق ، وفي خلال ستة عشر شهراً تمت عمليـات سحب الأسلحة من الشـام[٨٨] . ولم يعف إلا مدن الحـدود إذ كـانت لهـا المعـاملة الخـاصـة ، فقـد سمـح لأدنـة وطـرسـوس بـاستعـادة أسلحتهم[٨٩] . أما عن لبنان فلم ينزع سلاح الدروز فيها ، ويحدد محمد علي لانه السبب « بما أن الدروز أيدونا أثناء الثورة ، فلو نزع سلاحهم لكان شيئاً لا يليق بالإنسانية »[٩٠] ، ولكن لم يدم الحال على هذا المنوال إذ عارض الدروز التجنيـد الإجباري ، فصـدر أمر والي مصـر بعدم استثنـائهم وإخضـاعهم لمـا تقرر[٩١] ، وفرض عليهم عن كـل يوم تـأخير في تلبيـة الطلب « ثلثمـائة كيس مصروف العسكر »[٩٢] ، هذا بالإضافة إلى تهديد إبراهيم لهم « وإنه إذا حضر ووجـدهم غيـر ممتثلين يضـربهم أينمـا كـانـوا ويخـرب بيـوتهم ويقـطع أرزاقهم »[٩٣] . وفي البداية لم يطبق الإجراء على المسيحيين ـ الموارنة ـ بـل إنهم شجعوا على حمل السلاح ، فأرسـل إليهم محمد علي ١٦,٠٠٠ بنـدقية لتوزع عليهم ، وصرح بأن هذا الامتياز وراثي[٩٤] ، وذلك لاستمـالتهم للإدارة

المصرية والحصول على مساعدتهم أثناء ثورة الدروز .

ولكن حتى لا يتمسك الدروز بموقف إعفاء المسيحيين ، وللقضاء على سبل ومنافذ إخفاء الأسلحة لديهم ، ولإحساسهم بهذا الامتياز ونزوعهم لاستغلاله ، ولفتح صدورهم لمؤثرات الدول وأراجيفها ، رئي أن ينزع سلاحهم[٩٥] . وراقب إبراهيم بالتعاون مع الأمير بشير هذه المسألة[٩٦] . ولم يكن ذلك بالأمر الهين في جبل لبنان لصلابة أهله وعنادهم وخاصة أن هذه المنطقة متأصل فيها غريزة اقتناء السلاح حتى أنه أسهل عليهم « تسليم نسائهم من تسليم سلاحهم »[٩٧] . وتغير الموقف مع اشتداد الثورة والظروف الخارجية التي كانت عوناً لها ، ومحاولة لاكتساب أية خطوة تساعد على الانتصار والبقاء صدر الأمر « بالعفو عن طلب السلاح »[٩٨] ، لعل هذا يهدىء من العاصفة ، ولكن لم يأت العدول بنتيجة بعد أن استفحلت الأخطار وأحاطت بالوجود المصري من كل جهة .

● **الثورات :**

كانت الإجراءات التي أقدمت عليها الإدارة المصرية رغبة في تغيير مسار المنطقة وإحياء قوتها وإقامة النظام فيها والعمل على النهوض بها لمواجهة الأخطار التي تتربص بها لتستغل نقاط الضعف التي توغلت داخلها ، غير مقبولة لدى الكثير من أهالي الشام ، خاصة الذين كانت لهم السطوة والجاه والقوة والجبروت وألفوا فرض سلطانهم وساءهم الخضوع لنظام الدولة الدقيق وأن تطبق عليهم قوانين موحدة .

فتحت الثورة الفلسطينية باب التمرد على الحكم المصري ، فمنذ البداية سيطرت الروح القبلية على جنوب الشام ، ولمست الإدارة المصرية هذا الأمر حيث لها مؤيدوها في غزة من بين القبائل ، فنقلوا لها التحركات والخطط ، ومنذ اللحظة الأولى جاء الأمر من محمد علي بالقضاء الفوري على أية حركة مضادة للحكم « يلزم سوق قوة من عرب الهنادي وجماعة أحمد أغا الخيالة ومحو العربان المذكورة إلى آخرهم مع مراعاة خاطر المشايخ الحاضرين »[٩٩]

وأرسلت هذه القوة للقضاء على الحركات المضادة ، وطُلب منها عند الإنتهاء من مهمتها « التوجه عن طريق البحر إلى الشام »(١٠٠) .

ومع كسر شوكة الزعامات القبلية في فلسطين إزداد الحقد على الحكم المصري ، فأسرة أبو غوش التي كانت سيدة المنطقة ، ووصلت ممارستها للسلطة أن أفرادها كادوا أن يكونوا ملوكاً غير متوجين ، يأمرون وينهون ويفرضون ويلزمون ، وتحكموا وبطشوا وخاصة على زائري بيت المقدس ، فسلبوهم ونهبوهم وفرضوا الأتاوات عليهم . كل ذلك انتهى على يد الإدارة المصرية ، وأرسل كبيرهم إلى سجن عكا في مارس ١٨٣٤(١٠١) .

ومن التخطيط الناجح أن تكون هزيمة البدو المشاغبين على أيدي بدو نظاميين ، أحضروا خصيصاً من مصر لهذا الغرض ، وصرف لهم العليق والمؤن واشتريت لهم الجمال وأعطي لكل منهم « أربع دستات من الفشنك » ونصب عليهم رئيساً ، وبالإضافة إلى مهمتهم في « تأديب وضرب العصاة وإهلاكهم » ، عليهم أن يبيعوا للميري ما يغتنموه من جمال وأغنام ، وإذا أحسنوا فينعم منها عليهم ، وصدرت تعلقات شريف إلى رئيسهم بالزحف المستمر على الثوار دون تراجع وتسليم من يقبض عليهم « سواء كانوا رجالاً أو أناثاً أو صبياناً إلى أقرب متسلّم ثم يعودوا للحرب مرة أخرى بإقدام تام ثابتين أمام الثوار بجلد وصلابة »(١٠٢) .

وجاءت الخطوة الخاصة بالجندية التي أسهمت في اندلاع الثورات ، فعندما فرض إبراهيم على نابلس تقديم الشباب جاء ردهم بالثورة في مايو ١٨٣٤ ، ففي منطقة « السلط » رفض أهلها الخروج وإطاعة أوامر الحكومة ، وظل المطلوبون في قراهم ، وحينما وصل « البولكباشي مصطحباً معه أحد رجال الإدارة » لإحضارهم ، وفي « وادي ساحور » أطلق عليهما أهالي قرى « المشاريق وبوديق » الرصاص وزحفوا على نابلس واقتحموها ولكن قوبلوا بالشدة ، وهرب زعيمهم وقبض على أقاربه وأبنائه وقيدوا بالسلاسل ، وفي تقرير متسلم نابلس يوضح أنه « كلما ظهر مشاغب وضع في الحديد »(١٠٣) .

وسادت الثورة المنطقة ، وازداد الطلب على الجنود لإخمادها إذ أنه من شدة العنف « عساكر الجهادية الموجودين سلموا أنفسهم »(١٠٤) ، وامتدت أعمال التخريب ، فخربت صهاريج المياه في الخليل(١٠٥) . وهذا الموقف المتأزم جعل إبراهيم يدخل القدس ليقود المعركة ضد الثوار ، فوجد منهم القوة والبأس فقاوموه بشدة ، ولكنه تمكن من الإستيلاء على عدة قرى بالقوة بعد أن قتل الكثير ، وأرسل القوات إلى بيت لحم فلم تنتصر إلا بعد أن دخلت مع المتمردين في معركتين(١٠٦) .

وكانت تلك فرصة ليعلن عرب غزة الثورة ، وتمكنت القوات من الانتصار عليهم ، ومع ذلك رغب في « إمحاء أثرهم بالكلية بخراب بيوتهم ونهب أموالهم » ، فجهزت قوات من عربان مصر للإغارة عليهم ، وفي هذه المرة خصص لكل فارس ٥٠٠ قرش والمؤونة والسلاح(١٠٧) . وأقلقت هذه الحركات المضادة المسؤولين حتى أن محمد علي ترك مصر للشام ومعه القوات والأموال ليرتب مع ابنه الوسائل للقضاء نهائياً على ما يهدم التخطيط المصري ، خاصة عندما التجأ الثوار للجبال ، وفي يافا كان اللقاء بينهما وتم الاتفاق على إفناء الثوار بمختلف الطرق وكسر قوتهم « وإزالتهم بالكلية » وعاد محمد علي بعد أيام إلى مصر بعد أن أغرى وإستمال إليه سبعة من شيوخ الثائرين(١٠٨)

وبهبوط كفة الثوار طلب أهل القدس والخليل والكثير من أهل نابلس العفو والأمان ، ورجا شيوخهم من إبراهيم السماح ، فنالوه بشريطة الخضوع والاستسلام وعدم الكرة ، ولكن النابلسيين نقضوا العهد وأشعلوا الثورة ، ومضوا يعقدون الاجتماعات ويتسلطون هنا وهناك من أجل الانتفاضة مرة أخرى ، فحضر إليهم إبراهيم ومعه قوات كاملة العدد والعتاد وتمكن من قهرهم ، وأخضع نابلس وأعطاها الأمان(١٠٩) . وألقى القبض على الفلاحين وفحصوا بمعرفة الطبيب ومن صلح منهم للعمل في الأسطول أرسل ومن تبقى ألحق بالآلايات(١١٠) .

وثارت صفد على الحكم المصري ، وفي غمار الثورة اعتدي على أموال

اليهود وممتلكاتهم ، وأبدى الأمير بشيـر رغبته في التعـاون لإخماد تلك الثـورة وأرسل ابنه إلى محمد علي في يافا بهذا الخصوص[١١١] ، وانتهى الأمر بالقضاء عليهـا ، وإعادة المسلوبـات المدعى بهـا لأصحـابهـا . وامتـدت روح الثـورة للنصيرية واللاذقية ، واعتدي على أملاك الحكومة والمسيحيين ، ليس هذا فقط بـل جرت أعمـال النهب والقتل في تلك المنـاطق ، ولكن تمكنت القوات من إخمادها وتعاونت معها قوات الدروز الذين بلغوا ثمانية آلاف تحت قيادة الأمير خليل[١١٢] .

وعلى أثر الثورة الفلسطينية وضح أن هناك محـركات خـارجية وراؤهـا ، وسيصبـح هذا الأمـر شبه قـاعدة في جميـع الثورات التي قـامت ضـد الحكم المصري ، وقد أمكن لإبـراهيم اعتقال مثيـري الفتنة والقصـاص منهم[١١٣] ، وأشارت الاتهامات إلى وجود رجال الحكومة السابقة وخاصة العاملين لدى عبد الله باشا والذين فقدوا مراكزهم ، فحكم عليهم بالنفي خارج الشام « إذا كانـوا يرغبوا يتوجهوا إلى جانب محروسة القاهرة فتجمعوهم وتـوضعوهم في مـركب وترسلوهم لمحروسة الإسكندرية »[١١٤] . كما تبين أنه لا بد من تجريد الأهالي من الأسلحـة التي أشهروهـا في وجـه الحكم وأعـطتهم القـوة وأصـرتهم على العناد ، وسيطر على القيادة المصرية الإقدام على هذا الإجراء « فإن أخذ سلاح الأهالي يصيروا مثل الكلاب »[١١٥] ، وطبقت تلك السياسة وماجت مدن الشام بالاضطرابـات في دمشق وطرابلس وعكـار وصافيتـا والحصن وحلب وأنطاكيـة وبعلبك وبيروت وصيدا وكلس ، كما ثار الأكراد[١١٦] وجاء ذلك نتيجة للسياسة التي انتهجها الحكم المصري ولم تتفق مع المصالح الخاصة .

ومثلت الثورة الدرزية معاكسـة سافـره للوجود المصـري ، ومع أن جبـل لبنـان قدم المسـاعدات لـلإدارة المصريـة ، وأسهم في إخماد الانتفـاضات ، واعتمد عليه في خطوات عديدة سار فيهـا جنباً إلى جنب مـع الأقدام المصرية ، لكن لم يسلم الأمـر للحكم المصري فيـه ، فبالـرغم من تحمـل الأميـر بشيـر لمسؤوليته ، إلا أنه كان هناك من يناصبونه العداء منذ القدم مما جعله يتعاون مع

النظام الجديد وحتى قبل أن يوجد ، واتسم النزاع بالطابع الإقطاعي وانضم أصحابه للقيادة العثمانية بعد أن تمكنوا من إثارة الشعب والحركات المضادة في الجبل وتغلب إبراهيم عليهم « وضبطت أملاكهم وحرقت منازلهم »[١١٧] .

ولم تكن جميع القوات الدرزية التي ألحقت بالجيش المصري بالقوة الجبرية بناء على ضغط وتهديد الأمير بشير على مستوى الطاعة المطلوب ، فقد سجل متسلم طرابلس حركاتهم وأبلغ أنهم « ازدادوا قلقاً ولغطاً وأكدوا طلبهم بعدم المقام حيث يعسكرون ، وأنه لما قدموا جوابهم القاطع في هذا الصدد رحلهم من ذلك المكان ، وأقام مقامهم جنوداً جندهم من أهالي البلد، وأسكن عساكر الدروز في المحلات الواقعة بالجانب الغربي من البلد وأرضاهم »[١١٨] .

وسجلت المراسلات بين قادة الجيش الذين وكل لهم إخماد الثورات ، وبين إبراهيم أن هناك من الدروز غير الأمناء من هم على صلة برؤساء الثوار « إن عظماء جبال الدروز وزعماء هذه الجهات سواء منهم من زعمناه موالياً صادقاً أو خائناً كلهم يد واحدة في هذه القضية »[١١٩] ، وعليه بدأ إبراهيم يساوره الشك والقلق من جانب الدروز .

ومضى نزع سلاح الدروز بمعاونة المسيحين ، فكان لذلك أثره السيىء وبداية للتحرش ، وأعقب هذا سيطرة فكرة التجنيد الإجباري للدروز ، وعند تنفيذ جمع النسبة المطلوبة والمحددة ، قامت ثورة دروز حوران في عام ١٨٣٧ وتحالفوا مع البدو وكونوا جبهة مناهضة ورافضة للحكم المصري ، وقطعوا الطرق على المارة ، واعتدوا على الملتزمين ، وأداروا السلب والنهب ، وشكلوا جهاز دعاية معاكس ، وحرضوا القرى على الثورة واستغلوا آلامها بعد أن سيق أبناؤها للجندية ، ونجح خيالة الدروز في مهمتهم « وزعوا أنفسهم على القرى ، فساروا إلى كل قرية ١٥ أو ٢٠ منهم وأخذوا يثيرون أهالي القرى ويحرضونهم ويقولون لهم لنركب جميعاً معاً ونسير للإستيلاء على دمشق وإنقاذ أولادكم من الثكنات »[١٢٠] . وسرى الأمر إلى دروز دمشق ، فيكتب حنا بحري « أخذت أحاديث الفتن والفساد في هذه الأيام تسري بين الأهالي في دمشق كما

بدأت علائم الفتوة تبدو في القرى أيضاً »[١٢١] ، واستمرت اعتداءاتهم التي لم تنج منها أملاك شريف وحنا بحري[١٢٢] .

ولم يكن عدد هؤلاء الدروز بكثير إذ تراوح بين ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ شخص ، وفي البداية أرسل شريف الفرقة تلو الأخرى وكان نصيبها الهزيمة لصعوبة المنطقة ووعورة طرقها الجبلية ، وانشغال إبراهيم برصد تحركات الأتراك في الشمال ، وذلك التعاون الوثيق والارتباط القوي الذي جمع عامة الدروز فثاروا في كل منطقة وُجدوا فيها لنصرة ذويهم[١٢٣] . لذا أصبح لا بد من التكاتف ضدهم وإعداد القوات للقائهم ، وطلب إبراهيم الإمدادات من مصر ، ويصف وري للسفير البريطاني في الآستانة الصعوبات التي يجدها الجيش المصري في القضاء على الثورة الممتدة في مناطق الدروز « حتى إن شريف غادر مقره في دمشق إلى معسكر القوات ، وأن إبراهيم نفسه سيقود الحملة ضد الحورانيين »[١٢٤] . وأعلن التجنيد الإلزامي في كريت من أجل حرب الشام ، وحضر مصطفى باشا حاكم كانديا من كريت إلى بيروت وغادرها لحوران ومعه ٢٠٠٠ ألباني ، ٢٥٠٠ من المتطوعين ، وأعداد أخرى من القوات الاحتياطية[١٢٥] .

وتمت عملية وحدة للقوات ، فحدث لقاء بين إسماعيل بك القائد الحربي لمديرية حلب وسليم باشا حاكم أدنة مع قوتيهما التي قدرت بثمانية آلاف واتجهوا للجبال ، في وقت انتشار الثورة بسهول التركمان وبداية تحرك المتاولة والنصيريون ، وكان من الضروري اتخاذ إجراءات سريعة للقمع الفوري[١٢٦] . وأثبت مصطفى باشا كفاءته مع قواته ، فلهم المران في حرب المناطق الجبلية التي هزت القوات المصرية وجعلت إبراهيم يطور من نظام وحدات جيشه فقرر إنشاء « آلايات القناصة التي هي تنتفع في المواضع الجبلية أكثر من الجنود النظامية »[١٢٧] .

ونشبت عدة معارك بين الجانبين ، ولقطع الإمدادات عن دروز حوران طلب إبراهيم من الأمير بشير إرسال القوات ، فقسمت وتولى الأمير مجيد حفيده

حرب دروز وادي التيم وإقليم البلان ، وأخذ الأمير محمود الحفيد الثاني إقليم حاصبيا ، وتمكن الأول من هزيمة الثوار ثم أعطاهم الأمان[١٢٨] ، أما الأمير الآخر فتقابل مع إبراهيم في الوقت الذي دارت فيه الحرب بين الشيخ حسن جنبلاط ومصطفى باشا فانضم إبراهيم ومن معه إليه ، واتسمت المعارك بالقسوة وانتهت بالحصول على النصر الذي كان غالياً ، إذ فقد الكثير من الرجال والأموال[١٢٩] . وبذلك هزم الدروز وقضي على ثورتهم العنيفة بعد أن استمرت عشرة أشهر ، وأسهم المسيحيون في القضاء على تلك الثورة ، فيذكر كامبل لحكومته أن ابن الأمير بشير سلح ٤٠٠٠ ماروني متطوعين لحرب الدروز ، وأعلن تسليم أملاك الدروز للمارونيين «وهذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها حاكم مسلم مسيحيين ضد مسلمين »[١٣٠] ، وقد استغلت القيادة المصرية العداء بين العنصرين للعمل من أجل مصلحتها .

وانتهت ثورة الدروز وأخذ زعيمهم أسيراً واقتيد إلى إبراهيم ، فأمر بعتقه فوراً وإعادة سلاحه إليه ، وعليه دخل تحت طاعته وانتظم في سلك خدمته[١٣١] . ومنح الدروز العفو والأمان . ورغم دخول حوران تحت الطاعة ، إلا أنها امتنعت عن توريد بارة واحدة إلى الميري أو دفع الفردة المقررة ، فيبلغ شريف إبراهيم خروجها عن الإنصياع ، ويطلب إرسال قوة للتحصيل بالضرب والتهديد ، وتحميل القرى ثمن المؤن والأعلاف اللازمة للقوات ، ويطالب بعقوبات صارمة كالقبض على الشيوخ ، والحكم بالإعدام على البعض ، وإرسال آخرين للسجن ، وجمع الأسلحة ، ولكن إبراهيم يرد عليه ليهدىء الموقف: « ألاحظ أنكم تقولون أقوالاً تخالف الكياسة بالكلية ، ففي هذه الفترة بدلاً من إحداث غائلة في سبيل الإستيلاء على ١٠٠ بندقية يجب إغماض العين في مثل هذه الحوادث، وعدم التعرض لها وبذل أقصى المساعي في تهدئة الخواطر»، وفي نفس الوقت يتغاضى عن الضرائب « فلا بأس دفعوا أو لم يدفعوا ، بناء عليه يلزم أن لا تذكروا أمامهم ألفاظ المال والغلال وسائر المطلوبات الميرية وسايروهم وسكتوا ثورتهم بالأقوال اللينة » ويختم كلماته « ليس في يدنا حيلة

الآن إلا أخذ هؤلاء القوم بالحسنى »(١٣٢) . ومن هنا يتبين ما اتبعه إبراهيم من مهادنة في سياسته بعد أن أفقدته الثورات الكثير .

وكانت النتيجة اضطراب الحال في الشمال ، فظهرت الحركات المضادة في بياس وما حولها ، وقطع العشائر الطرق وهددوها « بسبب تحريضات الخصم » ، وأرسلت القوات لإطفاء هذه الانتفاضات(١٣٣) . أيضاً ثارت قرى عنتاب وجبل الأكراد(١٣٤) ، ولم يكن ذلك بجديد على المنطقة الشمالية القريبة من مراكز الدسائس ، فشكلت مصدر قلق للحكم المصري ، وجاءت التقارير من عنتاب تشير بأن أهلها « لن ينتهوا من اتباع الفساد والشهوات بالتخويف والتهديد . . . وأن التجربة دلت على أنهم لن ينقادوا إلا بالقهر والتدمير »(١٣٥) .

واختتمت الثورة اللبنانية عام ١٨٤٠ الثورات ، وجاءت لكي تنهك القوة المصرية وتساعد على تحطيم الحكم المصري في الشام ، وحاولت السلطات المصرية التخفيف من الضغط على البؤر الثورية في لبنان بعد أن أيقنت أن الظروف المعاكسة تواجهها من كل صوب ، ولكن ساد المنطقة الحنق وساعد على زيادة المؤثرات الخارجية . وكانت الأخبار قد انتشرت بعزم الحكومة على طلب الرجال للتجنيد الإجباري ، وذلك بعد ما تقرر جمع السلاح من اللبنانيين ، فاتحد الدروز والموارنة ، وتعاهدوا ضد العدو المشترك والذي تمثل في إبراهيم والأمير بشير ورفضوا إعطاء الأموال وتسليم الأسلحة(١٣٦) ، وأيد المسلمون الموقف ، وعم السخط الجبل ، وانتشرت مقومات الثورة ووصلت إلى بيروت التي حوصرت لدرجة أن حاكم بيروت طلب من طرابلس إمداده بالمؤن عن طريق البحر(١٣٧) . وحاول إبراهيم أن يحد من شدة الثورة فأكد للبنانيين أنه لن يؤخذ أنفار من الجبل بل ولم يخطر ببالنا بالأخذ من إيالات بر الشام عموماً ولسنا بآخذين بالحقيقة »(١٣٨) ، كما أعلن تغاضيه عن متطلبات السلطة . ولكنه لم يتهاون إذ هدد الثوار إن لم يتراجعوا « فسليمان الفرنساوي مع ٢٠,٠٠٠ عسكري نظامي يضربونهم ويلاشوهم »(١٣٩) .

ورفع الثوار مطالبهم إلى الأمير بشير ليبلغها لإبراهيم ، وبينوا الظلم الواقع عليهم من الضرائب بأنواعها وزيادتها وتكرارها وطريقة تحصيلها ، والخدمات التي قدموها للدولة سواء في فتح الشام أو إطفاء الثورات ، وكيف قوبل ذلك بطلب السلاح منهم ، وإلزامهم بالتجنيد ، وتسخيرهم في منجم الفحم الحجري بقرنايل ، واستعمال دوابهم في النقل ، واستخدام عمالهم في المعمار ، وما ترتب عليه من هجرة الكثير بعد أن فقدوا حريتهم ودفعوا ما لديهم ، وطالبوا رفع تلك الأعباء عنهم ، وأن يدفعوا ضريبة واحدة هي الميري فقط ، ويكون قناصل فرنسا وبريطانيا طرفاً في الموضوع ، ضامنين لتنفيذ الشروط ، وهذا دليل على توغل الأيدي الأجنبية ودورها في المسألة ، وهددوا وتوعدوا ما لم تحقق مطالبهم « وإذا لم حصل قبول فنحن مستعدين للموت أهون من الحال الحاصلين عليه »[١٤٠] ، وكان أيضاً من بين ما عرضوه رغبتهم في المشاركة السياسية بإنشاء ديوان مشورة في بيت الدين يشكل من عضوين عن كل طائفة[١٤١] .

وكسبت الثورة بعض النقاط مما شجعها على الإستمرار ، ففي « دير القمر » هاجم الثوار القوات المصرية ، واقتحموا المطاحن واستولوا على قمح الحكومة ، وهددوا بتحويل المياه عن المدينة[١٤٢] ، وانقلب المؤيدون إلى أعداء ، وأسهمت الكنيسة المارونية في إلهاب الثائرين وأصدر بطريركها مرسوم الحرمان ضد كل من لا يشارك في الثورة[١٤٣] . ورأت القيادة المصرية إمكانية الإستفادة من تعاون مدن الشام معها ، فأرسل محمد علي إلى عباس باشا الذي اتجه للشام مع قوات جديدة من مصر للإنضمام إلى سليمان باشا والأمير بشير لكسر الثورة التي يدعمها الأوروبيون ، وطلب من إسماعيل بك إعطاء الأسلحة للنابلسيين والاستعانة بهم واستعمال الصرامة بدون تمهل ، وأرفق مع أمره ١٥٠٠ كيس[١٤٤] ، ليكسب عن طريقها بعض الأصوات . وما لبث أن طلب منه التشديد في جمع الأسلحة خاصة من المسيحيين وإعطاء الأمير بشير القوة الكافية لهذا الغرض ، وترحيل زعماء الثوار لمصر لنفيهم إلى « سنار »[١٤٥] .

وتم التنفيذ ، فجُمع السلاح ، وقُبض على الزعماء ، وكانوا سبعة من

الأمراء الذين يكنون كل العداء للأمير بشير ، وبعد أن أمنهم جرد سلاحهم وزج بهم في السجن ، وكانت فرصة له ليتخلص من مناوئيه وهم أصحاب نفوذ ، حتى من قدم المساعدات للإدارة المصرية كالشيخ محمود نكد وابنه وابن عمه وضع يده عليهم ، وحكم على ٢٢ من الموارنة ، ١٢ من الدروز ، ٧ من الروم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وأرسل ٥٧ من الثوار إلى مصر وتم نفيهم للسودان[١٤٦] .

وفي حقيقة الأمر فإن الحكم المصري لم يرحم أصحاب الثورات التي قامت ضده ، واستعمل الطرق القاسية لتكون إرهاباً وعبرة أمام الشهود إن اتبعوا نفس الطريق . وتكررت مسألة إعدام الثوار « جزاء لما كانوا عليه من الخبث والدهاء »[١٤٧] ، وتعددت الوسائل وأهمها الذبح على باب المدينة[١٤٨] ، كما أحرقت القرى التي اشتعلت فيها الثورات[١٤٩] . وفتحت السجون أبوابها للخائنين والثائرين إذ رغب في وضعهم تحت هذا العقاب ، فكتب إبراهيم إلى شريف ومتسلم طرابلس ومتسلم حلب بذلك « عدم إعدام العصاة لاقتضاء المصلحة وإبقائهم في السجن »[١٥٠] ، وذلك لإمكانية الاستفادة منهم سواء للحصول على المعلومات والخطط المعادية أو لإلحاقهم بالجندية إذا كانوا يصلحون لها[١٥١] . وكما تبين طبقت عقوبة النفي ، ومن خشي من تسلطهم جعل استقرارهم بمصر[١٥٢] . وقد حدث تسامح في بعض الحالات للخارجين ضد الحكم ، ولم يتم هذا إلا بعد طلب العفو والاعتراف بالذنب ، فنرى الشيخ « حمد المحمد من المشيخ البشارية » يحصل على العفو فيعاد إلى مكانه ويعطى مفتاح بيته ويصرف له مرتبه[١٥٣] ، وتكرر مثل هذا الأمر ، وإن كان الهدف يتفق مع مصلحة الحكومة ، لكنه مثل رفقاً في المعاملة وعفواً عند المقدرة .

وفي الواقع فإنه لم يكن ما أقدم عليه الحكم المصري بفرض الالتزامات على أهل الشام المحرك الوحيد للثورات ، ولكنها تلقت العون والمساعدة والمساندة التي نمتها وزادت من حدتها ، ومنذ البداية والدولة العثمانية تبذل مجهوداتها وتستعمل أساليبها من أجل الوقوف أمام محمد علي وإجراءاته التي

وأدت أنظمتها وخلعت سلطانها من المناطق التي كانت تسيطر عليها . وبدأت باتهام القيادة المصرية بالكفر والإلحاد والمروق عن الإسلام لعصيان الخليفة من ناحية ولتلك الأعمال التي قامت بها تجاه أهل الكتاب ومساواتهم بالمسلمين من ناحية أخرى ، ولذلك أرضه الصلبة وبذوره القوية في الشام حيث الطوائف والمذاهب والصرعات .

ووجدت الدولة العثمانية في الزعامات الإقطاعية القديمة التعاون التام ، وخاصة مشايخ جبل الدروز ومشايخ جبل الشوق ، فأرسلت إليهم ومنتهم وفخمت فيهم وأساءت للإدارة المصرية وهاجمتها ، ودعت للخضوع للسلطان أمير المؤمنين وصاحب الولاية الإسلامية ، ورغم صدور أمر القيادة المصرية بإعدام من يحمل تحريرات بهذا المعنى ، إلا أنها تكمنت من الدخول(١٥٤) . ورحبت الآذان الصاغية لتلك النداءات لما أصابها من الحكم المصري الذي أجهض نفوذها وقضى على سطوتها هادفاً إسقاط النظام الإقطاعي وإخضاع أصحابه للحكم المركزي بل ومساواتهم بباقي الرعية فيما فرض عليهم من واجبات تجاه الحكومة ، هذا بالإضافة إلى الحقد الذي سيطر على النكديين واللمعيين وبعض الشهابيين للإرتباط بين الإدارة الجديدة والأمير بشير الذي أصبح بمثابة الرئيس الفعلي للبنان ومضى ينكل بهم ، فأرسل بعض من بيت أبو نكد إلى مصر وبين « أنه ليس منهم أدنى نفع للمصلحة والأوفق والأصلح إبقاءهم بالديار المصرية المحروسة »(١٥٥) .

ولم تتمتع تلك القوة الاجتماعية بالحرية في الشام بعد أن سلبوا اختصاصاتهم وأصبحوا تابعين للدولة رأساً ، وصرفت لهم المرتبات ، وأبعدت عن أيديهم السلطات ، وخاصة المالية التي كثيراً ما استغلوها على حساب الطبقة الخاضعة ، لذا كان اللقاء مع الدولة العثمانية بهدف العمل المشترك لعودة القديم ، ومضوا يحضون « على شق عصا الطاعة طمعاً بإرجاع نفوذهم »(١٥٦) ، ومنهم من تطوع في الجيش العثماني لقتال القوات المصرية(١٥٧) . ووضحت البصمات التركية على الثورات ، فأثناء الثورة الفلسطينية قبض على الأتراك المحركين لها وأعدموا(١٥٨) ، وأعلن ثائرو دروز

حوران أنهم يعملون بأوامر السلطان محمود(١٥٩) ، ووصلت الإمدادات بالسلاح والعتاد بالإضافة إلى الوعود والعهود ، وقد عثر في رداء أحد شيوخ الدروز على أوراق تدعم الشبهات(١٦٠) . وبذلك نجحت الآستانة في تخطيطها بعد أن شجعتها الظروف التي استغلتها .

وبجوار الدولة العثمانية كانت الدول الأوروبية بزعامة بريطانيا تشارك في إشعال نار الثورات للحصول على أهدافها ولتحقيق أغراضها التي انحصرت في خلق المصاعب والعوائق أمام الإدارة المصرية ، والإطاحة بها بعد أن وقفت أمام أطماعها في المنطقة . وقام سفير بريطانيا بالآستانة بدور مدروس ومخطط ومتقن لتحقيق المسعى عن طريق الضغط على السلطان من ناحية ، وإثارة أهل الشام من ناحية أخرى للإطاحة بالحكم المصري .

ولعب الجواسيس دورهم تساندهم بريطانيا والآستانة ، وكان من بينهم عملاء من الشام حرصوا على التنقل داخلها وخارجها مصحوبين بتحريرات من القنصل الإنجليزي ليسهل لهم الأمر وتمكنت الرقابة المصرية من القبض على البعض واكتشفت الحيل المزعومة(١٦١) ، لكنها لم تتوصل إلى اقتلاع جذور تلك النشاطات المعادية ؛ إذ توغل المغرضون الأوروبيون لدراسة الأحوال بكل دقة ، ودخل البعض بحجة دراسة اللغة العربية ، فنرى « ريتشارد وود » مترجم السفارة البريطانية بالآستانة قد أرسل بهذه الصفة ، وفي الحقيقة فإنه جاء لبنان ليدعم الثورة ويعمل على المزيد من اتساعها فيقول « إنني كلما شاهدت قوة الباشا صرت أكثر إيماناً بضرورة بذل المجهود المكثف لنجاح السلطان »(١٦٢) ، وتمكن من تحقيق مهمته واستمال له الموارنة خاصة وأنه كاثوليكي ، واحتوى الدروز وعلى هذا كانت له اليد المحركة في الثورة الأخيرة ، وبذل المجهودات في محاولة لفصم عرى الارتباط بين الأمير بشير والحكم المصري وإغرائه باستمراريته في الحكم بعد رجوع الشام للسلطان في الوقت الذي بين له وحدة أوروبا ضدّ محمد علي واستحالة مساعدة فرنسا له(١٦٣) وقبض هذا العميل الثمن إذ عين قنصلاً لبريطانيا في دمشق بعد الحكم المصري .

وكان للقنصل الفرنسي في بيروت الـ ، المناوئة حتى إن الإدارة المصرية طلبت استبداله ، كما أن بعض الفرنسيين شجعوا الثوار وأمدوهم بالأسلحة والأموال[١٦٤] ، وحدث ترابط بين القوى المسيحية ومعروف الاتجاه الفرنسي في هذا الصدد . وأصبح للفتن والانشقاق والتمرد المرتع الخصب على أرض الشام ، واتحد الجميع من أجل إسقاط الحكم المصري ، واستخدمت الطرق والأساليب المختلفة ، ومثلت السيدة الإنجليزية « استر ستانهوب » مركزاً للجبهة المضادة وخلية للمؤامرات بعد أن استحوذت على السلطة في جبل لبنان « وكانت بالتعاون مع الباشوات والمشايخ والأمراء تدس الدسائس وتدبر المؤامرات »[١٦٥] ، ورغم صدور الأمر بطرد الأشخاص المجتمعين لديها بعد أن ثبت أنهم من أعداء الحكم المصري ، ووصول تعليمات من قنصل بريطانيا في مصر بفض اجتماعاتها ، وكتابات شريف لها ، إلا أنها رفضت التنفيذ مما استدعى استخدام القوة العسكرية ضدها[١٦٦] .

ونشطت الأجهزة الإعلامية تعلن قرب الخلاص من النظام القائم وعودة الشام إلى أحضان الدولة العثمانية التي في طريقها للانتصار بمساعدة الدول الأوروبية المتكاتفة معها ضد أطماع والي مصر الذي أبرمت ضده معاهدة لندن ، وتبين كيف أصبح لبريطانيا الحق في الإتفاق مع النمسا باسم الحلفاء في محاصرة الشام ومساعدة كل من أراد خلع طاعة المصريين[١٦٧] ، وهذا اعتراف صريح بالتحريض على العصيان والثورة لتشتيت المواجهة المصرية بين الداخل والخارج . وللوقوف أمام هذا التيار العنيف أمر محمد علي بحجز الأجانب في الكارنتينة بحجة الحجر الصحي وعدم السماح لهم بدخول الشام « منعاً من نشر مكاتبات مهيجة »[١٦٨] ، ولكن لم يتغير الواقع .

وظهرت السفن البريطانية أمام بيروت تصاحبها سفن الحلفاء ونادى القائد البحري الانجليزي بالثورة ضد الحكم والعودة لولاء السلطان ، وأعلن أن الدول أخذت على مسؤوليتها إنهاء هذا الحكم الظالم وإجلاء الجيش المصري والدفاع عن أرض الشام[١٦٩] . هذا في الوقت الذي صدر فيه فرمان السلطان بعزل

الأمير بشير وتعيين بديل لـه[١٧٠] . ومضت المنشورات الثورية تـأخذ طـريقها السريع وتنتشر بين جميع الجهات لتعلن الحرب على الوجود المصـري وتقطع عليه أية خطوة يمكُن أن يكسبها .

ومحاولة للحد من النشاط الأجنبي المعادي صدرت الأوامر لقناصل بيروت بأن يُطلعوا السلطة العسكرية على الجرائم التي ترتكب من الأجانب مهما كانت تعبيتهـم ، وأن الحكم بالإعدام سيكون عقاب من يـدخل منشـورات ثوريـة أو يعمـل ضد الحكم المصـري أو يوزع ذخـائر حـربيـة أو من تثبت عليـه تهمـة التجسس ، واحتج القناصل فعلى لسان أحدهم يقول « لأننا لو قبلنـاها وضعنـا جميـع رعايـانا تحت رحمـة السلطة المحلية منحنـاهـا حق الحجـر حتى على مراسلاتنا الرسمية »[١٧١] .

ولكن كل هذه المساعي التي أُقـدم عليها لم تأت بنتيجة إذ أصبح الشام على شفا حفرة من نار ، ووجد الحكم المصري نفسه محاصراً ومحاطاً بالأعداء من جميـع الجهات ، ويقف بمفـرده ويمثل طـرفاً واحـداً تكاثفت عليـه جميع الأطراف ، كل يعمل من ناحيته بتصميم مؤكد للقضاء عليه ليحقق أطماعه ، كل يعمل من ناحيته بتصميم مؤكد للقضاء عليه ليحقق أطماعه ، أصحـاب نظريـة المحافظة على القديم والذين تمثلوا في الزعامات الاقطاعية والطائفية وجاهدوا لاسترجاع امتيازاتهم ، والدولة العثمانية ورغم انهاك قـواها إلا أنهـا عاشت في انتظار عودة المجد إليها ، والقوى الأوروبية التي كانت تتربص لأية فرصة تحين لها لتنقض على فرائسها ولتمحو أية عقبات تقف أمامها ولتسخر لنفسها شعوب المنطقة ولتحقق أهدافها الاستعمارية .

هوامش الفصل الثامن :

(١) Farren: op. cit., p. 445.

(٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة المكاتبة ٥١ ، ٣ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٣) Farren: op. cit.

(٤) Perrier: op. cit., pp. 103, 104.

(٥) معية تركي ، محفظة ٢٥ ، وثيقة ٤٢٣ ، ٩ ذو القعدة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ١٠ الشام ، ترجمة تقرير ٢٧ ، ٢٣ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٢٣) .

(٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Mr Morre's Answers, Vol. 282, Werry-Campbell, Feb. 14, 1836.

(٨) Ibid, Campbell's Report, op. cit., Farren: op. cit., p. 446, Dodwell: op. cit., p. 255.

(٩) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٠) Ibid, Vol. 283, Mr Moore's Answers, Farren: op. cit., p. 447.

(١١) Lbid, Campbell's Report, op. cit, Farren: op. cit., pp. 446, 447.

محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ٩٢ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٥ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣) Farren: op. cit., p. 448.

(١٤) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ص ٤٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، وثيقة ١١٣ ، غرة ربيع الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٧٩ ، ٢٢ جماد الآخر ١٢٤٩ ، ترجمة الوثيقة ١٣٣ ، ١٢ رجب ١٢٤٩ (١٨٣٢) .

(١٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٠ ، ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٧) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٨٧ ، ٨٨ .

(١٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٥٧ ، ٢١ ذو القعدة ١٢٤٧

(١٨٣٢) ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦ ، ٣ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤٤ ، ٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٦ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٠) Farren: op. cit., p. 446, Cattaui: op. cit., p. 73.

(٢١) Fo. 78, Vol. 315, Farren — Campbell, March 20 1837, No 17, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٢٢) Ibid, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Farren: op. cit., p. 447, Dodwell: op. cit., p. 255.

(٢٣) Ibid, Vol. 283, Mr Werry's Answers.

(٢٤) Perrier: op. cit., pp. 105, 272, 273.

(٢٥) محافظ الشام ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١١٣ ، ١٤ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، صورة الوثيقة العربية ٢٢١ ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٦) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٢٤ ، ١٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٧) نفس المصدر .

(٢٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٣٢١ ، ٢٩ جماد الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٢٩) نفس المصدر .

(٣٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٦/١٩ ، ١١ محرم ١٢٥٠ ، الوثيقة ٢٦/١٩ ، ١٦ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٣١) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، تلخيص الوثيقة ٥٨/١٠ ، ٨ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٣ ، ٣ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٣) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ٥ ، وثيقة ٦٧ ، ٦ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٢ ، ١٩ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٥) Fo. 78, Vol. 283, Campbell — Palmerston, August 23, 1837.

(٣٦) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ١٩ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٣٧) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ١٣٦ ، وثيقة ٦٢ ، ٢٣ مايو ١٨٣٢

(٣٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٣١٦ ، ٢٢ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤)

(٣٩) نفس المصدر .

(٤٠) Fo 78, Vol 283, Mr Barker's Report, April 30, 1838, Farren: op. cit., p. 449, Dodwell· op. p. 256.

(٤١) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين · المرجع المذكور ، ص ١١٩ .

(٤٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٥١٠ ، ٢٥ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٤٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٦٢ ـ ١ ، ٢٨ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٤٤) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٩ ـ ٢٧ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥) ، ترجمة الوثيقة التركية ٦٥ ، ١٤ رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٤٥) معية تركي ، محفظة ٣٤ ، دفتر ٧٦ ، وثيقة ١١٦ ، ١٣ ربيع الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦)

(٤٦) Fo. 78, Vol. 262, Campbell — Palmerston, Jan. 30, 1835

(٤٧) Ibid, Vol 257, Campbell — Palmerston, Jan 12, 1835.

(٤٨) Ibid

(٤٩) Ibid, Campbell — Palmerston, Feb, 2, 1835

(٥٠) Ibid, Vol 289, Campbell — Palmerston, July 10, 1836, Vol. 315, Farren — Palmerston, Oct. 29, 1837.

(٥١) مؤرخ مجهول · المرجع المذكور ، ص ٦ ، الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، البطريرك يوسف حبيش إلى حنا بحري ، رقم ٦ ، أول يونيو ١٨٣٢ .

(٥٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٥١٩ ـ ٢ ، ٢٨ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٥٣) نفس المصدر .

(٥٤) نفس المصدر ، تقرير ٥١٩ ـ ٤ ، ٢ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٥٥) Fo. 78, Vol. 321, Werry — Campbell, Nov. 29, 1837.

(٥٦) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١١٩ .

(٥٧) Fo. 78, Vol. 282, Campbell — Palmerston, Feb. 18, 1836, Vol. 321, Werry

Campbell, No. 92, 1837, Vol 380, Dr Bowring, op. cit., Farren: op. cit., p 450, Cattau· oı. cıt., pp. 2, 36, 69

(٥٨) قطاوي : المرجع المذكور ، ص ٢٣٢ ، انصست معظم العاهات على فقـدان إحدى العيين .

(٥٩) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهـد محمد علي بـاشا ، المجلد الثاني ، ص ص ١٦٠ ، ١٦١ ، وثيقة ١٥٨ ، ٢٦ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٦٠) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١٠٣ .

(٦١) نفس المرجع ، ص ١٢٠ ، المبلغ بالقروش .

(٦٢) ميخائيل مشاقة : المـرجع المـذكور ، ص ١١٦ ، الخـوري بولس قـرالي : المصدر المـذكور ، ص ص ٤١ ، ٤٣ ، وثيقـة ٢٧ ، وثيقة ٣١ ، محمـد كرد علي : المـرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٦٠ .

(٦٣) Fo. 78, Vol. 283, Mr Barker's Report, Campbell's Report, op. cit.

(٦٤) Barker· op. cıt., p. 204.

(٦٥) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١١٩ .

(٦٦) Fo. 78, Vol. 283, Campbell Report, op. cit

(٦٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الـوثيقة ٩٢ ، ١٢ شعبـان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٦٨) اسكندر ابكاريوس · المصدر المذكور ، ص ٢١٥

(٦٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٣٦ ـ ١ ، ٢٦ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٧٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشـام ، تلخيص الوثيقـة ١٤٨ ، ٢٥ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧١) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ترجمة الوثيقة التركية ١٣٦ ، ٢٤ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٧٢) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ١٥ ، ١١ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٧٣) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 6.

(٧٤) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر .

(٧٥) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٤ .

(٧٦) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Vol. 380, وصـل عدد الجيش إلى ٩٠ ألف جندي Dr Bowrıng, op. cit .

(٧٧) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٧٨) Ibid, Vol. 283, Mr Moore's Answers.

(٧٩) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٤٣ .

(٨٠) محافظ الشام ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، وثيقة ١٩/٢٦٩ ، ٦ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٨١) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٨٧ ، ١٣ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٨٢) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ١٩/٣٤٧ ، ٢٧ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٤١ ، ٢٨ ربيع الأخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥٦ ، ٤ شعبان ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٨٣) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٩ ، ٥ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٨٤) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١١٥ .

(٨٥) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ٢٧/١٨٨ ـ ٩ ، ١٥ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٨٦) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١١٦ .

(٨٧) Fo. 78, vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥٦ ، ٤ شعبان ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ٢٧/١٨٠ ، ٩ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٨٨) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٨٩) Ibid.

(٩٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٩ ، ٢٧ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٩١) نفس المصدر .

(٩٢) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٥٤ .

(٩٣) نفس المرجع ، ص ٥٣ .

(٩٤) Fo. 78, Vol. 343, Part 1, Campbell — Palmerston, July 12, 1838, No. 48.

(٩٥) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٥٥ .

(٩٦) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٥٣ ، كشافاكو إلى أنطونيو لوران مستشار الحكومة النمساوية وقنصلها في الإسكندرية رقم ٤٠ ، ١٢ تشرين أول (أكتوبر) ١٨٣٥ .

(٩٧) نفس المصدر ، ص ٤١ ، وثيقة ٢٧ .

(٩٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد

الخامس ، ص ١٠٥ ، وثيقة ٥٣٣ ، ٩ ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) .
(٩٩) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى حبيب افندي ، ٢٧ محرم ١٢٤٧ (١٨٣١) .
(١٠٠) محافظ الجهادية ، محفظة ١ ، رقم قديم ٥٥٧ ، ٢٠ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١٠١) Sabry: op. cit., p. 370.
(١٠٢) محافظ بحر برا ، محفظة ١٧ ، ترجمة الوثيقة ٩٨ ، غرة شعبان ١٢٤٩ (١٨٣٣) .
(١٠٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٩ ، ٩ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١٠٤) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة ٢٦ ، ١٦ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١٠٥) نفس المصدر ، وثيقة ٦٣ ، ٦ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١٠٦) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة ٧٥ ، ١٠ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١٠٧) معية تركي ، محفظة ٢٥ ، دفتر ٥٦ ، رقم ١٥٤ ، ١٢ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١٠٨) نفس المصدر ، رقم ١٧٠ ، ١٩ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، رقم ١٧٢ ، ٢٧ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى رئيس ديوان خديوي ، ١٦ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، نفسه في ٢٧ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ،

Fo. 78, vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٠٩) معية تركي ، محفظة ٢٦ ، دفتر ٥٩ ، ملخص الوثيقة التركية ٣٢ ، ٣ ، ١٠ ربيع الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، محفظة ٢٥ ، دفتر ٥٦ ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١١٠) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، وثيقة ٢٠١ ، ربيع الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١١١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى رئيس ديوان خديوي ، غاية صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١١٢) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة ٣٤٧ ، ٢٧ جماد الأول ١٢٥٠ ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٧٤ ، ١٦ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٤) ،

Fo. 78, vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١١٣) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٦٢ .
(١١٤) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ١٢١ ، وثيقة ١٣٨ ، ١٣ ربيع الأول ، ٩ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١١٥) محافظ الشام ، نفس المصدر ، صورة الوثيقة ١٨ ، ١٢ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١١٦) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٢١٥ ، ١٦ رجب ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١١٧) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٨٤ .

(١١٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٥٥ ، ٢٨ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١١٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٢ ، ١٥ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، ترجمة الوثيقة ٤٥ ، ٢٥ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤)

(١٢٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ٣٣٤ ، ٢٦ ذو القعدة ١٢٥٣ (١٨٣٨) .

(١٢١) نفس المصدر .

(١٢٢) داود بركات . المرجع المذكور ، ص ١٥١ .

(١٢٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ٤/٢٦ ، ٤ محرم ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(١٢٤) Fo. 78, Vol. 341, Werry — Bonsonby, Jan. 30, 1838.

(١٢٥) Ibid, Vol. 342, Part II, Campbell — Palmerston, April, 20, 1838

تذكر بعض المراجع أن هذه القوات بلغت سبعة آلاف ، أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ١٣٠ ، ١٣١ ، والبعض يحددها بستة آلاف ،

Politis: op. cit. p. 5.

(١٢٦) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Vol. 341, Werry — Campbell, July 5, 1838.

(١٢٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٥٨/٢٥، ١٥ ذو الحجة ١٢٥٣ (١٨٣٨) .

(١٢٨) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(١٢٩) Farren: op. cit., p. 451.

(١٣٠) Fo. 78, Vol. 343, Part I, Campbell — Palmerston, July 12, 1838

(١٣١) Ibid, Vol. 343, Part II, Campbell — Palmerston, Sept. 10, 1878.

(١٣٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، مكاتبة ١٦٩ ، ٢٦ ربيع الآخر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٣٣) نفس المصدر ، وثيقة ١٠٩/٢٧ ـ ١ ، ٧ ربيع الآخر ١٢٥٥ ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٤/٢٦ ـ ١ ، ١٨ جماد الآخر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(١٣٤) نفس المصدر ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ٢٧/٩٦ - ١ ، ٢٩ صفر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٣٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ملخص الوثيقة ٢٢٥ ، ٢٩ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٣٦) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ١٠١ .

(١٣٧) Politis: op cit., pp 101, 102.

(١٣٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ص ٩٧ ، ٩٨ وثيقة ٥٢٩ ، ٦ ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(١٣٩) نفس المصدر ، ص ٨٤ ، وثيقة ٥٢٢ ، حوالي ١٠ ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠)

(١٤٠) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد علي باشا ، المحلد الخامس ، ص ١٠٨ ، وثيقة ٥٣٥ ، ١١ ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) ، الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا بالإسكندرية ، رقم ٥٥ ، أول تموز (يوليو) ١٨٤ : .

(١٤١) سليمان أبو عر الدين : المرجع المذكور ، ص ٢٦٤ . (بيت الدين هو مقر الحكم)

(١٤٢) الخوري بولس قرالي · المصدر المذكور ، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا بالإسكندرية ، رقم ٥٥ ، أول تموز (يوليو) ١٨٤٠ .

(١٤٣) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الرابع ، ص ٤١٦ ، وثيقة ٢٢٨ ، يوليو ١٨٤٠ .

(١٤٤) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى عباس الأول ، ٤ جماد الأول ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(١٤٥) نفس المصدر ، ١٥ جماد الأول ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(١٤٦) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا بالإسكندرية ، رقم ٥٩ ، ٧ آب (أغسطس) ١٨٤٠ ، سليمان أبو عز الدين : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(١٤٧) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١١٣ .

(١٤٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المحلد الثاني ، ص ص ١٢١ ، ١٢٢ ، وثيقة ١٣٨ ، ١٣ ربيع الأول ، ٩ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٤٩) محافظ الجهادية ، محفظة ٢٦ ، ١٧ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ٢٥/٥٣ - ١ ، ١٢٥٣ (١٨٣٧) ، محمد كرد علي :

المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٥٨ ،

Dodwell. op. cit , p 166.

(١٥٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ٢٧/٩٦ ـ ١ ٢٦ صفر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٥١) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٠/٤٠٦ ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٦٥ ، ٢٤ ذو القعدة ١٢٥٠ (١٨٣٥)

(١٥٢) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المحلد الثاني ، ص ص١٢١ ، ١٢٢ ، وثيقة ١٣٨ ، ١٣ ربيع الأول ، ٩ حماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٥٤) نفس المصدر ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة ، الوثيقة العربية ١٠٦ ، ٩ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) ، ترجمة القسم التركي من الوثيقة ١٥٥ ، ٢٨ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٥٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ التسام ، وثيقة ١٨٩ ، ٨ ربيع الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٦) ميخائيل مشاقة · المرجع المذكور ، ص ١١٥ .

(١٥٧) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ١٠ ورقة سرية إلى البطريرك يوسف حبيش ، رقم ٢ .

(١٥٨) محمد كرد علي . المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٦٢ .

(١٥٩) الحوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٦١ ، كتافاكو إلى البارون دي ستورمر سفير النمسا بالاستانة ، رقم ٤٧ ، ١٨ حزيران (يونيو) ١٨٣٨ .

(١٦٠) قطاوى : المرجع المذكور ، ص ٢٢٤ .

(١٦١) محافظ الجهادية ، محفظة ٢٦ ، ٢٧ دو القعدة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(١٦٢) Sabry: op. cit , 390.

(١٦٣) د. عبد العزيز سليمان نوار : المصدر المذكور ، ص ٣٣٢ .

(١٦٤) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٢٦٤ .

(١٦٥) د. فيليب حتي : المرجع المذكور ، ص ٥١٩ .

(١٦٦) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، ترجمة الوثيقة ٢٤ ، ٦ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(١٦٧) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

(١٦٨) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى عباس باشا ، ١٥ جماد الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(١٦٩) د. أسد رستم . الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد

الخامس ، ص ص ١٥٨ ، ١٥٩ ، وثيقة ٥٦٤ بيان الكومودور نابيير

(١٧٠) د عبد العزيز سليمان نوار · المصدر المذكور ، ص ٣٣٦ .

(١٧١) الحوري بولس قرالي . المصدر المذكور ، ص ص ٨٧ ، ٨٨ ، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا بالإسكندرية ، رقم ٦٢ ، ٣١ آب (اعسطس) ١٨٤٠

حصاد الدراسة

وضح من خلال هذه الدراسة أن الوثائق كادت تسيطر على ملامحها ، وكان لا بد من اتباع هذا الطريق إذ ساعدت الظروف على ذلك ، لأهمية البحث ، ولإصدار الحكم الصادق ، ولوفرة المادة الوثائقية سواء بالقاهرة أو لندن ، ومن ثم كان التنقيب والغور فيها والقيام بعملية امتزاج وربط للبحث عن الحقيقة ، والوصول إلى أعماق الدوافع المحركة لما تلاحق من أحداث في هذه الفترة ، لذا كانت مسألة الاجتهاد في البناء الفكري للدراسة متأثرة بذلك المنهج ، وعليه شكلت كياناً يؤهلها لمواكبة الدراسات التاريخية الأكاديمية .

وبعدت الدراسة عن التحيز ، ولنا أن نسجل أن الحكم المصري في الشام قد أثبت قدرته الفائقة على توحيد المنطقة التي ماجت باختلاف العناصر والطوائف والمصالح والأهواء تحت نظام موحد ومبادىء ثابتة وقواعد حديثة ، وأقصى المساوىء التي ترنحت تحتها ، وأبعد التعصب والاستبداد والتعسف والطغيان ، وأحل الأمن والعدل والمساواة والثقة والمحبة والترابط والتراحم ، بمعنى آخر انتشل المجتمع مما كان يعاني منه قبل الولاية المصرية عليه وأدخله في نطاق المدنية التي حملت مصر لواءها في المشرق .

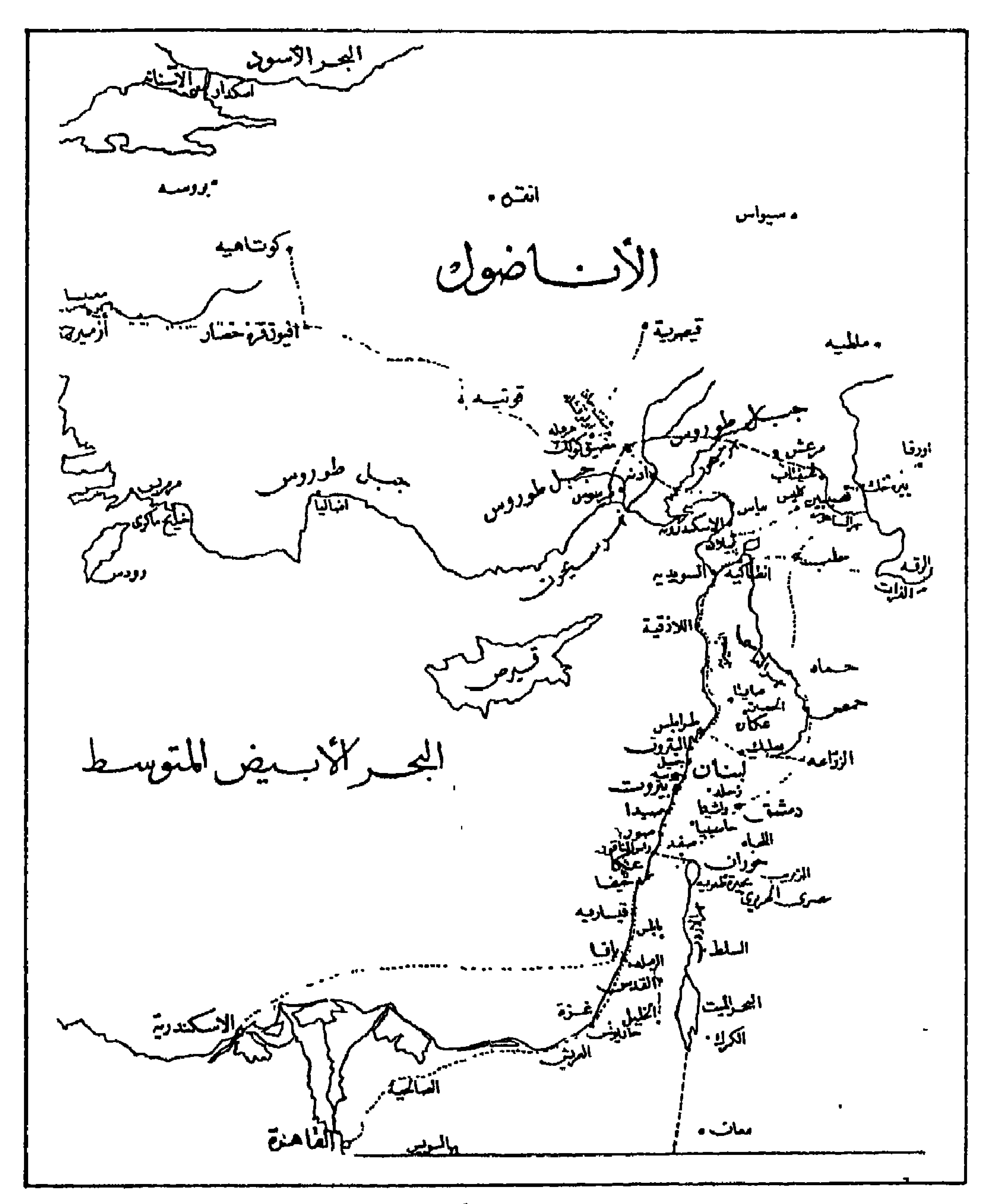
وعرض على بساط البحث كيف أن الحكم المصري طرق جميع الأبواب ليصل إلى تحقيق التخطيط الذي أعد له بإقامة دولة واسعة الأطراف ، وإعلاء شأن المنطقة الداخلة في ممتلكات مصر ، والوقوف أمام الأغراض والتطلعات الأجنبية التي تسعى لاقتناص الظروف وفرض وجودها . وأراد الحكم الجديد

خلق كيان متميز للشام ، تمثل في الأنظمة التي استحدثها في الإدارة ، والقضاء ، والمالية ، والاقتصاد ، والخدمات العامة ، والاهتمامات الدينية ، والعلاقات الخارجية . وإن كانت هناك بعض المآخذ ، فلها ما يبررها حيث أقدم عليها لمصلحة الدولة والمجتمع ، فالضرائب طبقت فيها المساواة وبعد أن تحملتها الفئة المطحونة أجبر الجميع على دفعها ، الأغنياء قبل الفقراء وذلك لزيادة المصروفات التي تعددت مجالاتها ، ومنها ما يعود على المجتمع من تقدم في مختلف الميادين ، وكما أثبتت الوقائع وأيدت صحتها النتائج كان الحرص في الحصول على الأموال يرمي إلى استخدامها في المصلحة العامة ولخدمة الأهالي والعمل على رخائهم . وعن الإمتدادات والتجنيد والتجريد من السلاح ، تلك الإلتزامات التي فرضت على الشوام ، لم تكن لتكدرهم لو أنهم نظروا لها برؤية الرضا ، فهي مشاركة منهم في إقامة الدولة الجديدة ، وكل نظام مستحدث يلقى صعوبة في بدايته ثم لا يلبث أن يصبح مألوفاً ، وقبل رغبة الحكم الجديد في تحقيق المساهمة في المجال الحربي والإخضاع للنظم العسكرية هدف إلى وأد النظام الاقطاعي ، وما دام ضمن الأمان وأعطى الاطمئنان فلا ضرورة لحمل السلاح .

ولكن رغم ما قدمه الحكم المصري ، وإعادته لبلورة كافة الأوضاع القائمة ، وجهوده المستفيضة للقضاء على العادات القديمة المتأصلة في هذا المجتمع ، لم يتمكن من إتمام إجهاضها حيث لم يصل الأفراد لدرجة الوعي الكامل لاستيعاب وإدراك ما أقدم عليه النظام الجديد ، ولتباين الطرفين خلقت هوة بينهما ، وأصبح من الصعب اللقاء والسير على نفس الدرب ، خاصة بعد أن تعدد أعداء الحكم المصري الخارجيين الذين كرهوا بقاءه وسعوا للإطاحة به ، وعملوا في ذلك المناخ المفعم بالتقلبات والتحركات والمثير في الانفعالات ، فاستغلوه وساعدتهم الطبيعة التقليدية القائمة على نجاح مخططاتهم ، لتعود الشام إلى الوراء مرة أخرى لتبدأ من جديد حياة امتلأت بالضغائن والتعصب والمنازعات والصراعات والمشكلات ، حيث تمكنت الأصابع الأجنبية من التحرك وسطها بحرية كاملة .

وبعد هذه الحقائق التي سطرت ، والمعايشة الكاملة لها ، والتنقل بينها ، والوصول إلى كنهها ، وقياسها في فترة وجودها ، ورؤيتها بمنظار عصرها ، وإدراك الظروف المحيطة بها ، نكون قد توصلنا إلى الهدف من الدراسة

* * *



خريطة الشام والأناضول *

---

* عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور .

المصادر والمراجع

أولاً ـ الوثائق غير المنشورة :

١ ـ العربية :

محفوظة بدار الوثائق القومية بالقلعة بالقاهرة .

أ ـ محافظ الأبحاث ، وهي متعددة الموضوعات ، ومنها محافظ الشام ، وتحتوي على ست عشرة محفظة تبدأ بمحفظة رقم ٥٦ أبحاث وتمثل أولى محافظ الشام اعتباراً من عام ١٢٤٧ هـ (٣١ / ١٨٣٢م) وتنتهي بمحفظة رقم ٧١ أبحاث وهي السادسة عشرة من محافظ الشام عام ١٢٥٥ هـ (٣٩ / ١٨٤٠م) .

ب ـ معية تركي ، والمحافظ التي خدمت الدراسة اثنان وعشرون محفظة ، تبدأ بالمحفظة رقم ١٥ في عام ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨م) وتنتهي بالمحفظة ٣٩ المسجلة للوقائع حتى بداية عام ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧م) .

جـ ـ محافظ الجهادية ، عسكر إبراهيم باشا ، ومعظمها باللغة التركية ، والقليل منها المترجم ، واعتمدت الدراسة على المحافظ ١ ، ٢ ، ٢٦ ، في عامي ١٢٤٧ هـ (١٨٣١م) ، ١٢٥٠ هـ (٣٤ / ١٨٣٥م) .

ـ محافظ بحر برا ، وتناولت الدراسة المحفظة ١٧ ، وشملت الفترة بين أعوام ١٢٤٧ هـ (١٨٣١م) ، ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤م) ، ومحفظة ١٨ ، وغطت الفترة من عام ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤م) إلى ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) .

هـ ـ معية سنية عربي ، قيد الأوامر الصادرة العربي ، سجل ٢٥ من ٣ رجب ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣م) إلى ١٢ ذو القعدة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥م)، قيد الأوامر الكرام، عرض حالات لجهات متفرقة بدون رقم من غرة صفر إلى ٢٢ شعبان ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤م) .

و ـ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، الجزء الأول ، الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، الجزء الثاني ، محفوظة بقسم المخطوطات بالهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢ ـ الأجنبية :

Public Record Office, Kew, Surrey, England.

Fo. 78, Turkey (Egypt — Syria).

— Vol. 226 (1833), Colonel Patrick Campbell, Diplomatic.
— Vol. 257 (1835), Jan. — Aug, col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 258 (1835), Sept. — Dec Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 262 (1835), Jan. — May, Consul General at Damascus, Mr Farren.
— Vol. 263 (1835), June — Dec., Consul General, J. W. Farren.
— Vol. 282 (1836), Jan. — July, From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 283 (1836), July — Aug., From Col. p. Campbell, Diplmatic.
— Vol. 284 (1836), Sept — Dec., From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 315 (1837), Consuls. J. W. Farren, N. W. Werry.
— Vol. 319 (1837), Jan — June, From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 320 (1837), July — Oct. 9, From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 321 (1837), Oct. 13 — Dec., From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 341 (1838), Consuls N. W. Werry, F. H. S. Werry.
— Vol. 342 (1838), Jan — May, From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 343 (1838), From Col. p. Campbell.
— Vol. 344 (1838), Col. p. Campbell, Consular.
— Vol. 380 (1839), July, Dr Bowring.

ثانياً ـ الوثائق المنشورة :

١ ـ العربية :

أ ـ الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، تولى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم، وتحتوي على الأوراق السياسية من عام ١٢٤٧ هـ (١٨٣١م) إلى عام ١٢٥٦ هـ (١٢٤١م) وتقع في خمس مجلدات ، الجامعة الأمريكية ، منشورات كلية العلوم والآداب ، بيروت ، نشر المجلد الأول عام ١٩٣٠ ، والمجلد الثاني عام ١٩٣١ ، والمجلدان الثالث والرابع عام ١٩٣٤ ، والمجلد الخامس عام ١٩٣٣ .

ب ـ فتوحات إبراهيم باشا في فلسطين ولبنان وسوريا نقلاً عن تقارير انطون كتافاكو ، قنصل النمسا في عكار وصيدا ، الخوري بولس قرالي ، مطبعة العلم ، ١٩٣٧ .

جـ ـ وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠ ، الدكتور عبد العزيز سليمان نوار ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ١٩٧٤ .

٢ ـ الأجنبية :

A - Cattaui, Réne: La Régne de Mohamed Aly d'Aprés les Archives Russes en Egypte. Tome Premiere, Rapports Consulaires de 1819 à 1833, Societé Royale de Geographie d'Egypte. Tome ll: La Mission du Colonel Duhamel 1834 — 1837, Roma MC N XXXIV.

B - Douin George· La Mission du Baron de Boislecomte, L'Egypte et La Syrie en 1833, Société Royale de Geographie d'Egypte, MDCCCCXXVII.

C - Politis, Athanase: La Conflit Turco — Egyptien 1838 — 1841 et les dernieres Annees du Règne de Mohamed Aly d'Après Les Documents Diplomatiques Grecs, Socièté Royale de Geographie, Le Caire 1931.

D - Rustum, A: The Royal Archives of Egypt and The Origins of The

Egyptian Expedition To Syria 1831 — 1841, American Press, Beirut 1936.

ثالثاً ـ المخطوطات :

ـ مخطوط اسكندر ابكاريوس « الفتوحات الإبراهيمية في الأقطار الشامية مع ذكر ولاة مصر إلى هذا العصر » ، د. ت ، محفوظ بقسم المخطوطات بالهيئة المصرية العامة للكتاب .

رابعاً ـ المذكرات المنشورة :

ـ مذكرات تاريخية بقلم أحد كتاب الحكومة الدمشقيين ، عنى بنشرها وتعليق حواشيها الخوري قسطنطين الباشا ، مطبعة القديس في حريصا ، لبنان ، د. ت .

خامساً ـ الدوريات :

أ ـ الوقائع المصرية ، أعداد من أعوام ١٢٤٧ هـ (١٨٣١م) ، ١٢٤٨هـ (١٨٣٢م) ، ١٢٤٩هـ (١٨٣٣م) ، محفوظة بدار الوثائق القومية بالقلعة .

ب ـ حوليات كلية الآداب ، المجلد الأول ، مايو ١٩٥١ ، القاهرة ، جامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس) ، دراسة عن التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني للدكتور أحمد عزت عبد الكريم .

سادساً ـ المراجع :

١ ـ العربية :

* الدكتور أحمد أحمد الحتة : جهود إبراهيم باشا في خدمة الزراعة والصناعة والتجارة ، دراسة في كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، نشرتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته ، القاهرة ، دار الكتب ١٩٤٨ .

* الدكتور أسد رستم : إدارة الشام ، دراسة في نفس الكتاب السابق .
* أمين سامي : تقويم النيل . الجزء الثاني - دار الكتب ١٩٣٦ .
* بطرس بدر حبيش : تاريخ الأمير بشير الكبير ، نشره وعلق على حواشيه الخوري بولس قرالي ، القسم الأول ، الأمير بشير والدولة العثمانية ، لبنان ١٩٣٢ .
* بولياك ، أ. ن : الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ، نقله عن الإنجليزية عاطف كرم ، الطبعة الثانية ، منشورات دار المكشوف ، بيروت ١٩٤٨ .
* حبيب جاماني : إبراهيم في الميدان ، دار الهلال ، مصر ١٩٣٤ .
* حيدر أحمد الشهابي : لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ، الجزءان الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان ، عنى بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه الدكتور أسد رستم ، فؤاد افرام البستاني ، القسم الثالث ، لبنان في عهد الأمير بشير الثاني ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٣٣ .
* داود بركات : البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام ١٨٣٢ ، المطبعة الرحمانية بمصر ، د. ت.
* سليمان أبو عز الدين : إبراهيم باشا في سوريا ، بيروت ١٩٢٩ .
* عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، الجزء الرابع ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٢٩٧هـ .
* عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، الجزء الثالث ، عصر محمد علي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .
* عبد الرحمن زكي : التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، دار المعارف بمصر ١٩٥٠ .
* عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سورية ، دار المعارف ١٩٦٩ .

* الدكتور عبد الكريم غرابية : سورية في القرن التاسع عشر ، معهد الدراسات العربية ١٩٦٢ .
* الدكتور فيليب حتي : لبنان في التاريخ ، ترجمة أنيس فريحة ، بيروت ١٩٥٩ .
* قطاوي (رينيه) ، قطاوي (جورج) : محمد علي وأوروبا، نقله عن اللغة الفرنسية الدكتور الفريد يلوز ، الجمعية المصرية للدراسات التارخية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٢ .
* كربيتس (بيير) : إبراهيم باشا ، ترجمة محمد بدران ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٣٧ .
* كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، تعريب محمد مسعود ، جزءان ، مطبعة أبي الهول ، د. ت.
* محمد كرد علي : خطط الشام ، خمسة أجزاء ، نشرت في دمشق ، الجزء الأول عام ١٩٢٥ ، والجزء الثاني د. ت ، والجزء الثالث عام ١٩٢٥ ، والجزء الرابع عام ١٩٣٦ ، والجزء الخامس عام ١٩٣٧ .
* مؤرخ مجهول: حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول ، علق حواشيها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم ، وعنى بنشرها وألحقها ببعض وثائق تاريخية الخوري بولس قرالي ، المطبعة السورية بمصر الجديدة ، د. ت.
* ميخائيل الدمشقي : تاريخ حوادث الشام ولبنان من سنة ١١٩٧هـ إلى سنة ١٢٥٧ هـ (١٧٨٢ ـ ١٨٤١ مسيحية) ، عنى بنشره وتعليق حواشيه ووضع فهارسه الأب لويس معلوف اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢ .
* ميخائيل مشاقة : مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان ، طبع بمصر ١٩٠٨ .


٢ ـ الأجنبية :

— Barker, E.: Syria and Egypt Under The Last Five Sultans of Turkey, Vol. II, London 1876.

— Dodwell, H.: The Founder of Modern Egypt, A Study of Muhamed Ali, Cambridge at The University Press 1931.
— Farren: La Syrie Sous L'Administration de Mehémet Ali.
— Perrier, F.: La Syria Sous Le Governement de Mèhèmet Ali Jusqu'en 1840, Paris 1842.
— Sabry: L'Empire Egyptian Sous Mohamed Ali et La Question d'Orient, Paris 1930.

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة



Bibliotheca Alexandrina
12400020